

الأشباه والظاهر

في التحريف

للإمام جلال الدين سيوطي

المتوافق سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد العال مكرم

أستاذ نحو هنري في جامعة الكويت



مؤسسة الرسالة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأشياء والظواهر
واليقظة

٦

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفوظٌ لِلْحَقِيقَةِ
الطبعة الأولى

١٤٠٦ - ١٩٨٥ م



مؤسسة العطالة بيروت - شارع سوريا - بناية صهي وصالحة
هاتف : ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقاً : بيروت



[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكيرته :

قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه : « باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب » : كلامه في هذا الباب صحيح ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهّمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك » « ويقولان ذاك » على معتقدي في الواو . [١٣٤ / ٣]

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل ، قالوا : والجامعة شيء نصه الفسوى^(١) في (الإِضاح)^(٢) ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير فكان فيما ذكر : أنَّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعَدَّ منه ضرورياً^(٣) قال : « وجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ »^(٤) ، فأدخله في باب ما

(١) الفسوى : هو أبو علي الفارسي صاحب كتاب : « الإِضاح » و« فسا » : بلدة بفارس ، ومنها الثياب الفساوية .

(٢) انظر التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإِضاح ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) في طفقط : « ضروريات » بزيادة التاء .

(٤) القيامة / ٩

يُحذف منه التاء ، والأصل استعمالها ، ولم يفطن لها هو بسبيله من الواو الجامعة ، وأن التاء لا تجوز هنا البة .

وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أغلقت من أوكلد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهّم فيه نقضها وإبرامها .

وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواصّ أهل الأندلس في طرح الواو من قولك : « وصَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ »؛ إذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها ، واتفقوا على إسقاطها تقصيرًا بالسلف ، وتمرّساً بالخلف ، مع العجب بأنفسهم ، والغفلة عمّا تورّطوا فيه من جهلهم .

ومن الحقّ على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لاسيما فيما نقلته الكافة ، وأطبقت عليه الأمة . انتهى .

[توجيه قراءة : إن هذان لساحران]

رأيت بخط ابن القمّاح ، قال ذكر القبطى في كتاب : (إنباء الرواية على أنباء النّحة^(١)) : أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأله أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة من قرأ « إن هذان لساحران^(٢) » على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟

(١) طبع بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل : طبع دار الكتب المصرية، وفي ط: أنباء الرواية على أنباء ، تحرير واضح .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، ومحنة ، وعاصم والكسائي =

فأطرق ابن كيسان مليأً ، ثم قال : نجعلها مبنيةً لا معربةً ، وقد استقام الأمر .

قال : فما علة بنائها ؟ قال : لأن المفرد منها « هذا » وهو مبني ، والجمع هؤلاء ، وهو مبني ، فتحمل التثنية على الوجهين ، فأعجب القاضي ذلك ، وقال :

ما أحسنه لو قال به أحد ؟ فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي ، وقد حُسِنَ .

[مسألة من كتاب : « سفر السعادة »]

في كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) للإمام علم الدين السخاوي :

مسألة : سأله عنها علي بن زيد الفصيحي ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري ، قال

ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصار لفظي^(بعض) /
الشعراء وهو قوله :

٥٧٧ = تَعْرِّنَا أَنْتَ عَالَةُ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتَمْ مُلْوِكَا

= وآخرين . وقد بلغت أوجه القراءة في هذه الآية تسعة أوجه . انظر قراءة رقم

٥١٩٧ في معجم القراءات .

(١) اللفظان هما : صعاليك ، وملوكا .

وعلى ماذا عطف قوله : « ونحن » ؟ وعلى أي وجه يعمل المُتَّبِّي وغيره من الشعراء نحو « أسمر مقبلها » ، و« أبيض مجردها »^(١) ؟ وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أولاً ؟ فإن الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جارية على يَفْعُل من فعلها نحو : حَسَنٌ وَكَرِيمٌ ، فإن حسناً ليس على وزنه يَحْسُن ، وأسمراً ليس على وزنه : يَسْمُر^(٢)) فإن اللغتين قد حَكِيتا ، وليس هذا شرطها .

نعم^(٣) بِإِصْاحِهَا .

الجواب : اللَّهُمَّ إِنَا نَعُوذُ بِكَ أَن نَعْتَتَ كَمَا نَسْتَعِيدُ بِكَ^(٤) أَن نَعْتَتَ ، وَنَبُوءُ إِلَيْكَ مِنْ أَن تُفْضِحَ كَمَا نَسْتَعِمُكَ مِنْ أَن تُفْضِحَ ، وَنَسْتَمْحُكَ بِصِيرَةً تُشَغِّلُنَا بِالْمُهَمَّاتِ عَنِ التَّرَهَاتِ ، وَتُنَزِّهُنَا عَنِ التَّعْلِمِ لِلْمُبَاهَةِ وَالْمُبَارَأَةِ ، وَنَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَن تَجْعَلْنَا مِمَّنْ إِذَا رَأَى حَسَنَةً رَوَاهَا ، وَإِنْ عَثَرَ عَلَى سَيِّئَةٍ وَارَاهَا ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

وقفت على المسؤولين الملتوح بسر^(٥) مصدرهما ، وهُجنة

(١) في القاموس : « جرد » : امرأة بضة الجُرْدَةِ والمُجَرَّد ، والمُجَرَّد : أي بضة عند التجرد .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ط ، وهو تحريف .

(٣) في ط : فقط يسمري يسمري بتكرار يسمري تحريف .

(٤) النَّعْمَةُ بفتح النون : التَّنْعِيمُ ، ويقال : نعمَهُ اللَّهُ تَنْعِيَهُ وَنَاعِمُهُ : فَتَنَعَّمَ . والنَّعْمَةُ : الْيَدُ وَالصَّنْيَعَةُ وَالْمُنْتَهَى ، وَمَا أَنْعَمْ بِهِ عَلَيْكَ . وَمَعْنَى الْعَبَارَةِ : قَدَّمْ لَنَا مِنْهُ بِتَوْضِيْحِهَا .

(٥) في ط فقط : « نَسْتَعِيدُكَ »

(٦) في ط فقط : « بَشَرٌ » بالشين .

مصدرهما ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم نهى عن الأغلوطات ، وجزء عن تطلب السقطات والعثرات .

وكان ابن سيرين إذا سُئل عن عويص اشْمَأْزَ منه ، وقال : سل أخاك إبليس عن هذا .

ومع هذا فإني كرهت رد السائل ، ولربّ عَيْ أَفْصَحَ من لَسِنَ ،
لا سيما إذا لم يأت بِحَسْنٍ .

أما السؤال الأول فهو من مسائل المعايحة ، وسُولَة^(١) الإعنات ، ولا عيب أن يجهله النحوى المدرس^(٢) فضلاً عَمَّن لا يدْعُى ولا يُلِيس .

وهو من الأبيات التي جرى فيها التقديم والتأخير؛ لضرورة الشعر .
وتقديره : تُعَيِّرُنا أَنَّا عَالَةٌ صَعَالِيكَ مَلُوكًا أَنْتُم وَنَحْنُ ، (وعالة) فيه جمع عائل المشتق من : عال يَعُول ، وانتصاب صعاليكَ به ، ومملوكًا صفتهم .

وأما أسمى وأبيض فإنما أَعْمَلَا لِمَجِيءِ الفعلِ مِنْهُما على إِفْعَلٍ
وافْعَالٍ الْمُخَالَفِينَ لِزَانِيهِمَا . فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلّى
نكبت فيه عن طريق الصواب .

قال السخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً ، لأن الملوك لا

(١) في ط فقط : «وأسولة» وهو جمع قلة ، يقال : سُلْتُه أَسَالَهُ فهو مسؤول مثل : خفته أخافة فهو مخوف ، وأصله الواو بدليل قولهم : هما يتساولان .
وفي النسخ الأخرى : سولة «بدون همزة في أوله ، والسؤال كالسؤال عن ابن جنى . انظر اللسان : «سأل» .

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلها - والله أعلم - المتمرّس

تكون صفة للصعاليك .

وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكاً أنتم ونحن » لا معنى له

[١٣٦ / ٢] وإنما / الصواب : أن عالة بمعنى عالني الشيء : إذا أثقلني ، أي تعيرنا بأننا عالة ملوكاً أي ثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال التعلق ، فصعب عليك منصوب على الحال .

وقوله : « ونحن » مبتدأ و « أنتم خبره » أي ونحن مثلكم فكيف تعيرنا ؟ قال الله تعالى : « وأزواجهُ أمهاطهم »^(١) . قوله النهاة : أبو يوسف أبو حنيفة .

وتقدير الشعر تعيرنا أنا عالة ملوكاً صعاليك ونحن أنتم .

وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أمية بن أبي الصلت :

٥٧٨ = سلّع مَا وَمِثْلُهُ عَشَرُ مَا عائلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا^(٢)

(١) الأحزاب / ٦

(٢) من شواهد ابن الشجري ٢٤٦ / ٢ ، والمغني ٣٤٨ / ١ وقد نسب إلى أمية بن أبي الصلت

وفي أمالي ابن الشجري : ذكر ابن قتيبة في كتاب : « معاني الشعر » : أن الأصمعي ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال : ما أدرى ما معنى هذا البيت ، ولا رأيت أحداً يعرف معناه ؟

وقال غيره : إن أمية قال هذا البيت في سنة جدب ، وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ، ثم يعقدون في أذنابها ، وثنى عراقيها =

أي أثقلت البقر بما حملت في أذنابها من السّلع والعُشر .
وأما أسمر وأبيض وأحمر فأنهم أجروا هذا الضرب مجرى الصفة
المتشبّهة باسم الفاعل ، ومن ذلك «أجب» في قوله :

٥٧٩ = وَنَسِكْ بعدهِ بِذنابِ عَيْشٍ أَجْبَ الظَّهَر لِيُسْ لَهُ سَنَامُ^(١)

يجوز في «الظهر» الرفع والنصب والجر .

وكذلك تقول في مؤنث أحمر : مررت برجلٍ حمراءً جاريته ، كما
تقول : حسنةٌ جاريتهُ ، أَجْرَوْا حمراءً » مجرى حسنة ، وشبّهت هذه
بالصفة المتشبّهة باسم الفاعل في أنها تذكر وتؤنث ، وثنى وتجمع ،
 وأنها تدل على معنى ثابت .

وشبه أيضاً أفعال التفضيل بالصفة المتشبّهة إذا لم يكن مصحوباً
بـ «من» ، وكان صفة لما ذكرناه نحو : «أجب» .

[مسألة في سفر السعادة بين أبي جعفر النحاس وابن ولاد]

وفي سفر السعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر

السلع والعُشر ، ضربين من الشجر ، ثم يعلون بها في جبل وعر ، ويشعرون فيه
النار ، ويضجون بالدعاء والتضرع ، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا .
والبيكور : البقر ، والعائل : الفقير .

(١) الشاهد للنابغة الذهبياني . انظر ديوانه / ٢٣٣ .

النحاس وبين أبي العباس ابن ولاد ، وبعث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ، ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلاً مُفِرطاً ، وكأنه قد ارتشى .

وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - وقد أوقفته على هذه المسائل واغبط بها غاية الاغبطة : أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النّحة ، وأبو العباس له ذكاء وصدق - رحمه الله - وستقف من كلام الرّجلين على ما يدلّك على صحة ذلك .

ابتدأ أبو جعفر ، فقال لابن ولاد: كيف تبني من «رجا» «يرجو»: «افعلت» «وافعليت» ، «وافعلوت» فقال أبو العباس: أما افعليت: [١٣٧ / ٣] فارجويتْ ، وأمّا / افعلوت: فارجّووتْ ، وأمّا افعلت: فارجروتْ أيضاً .

قال أبو جعفر: هذا كله خطأ.

أما ارجويتْ في افعليتْ فلا يعرف في كلام العرب افعليت ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن يقول في «اغويت»: افعليت ، لأن من زعم أن الرّاء من جعفر زائدة لزمه أن يقول: هو « فعلر» ، وأن يقول في ضربٍ: فعبٌ، ولا قوله أحد.

قال السّخاوي : هذه العبارة في قوله: لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة ليس بجيد^(١)؛ لأنها توهم أن من الناس من يقول ذلك .

(١) في ط: «يجيدة» تحريف

وكان الصواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الراء من جعفر .

ثم قال : وأما ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأننا لا نعلم خلافاً بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياءً كما قالوا في : أفعلت من غزوٍ : أغزيت ، وفي است فعلت : استغزيت .

والوجه عند أبي جعفر : أن لا يبني من « رجا » إلاّ افعللت ، فيقال : ارجو يت أرجوئ ارجوء ، فأنا مرجوٌ مثل : احرمرت أحمرَ أحمراراً ، فأنا مُحْمَرٌ ، إلاّ أنك تفك في : ارجو يت أرجوئ ، وتدغم في أحمر يحرر ، وهو كثير في كلام العرب نحو: ابىضضت، واصفررت.

قال محمد بن بدر : إنما قال في افعليت : ارجو يت بالباء ، لأنها مبدلٌ من الواو ، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل ، والزائد يمثل على لفظه .

قال السخاوي : هذا خطأ ، لأن هذا لو صح لقليل في قال وباع وزنه : فال .

قال ابن بدر : وأما جوابه في افعلوت : ارجووت ، وفي افعللت ارجووت أيضاً ، فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثل أن يتكلّم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعد ، فافعللت على الأصل : ارجووت ، وعلى الإعلال ارجو يت :

ومن قال : كِيْنُونَةٌ : فَعَلَوْلَةٌ^(١) ذَهَبَ إِلَى الْأَصْلِ . ومن قال : فَعَلَوْلَةٌ ذَهَبَ إِلَى الْلُّفْظِ .

وإذا بنا مثال عصفور من « غزا » قالوا : غُزوُوُ ، فالفراء يتركه على هذا ، ولا يعلّه ، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول : غُزوِيُّ .

وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر لو جاز أن يكون ارجوحت [افعليت / إلى قوله : لا يقوله أحد فغثٌ لا معنى له ، ولا للإتيان به .] ١٣٨

وقد قال السّخاوي ، قول ابن بدر في : ارجوحت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونة .

كما قال :

٥٨٠ = يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلَ كِيْنُونَهُ^(٢)

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللُّفْظِ كقولك : في عدة : إِنَّه فِعْلَةٌ ، ولا تقول : إِنَّه عِلَّةٌ ، وفي غد : إِنَّه فَعَلَ ، ولا تقول هو : فَعَ ، ثم إنَّه لَم يُسَأَلْ عن تمثيل الأصل وإنما سُئِلَ عَمَّا يَصْحَّ أن يُنْطَقَ بِهِ فَمَا لَهْ اقْصَرَ عَلَى تمثيل الأصل ، وترَكَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالُ .

(١) في ط : بفعلولة بزيادة الباء

(٢) سبق ذكره رقم ٤٩٥ .

المُسَائِلَةُ الثَّانِيَةُ

[في التَّعْجِبِ مِنْ : « ضُرِبَ زِيدٌ »]

قال أبو جعفر: سأليني هذا الفتى فقال: كيف تقول: ضُرِبَ زِيدٌ؟ فقلت: ضُرِبَ زِيدٌ، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما ضُرِبَ زيد، فقال: فَلِمَ لَمْ تُجزِّ التَّعْجِبَ مِنَ الْمُفْعُولِ بِلَا زِيَادَةً^(١)؟ كما جاز التَّعْجِبُ مِنَ الْفَاعِلِ بِلَا زِيَادَةً؟ فقلت: لأن التَّعْجِبَ يَكُونُ الْفَعْلَ فِيهِ لَازْمًا. فإذا قيل: أخرجه إلى باب التَّعْجِبِ فَمَعْنَاهُ: اجْعَلْ الْفَاعِلَ مَفْعُولًا كَمَا تَقُولُ: قَامَ زِيدٌ، ثُمَّ تَقُولُ: مَا أَقْوَمَ زِيدًا، فَمَعْنَاهُ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ: شَيْءٌ أَقْوَمَ زِيدًا، فإذا جئنا إلى مَا لَمْ يُسْمَّ فَاعِلَهُ لَمْ يَجِزْ أَنْ تَعْجَبَ مِنْهُ حَتَّى تُزِيدَ فِي الْكَلَامِ، لَأَنَّهُ فَاعِلٌ فِيهِ، فَقَالَ: لَيْسَ يَخْلُو الْمُتَعْجِبُ مِنْهُ فِي حَالِ الزِّيَادَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْأَصْلِ أَوْ مَفْعُولًا، إِنْ كَانَ مَفْعُولًا فِي الْأَصْلِ فَقَدْ نَقَضَتْ قَوْلُكَ بِأَنَّا لَا نَتَعْجَبُ إِلَّا مِنَ الْفَاعِلِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا فَقَدْ لَرَمَكَ أَنْ تَعْجَبَ مِنْهُ عَلَى مَا قَدَّمْتَ مِنَ الْقَوْلِ، فَلَا زِيَادَةً.

فقلت: أَلَزَمْتِي مَا لَمْ أَقْلِ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ مَفْعُولًا فِي الْأَصْلِ

(١) من ط فقط : « وسادة » مكان : « زيادة »، تحرير

فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إنني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف يلزمني أن أتعجب منه ؟

فقال : أما قولك : إنني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا تُنصر معها .

وأما قولك : إنني لا أتعجب منه إلا بزيادة فليس يخلو تعجبك من أن يكون واقعاً عليه في تعينه أو على الزيادة ، فإن كان واقعاً [عليه / فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزيادة فقد تعجبت مما لزمك عن التعجب منه .

فإن قلت : إنني إنما تكبت التّعجب منه ؛ وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التّعجب منها ، لأنّه لا يجوز التّعجب منه ، إذ كان مفعولاً .

قلنا : ولم لا جاز^(١) ذلك وصرت في هذا إذا سألك لا تتعجب منه تعجبت من غيره ، وهي الزيادة ؟ ، فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام ، لم لا يجوز أن يتتعجب منه ؟ فليس لإعادتنا إيه معنى .

قال : وقد نقضت العلة التي اتعللت بها في منع الجواز ، وهو أنه مفعول ، وقد يقال : إن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فرد .

قلت : هذه المطالبة محالٌ أن يتتعجب من المفعول لما بيّنا من أن المفعول لا يتتعجب منه ، فيجب على من أنكر هذا أن يتتعجب من

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ولم جاز » بإسقاط « لا النافية .

المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً . وهذا محال .

فقال : نحن إذا^(١) قلنا : أجعل العامل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزًا فيما قام مقامه ، وهو ما لم يُسمَّ فاعله ، وإنما لم يكن في موضعه ولا في مقامه .

قلت : هو وإن قام مقامه في أنا تُحدِّث عنه كما نحدِّث عن الفاعل ، فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟

وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول ، فإن الفاعل هو المُحدِّث لل فعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه .

فقال : قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم إلا أن يكون يزعم أنك لم تتتعجب منه البة ، وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره .

قلت : هذا الذي ألمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول أن لا تتتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة تبيّن بعضه أنه لا يجوز أن / تقول : ما أحمر زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التعجب منه ، [٣ / ١٤٠] فقلت : ما أشد حمراء زيد .

(١) في ط : « ذا » مكان : « إذا » تحريف واضح

يقال : أما تشبهك أحمر ونحوه بباب الثلاثي فإنه خطأ ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة ، وذلك أن الخليل زعم في قوله : ما أحمر زيداً ، وما أشبهه : أنه لم يتكلموا به ، لأنه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل ، لأنك لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلة .

فقد باع بقول الخليل الفرق بين هذين ، وشبهت بشيئين غير مشتبهين .

قلت : هذا الكلام فيه تطويل ، لأنني إنما شبهته بالألوان ، لأنهما جمِيعاً لا يجوزان ، وليس يلزمني إذا شبهت به من جهة أن أشبه به من كل الجهات .

فأنا أقول : إذا سئلت كيف تتعجب من قولنا : انطلق زيد؟ لا يجوز ، فقد صار لا يجوز في هذا ، كما لا يجوز : ما أحمر زيداً ، فهل يلزمني أن أكون شبّهت اللون بغير اللون ، وأنا إنما شبّهت به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز .؟ .

وأما قوله : قد أجمعوا على أن **الثلاثي** يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً أو خلقة . فاستثناؤه ما لم يكن لوناً أو خلقة من أعجب الكلام ، لأنه لا يتعجب إلا من **الثلاثي** ، أو مما يكون أصله **الثلاثي** ، وزيد عليه مثل : أعطى وشبهه ، فإنه لا يُعرف في الألوان فعل ثلثي ، فكيف يُستثنى ما لم يُعرف في الكلام .

وأماماً ما كان خلقةً وهو ثلاثيٌّ فلم يترك التَّعْجُب منه عند الأخفش ، إلا أن أصله أكثر من الثلاثة ، وذلك : عور ، وحول ، والأصل عنده : اعور واحول ، واعوار واحوال .

فلما رأينا ثلاثيًّا ولم ندر ما أصله ؟ استثنينا من الثلاثي .

ولو كان من الثلاثي لما قيل : عور ولا حول ، ولكن يقال : عار ، وحال ، فتتقلب الواو ألفاً لحركتها ، وانفتح ما قبلها .

وقولهم : عور وحول يدل على أن أصله اعوار واحوال ، واعور واحول .

والذي يقول في هذا : إنه يتَعَجَّب منه وهو ثلاثيٌّ لا يعرف أصله . وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك بأنه استثنى اللون والخلقة من الثلاثي ، إنه من عجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأنني إنما استثنيت ذلك من الثلاثي ، لأنه قد يأتي شيء / بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيًّا ، [٣ / ١٤١] كقولك : عور الرجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العلة .

وأما قولك : انطلق زيد لا يجوز أن يتَعَجَّب منه فهذا نقضٌ لما قدَّمه ، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتَعَجَّب منه ، وجعلت ذلك علة التعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التعجب أن

يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قوله : انطلق زيد .

قلت : قوله : إنما استثنى من **الثلاثيّ** ، لأنه قد يأتي شيء بمعنى **الخليفة** يكون فعله **ثلاثياً** كقولك : عور الرجل يدل على أنه لا يدري ما أصل عوره ؟ وقد بيّنا أن أصله عند النحويين : اعور واعوار ، وإنكاره منعنا أن نتعجب من : انطلق زيد ، فهذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلا بزيادة مما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه ؟

وأما قوله : إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه ، وجعلت ذلك علة للتعجب منه ، وهو أنه فاعل ، فنحن لم نقل : إننا تعجبنا منه ، لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يتعجب من المفعول . وبطبيعة ذلك .

وأما الفاعل فإنه يتعجب منه في أكثر الموارض .

وإنما منع الفاعل في قوله : انطلق زيد أن يتعجب منه ، لأن الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلا بزيادة نحو قوله : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ، ونحن

نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجبنا نحو : أقمته وأجلسته .

ونجد معنى التعجب موجوداً كقولنا : جل الله ، وعز الله على معنى : ما أجل الله وما أعزه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ، ولا بأنه صار عزيزاً .

وهكذا عظم شأنك وعلت منزلتك إذا لم ترد الخبر ، قال الله تعالى : ﴿ كَبُرْتُ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفواهِهِمْ ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿ كَبَرْتُ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٢) .

وقال ساعدة :

٥٨١ = * هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحْبٌ مَنْ يَتَغَضَّبُ *

(١) الكهف / ٥

(٢) الصاف / ٣

(٣) تمامه :

* وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشَعَّبُ *

من شواهد : ابن عيسى ١٣٨/٧ ، واللسان « حب » وديوان المذلين ١٦٧ : برواية « يتحبب » قال أبو سعيد : وحب من يتحبب أي حب بها متحببة إلى .

وفي نسخ الأشباه : « يتغضب » وفي اللسان ، وابن عيسى : « يتحبب » والولي : المدانة ، وهو من : ولـيـ يـلـيـ ولـيـاـ . ولـيكـ : أي قربـكـ . تـشـعـبـ : تـخـالـفـ قـصـدـكـ

وفي اللسان : في الصحاح : « وحب من يتحبب » أراد : حبـ ، فـأـدـغمـ وـنـقـلـ الضـسـمةـ إـلـىـ الـحـاءـ لـأـنـهـ مدـحـ ، وـنـسـبـ هـذـاـ القـوـلـ إـلـىـ ابنـ السـكـيـتـ وفيـ طـ : « هـجـوتـ » بـالـلـوـاـوـ مـكـانـ : « هـجـرتـ » ، تـحـرـيفـ

١٤٢ / ٣

أي ما أحبّها متغضبةً . /

وقال الشاعر :

لم يمنع الناسُ مني ما أردتُ ولا

أعطيتهُم ما أرادوا حُسْنَ ذَا أدبًا^(١)

أي ما أحسن هذا أدبًا .

وممَّا حكاه النحويون من اللَّفظ ومعناه التعجب :

(١) قائله : سهم بن حنظلة الغنوبي .

من شواهد الخصائص ٤٠ / ٣ ، وروايته : « لا يمنع » مكان : « لم يمنع » « ومني »

وفي نسخ الأشباه : « منهم » مكان : « مني » .

وموضع الاستشهاد به في الخصائص قوله : « حُسْنَ ذَا أدباء » قال ابن جني :

وقالوا في حُسْنَ : « حُسْنَ ذَا » ثم استدلَّ بالبيت

وانظر : إصلاح المطلق / ٣٥ ، والخزانة ٤ / ١٢٣ ، واللسان : « حسن »

وقال البغدادي في الخزانة : قال الجواليقي في (شرح أدب الكاتب) : الأدب الذي كانت العرب تعرفه هو ما يحسن من الأخلاق و فعل المكارم ، ويَذْلِلُ المجهود ، وحسن اللقاء .

وقال أبو العلاء في معنى هذا البيت : كأنه ينكر على نفسه أن يعطيه الناسُ ولا

يعطيهم وينعهم . وهو الصواب لأن ما قبله يدل عليه . و « ذَا » فاعل :

حُسْنَ ، و « أدبًا » تمييز .

وقال الصفار : إن الشاعر أنكر على نفسه بأن الناس يعطونه وينعهم ، ثم

قال : حُسْنَ ذَا أدبًا ، أي ما أحسن هذا الأدب ؟ على سبيل الإنكار ،

والتهكم . انتهى

سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَهُ دُرْهَمٌ ، وَلَهُ أَنْتَ ، وَبِاللَّهِ ،
وَلَهُ . وَأَنْشَدَ سِبْيُوْيَه :

٥٨٣ = اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدَرٍ
بُشْمِخْرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ^(١)

وقال : « هذا الرجل » تعجب ، و « ياللهاء » تعجب . وأنشد :

٥٨٤ = لَخُطَابٌ لَّيْلَى يَالْبَرْئَنَ مِنْكُمْ
أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَابِ^(٢)

(١) من شواهد : سيبويه ٢/١٤٤ ، وابن الشجري ١/٣٦٩ ، وابن يعيش ٩٨/٩ ، والخزانة ٤/٢٣١ ، والمغني ١/٢٣٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٥٧٤ ، والأشمونى ٢/٢١٦ ، والهمع والدرر رقم ١١٦٤ ، ١١١ . والشاهد من قصيدة لأبي ذؤيب الهمذنى . وقيل : مالك بن خالد الخناعى . وقيل لأمية بن أبي عائذ الهمذنى . وقيل : لعبد مناف الهمذنى . والشاهد من قصيدة أولها :

يَا مَيْ أَنْ تَفْقَدِي قَوْمًا وَلَدِيهِمْ أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَاسُ
قَالَ فِي الدَّرَرِ : وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : ذُو حَيْدَرٍ : الْوَعْلُ . قَالَ الْمَبْرُدُ : الْحَيْدَرُ
بِفَتْحَتِينِ : الرَّوْغَانُ وَالْفَرَارُ ، وَالْمَشْهُورُ : حَيْدَرُ بَكْسَرِ الْحَاءِ ، وَفَتْحِ الْيَاءِ ،
جَمْعُ حَيْدَةٍ كَ « حَيْضٍ » جَمْعُ حَيْضَةٍ .
وَالْحَيْدَرُ بَكْسَرِ الْحَاءِ نَتْوَاهَاتُ ، وَالْوَحْدَةُ : حَيْدَةُ وَالْمَشْمِخَرُ : الْجَبَلُ الطَّوِيلُ ،
وَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي .
وَالظَّيَّانُ : يَاسِمِينُ الْبَرَّ . وَالْأَسُّ : هُوَ الرِّيحَانُ .

(٢) نسبة سيبويه لفرار الأسدى ، : من شواهد سيبويه ١/٣١٩ ، وابن يعيش ١/١٣١ ، والمقرب ١/١٨٣ ، واللسان : « برشن » و « برشن » : « قبيلة » ، =

وأعطى عِلَّةً أخرى قياسية فقال : لا يتعجب مما لم يُسْمَ فاعله ، لأنه لا فاعل فيه .

ويُبَطِّل^(١) هذه العِلَّةَ قولُ العرب في : جُنَّ زِيدُ ، مَا أَجْنَهُ^(٢) . وما اعْتَهُ ، وما أشَبَهَ ذَلِكَ .

وأمّا قوله : أجمعوا على أن التّلّاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لَوْنًا أو خِلْقة ، فاستثناؤه ما لم يكن لَوْنًا ولا خِلْقة من أعجب الكلام ، ثم قال : لأنّه لا يتعجب إلّا من التّلّاثي أو ما يكون أصله التّلّاثي ، ثم زيد عليه مثل : أعطى .

وليس في قوله : إنما يتعجب من التّلّاثي دليلاً على أنه أراد : لا يتعجب إلّا من التّلّاثة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : إنما صلة الظهر أربع لم يكن في قوله دليلاً على أن غيرها من الصلوات لا تكون أربعاً ، أو قال : إنما في الرقة^(٣) ربع العشر لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرقة

وقيل : حيّ من بني أسد . وقد روى اللسان لفරار الأستديّ :
لزُوَّار ليلِ منكُمْ آل برشن على الهول أمضى من سُلَيْك المقانب
تزورونها ولا أزور نساءكم أهْفَي لآولاد إِماءِ الحواطب
قال : جعل اهتداءهم لنساء زوجته كاهتداء سُلَيْك بن السَّلْكَة في سيره
في الفلوات .

(١) في ط : « وتبطل » بالباء ، تحريف

(٢) في ط : « وما جنه » بالواو .

(٣) الرقة بالتحقيق : الدرّاهم ، وفي الحديث : في الرقة ربعُ العُشر »

لا يكون فيه ربع العشر .

قال السخاوي : لا يخفى على العلماء ميل هذا الرجل وحيفه على أبي جعفر ، وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلا من الثلاثة ظناً منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه .

وهذا إنما هو من كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة مالم يكن لوناً أو خلقة فأنكر عليه / أبو جعفر استثناء اللون والخلقة من الفعل الثلاثي ، لأن [٣ / ١٤٣] الألوان ليس فيها فعل ثلاثي .

ولو قال أبو العباس : إنما يتعجب من الثلاثي لأن حصر التعجب في الثلاثي . وليس هذا كقوله : إنما صلة الظهر أربع ، إنما ذلك من يمنع أن تكون أقل من أربع أو أكثر .

وقوله : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب ، قال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً . قال : ونحن : نجعل الفاعل مفعولاً ،

ثم لا يكون تعجبًا نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزم ، لأنه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجب ، إنما قال : إن قولك : «ما أحسن زيداً» أخرجت فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته

متعدّياً ، وكان الأصل : حُسْنَ زِيدٌ ، فصار فاعل حُسْنٌ مفعول : أَحْسَنَ .

وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا ترد عليه ، لأنه إنما تكلّم في التعجب المبوب له ، ألا ترى أن من تكلّم في باب التأكيد لا يردد عليه ما يجيء فيه معنى التأكيد من إنّ واللام وما أشبه هذا .

ثم قال محمد بن بدر : قوله : مثل ما أعطى وما أشبه ركاك^(١) في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز : ما أحمر زيداً ، فهلا قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلى الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً ، فإنه أظهر .

قال السخاوي : وأين هذا من ذاك ؟ إنما شبه ممتنعاً في التعجب بممتنع فيه ، وأنه يتتعجب من القبيلين بـ «أشد» ونحوه .

ثم قال محمد بن بدر : إن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أ فعل إلا على شريطة .

قال : وأما قوله : أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي فقد قال

(١) في نسخ الأشباه : «ركاك» والأولى أن تكون : ركاكاً ففي كتب اللغة : رك الشيء يرك بالكسر ركة و«ركاك» : رقّ وضعف ، والوصف منه : ركك ، ومنه قوله : أقطعة من حيث رك ، واستركه : استضعفه .

سيبويه : أَدِمْ يَادِمْ أَدْمَةً^(١) ، وَأَدِمْ يَادِمْ^(٢) ، أَوْ شَهْبْ يَشْهُبْ^(٣) ، وَشَهْبْ يَشْهُبْ^(٤) شَهْبَةً^(٥) ، وَقَهْبَ يَقْهَبْ^(٦) ، وَكَهْبَ يَكْهَبْ^(٧) ، وَصَدْأَ يَصْدُؤْ^(٨) صَدَأَةً ، وَسَوْدَ يَسْوَدَ ، وَأَنْشَدَ لِنْصَيْبَ :

٥٨٥ = سَوِدْتُ فَلْسِمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ
فَمِيقُصُّ مِنْ الْقُوهِيِّ بِيْضُ بَنَائِقُهُ^(٩)

(١) أَدِمْ كَعَلِيمَ فَهُوَ أَدِمْ

(٢) وَأَدِمْ كَكَرْمَ فَهُوَ أَدِمْ

وَالْأَدْمَةُ : لَوْنَ مَشْرَبُ سَوَادًا أوْ بِياضًا .

(٣) مَثَلُ : كَرْمَ يَكْرَمُ

(٤) مَثَلُ : سَمَعَ يَسْمَعَ

(٥) الشَّهْبَةُ وَالشَّهْبَ : بِياض يَصْدُعُهُ سَوَادُ .

(٦) مَثَلُ : فَرَحَ يَفْرَحُ . وَالْقَهْبُ : الْأَبِيْضُ : عَلَتْهُ كَدْرَةُ

(٧) كَهْبَ يَكْهَبُ مِنْ يَابَ كَرْمُ ، وَكَهْبَ يَكْهَبُ مِنْ بَابَ فَرَحَ وَالوَصْفُ : أَكْهَبَ وَكَاهَبَ ، وَهُوَ غَيْرُ مَشْرَبَةِ سَوَادًا

(٨) صَدَأً يَصْدُؤُ مِنْ بَابَ كَرْمُ ، وَصَدَىءَ يَصْدَأً مِنْ بَابَ فَرَحَ ، وَالاَسْمُ : صَدَأَةُ ، وَهُوَ شَقْرَةُ إِلَى السَّوَادِ .

(٩) مِنْ شَوَاهِدُ : سَيْبُويَهُ ٢٣٤ / ٢ ، وَالْخَصَائِصُ ١ / ٢١٦ ، وَابْنُ يَعْيَشُ ١٥٧ / ٧

وَفِي هَامِشِ الْخَصَائِصِ : الْقُوهِيُّ : ضَرَبَ مِنَ الثِّيَابِ الْبَيْضَ يَنْتَسِبُ إِلَى قَوْهَسْتَانَ ، وَهُوَ إِقْلِيمٌ فِي فَارَسَ .

وَالْبَنَائِقُ : جَمْعُ بَنِيَّةٍ ، وَهِيَ الْعُرَا الَّتِي تَدْخُلُ فِيهَا الأَزْرَارُ ، وَيَرِيدُ بِالْقَمِيسِ الَّذِي تَحْتَ سَوَادِهِ قَلْبَهُ وَخَلْقَهُ .

وقال غيه : ذرئت عينه ذرأً ،^(١) والذرأة : البياض . وقال

[١٤٤] الرَّاجِر : / ٣

= وقد عَلْتِي ذرَّةً بادي بدِّي ٥٨٦

ورثية تنهض في تشلّدي^(٢)

(١) ذريء كفريح ، ومنع . والاسم : الذراء

(٢) رجز نسب في سبويه إلى أبي نحيلة

اللسان: «بدا» وفي إصلاح المنطق: واللسان: «ذرأ»، و«رثأ» و«بدا»، وبعده في والخصائص ٣٦٤ / ٢، واللسان: «ذرأ»، و«رثأ» و« بدا»، و« بدا» من شواهد: سيبويه ٥٤ / ٢، والمقتضب ٤ / ٢٧، وإصلاح المنطق ، ١٩٤ ،

*وصار لِلْفَحْلِ لِساني وَيَدِي *

وفي ط : « ورية » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .

وقوله : « بادى بدى » : اسمان ركبا في اسم واحد . قال سيبويه ٢ / ٥٤
« وأما قوله : كان ذلك بادى بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة : خمسة عشر ، ولا
نعلمهم أضافوا ، ولا يستترcker أن تضيفها ، ولكن لم أسمعه من العرب . ومن
العرب من يقول : بادى بدى » .

وقال ابن عييش : ١٢٢ / ٤ ، ١٢٣ . « العرب تقول » : افعل هذا بادي
بادا ، باء خالصة وألف خالصة .

والمعنى : أول كل شيء ، فبادي بدا : اسماً رُكْباً ، وبنيا على تقدير واو العطف ، وهو منكور بميزة خمسة عشر ، ولذلك كان حالاً .

وَمَا بَدَا فَأَصْلُهُ : بَدَاءٌ ، فَخَفَّفُوهُ بِأَنْ قَصَّرُوهُ بِحَذْفِ الْفَهُ ، فَبَقَى بَدَاءً ، فَخَفَّفَتْ الْهِمْزَةُ بِقَلْلِهَا أَلْفًا ॥

والرئـية كما في إصلاح المنطق ٣٢/٢ : وجـع في الركـبتين يـعترـي الكـبـير من
الـنـاس ، =

وقال الشاعر :

٥٨٧ = لَقِدْ زَرِقْتُ عَيْنَاكَ يَا ابْنَ مُكَبَّرٍ
كَمَا كُلُّ ضَبَّيٌّ مِنَ الْلُّؤْمِ أَزْرَقُ^(١)

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التعجب في عور وحول ، لأن أصله اعور واحول فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنهم مجتمعون على أن الأصل الثلاثي وما فيه زيادة فرع ، فحول أصل لا حول واحوال .

قال سيبويه : وأما الفعل فامتثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء فـ «ضرب» واستضرب مأخوذهان من الضرب لا أن: ضرب من استضرب ، ولا استضرب من ضرب .

قال السخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر ، لأنه رد على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل .

وأيضاً فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما

= ومعنى تنهض في تشديدي : أنه إذا نهضت اعترضت هذه الرثىة عند قيامي ، وإذا قعدت سكت .

انظر هامش المقتتب ٤/٢٨

(١) من شواهد اللسان : «زرق» .

وفيه قال ابن سيدة : الزرقة : البياض حيثما كان ، والزرقة : خضراء في سواد العين ، وقيل : هو أن يتغشى سوادها بياض .

ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عَوِر مأخوذ من اعورٍ واعوارٍ ، ولا أن حَوْل مأخوذ من احولٍ واحوالٍ ، وإنما قال : إنه في معناه ، وكما لم يتعجب من ذلك لم يتُعجَّب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله لو كان من الثلاثي لما قيل : حَوْل وعور ، ولقيل : حال ، وعار بالقلب فليس ذابوْهْمٌ ، وإنما صحت الواو ، لأنهم أرادوا بـ « حَوْل » من المعنى ما أرادوا باحول ، فأجروه مجراه ، لا أن أصل فعل : افعلَ ولا افعالَ ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصْحَّوه حين أرادوا معنى ما يصحّ فقال : اجتوروَا^(١) ، واعتلونا ، واحتلوشوا ، لأنهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا^(٢) وتحاوشا^(٣) ، لا أن أحدهما أصل الآخر ، فهكذا عَوِر وَحَوْل

يدل على هذا أنهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلوه فقالوا : أعار^(٤)

[١٤٥ / ٣] زيد عَيْن عمرو وسادها^(٥) .

(١) في نسخ الأشباه : « واحتلونا » والصواب : اجتورو . وانظر المتمعن ١٩٣ / ١ ، وما بعده يدل على هذا التصويب .

(٢) في نسخ الأشباه : « وتحاربو » تحريف صوابه من المتمعن ١٩٣ / ١ ، والأسلوب .

(٣) في القاموس : التحويش : التجميع . واحتلوش القوم الصيد : أنفروه بعضهم على بعض ، وعلى فلان : جعلوه وسطهم كتحاوشه .

(٤) في ط فقط : عار ، وفي النسخ المخطوطة : « أغار » باهمزه والغين ، ولعل الصواب : أغار ، لأن الحديث عن مادة : « عور » بالعين .

(٥) في ط : « وسادها » بالدال ، وفي بعض النسخ المخطوطة و« ساءها » باهمزه ، =

قال : وأما قوله : فَتَقْلِيْتُ^(١) الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزمه أن يقول في : أَدْلُوَ : أَدْلَا لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجه تحرّكها وانفتاح ما قبلها .

قال : وأما قول الأخفش فإنما أراد به أن افعل وافعال الأصل في الاستقبال ، لا أن حول مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه استغناوا عن حمر باحمر ، كما استغناوا عن فقر بافتقر ، والمستغنی به هو الفرع ، والمستغنی عنه هو الأصل .

قال السخاوي : قوله : إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستقبال فـأي استقبال في : عور وحول ؟ وليس ما قاله بمعنى ما قاله سيبويه في حمر باحمر ، ثم استدرك خطأه فقال : على أن افعل وافعال مطردان في الألوان نحو : اسود واسود ، وابيض وابيض ، واصفر واصفار إلا أن افعل أكثر ، لأنه الأصل في الاستقبال .

قال : وأما حول وعور فمن باب الأدواء ، لأنهما عييان والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعل وافعال في باب الأدواء كثيراً ، لا يكادون يقولون في اجراب : اجراب ، ولا في اجذم ، اجذام ، وإنما يجرونه مجرى الداء نحو جرب ، وضليع ، وشتير^(٢) ، وهو أدخل في الداء منه = ولعل الصواب : وسادها ، ففي اللسان : سود ، وساد ، واسود اسوداداً ، ومعنى سادها ، على هذا جعلها مظلمة . وفي اللسان أيضاً : سود الرجل كما تقول :

عورت عينه

(١) في ط فقط : فتقلب .

(٢) شتير الرجل من باب طرب ، فهو أشتير . والشتير : انقلاب في جفن العين .

في الألوان، إلا أنهم يشبهون الشيء بالشيء إذا قاربه فيقولون: حِول
وعَور كما قالوا: وَجْع، وَضَمَر، وَزَمْن.^(١)
ولا تكاد تجد في الألوان اسمًا على فعل، فلا يقولون: حَمْر ولا
صَفِر ولا شَهْب.

قال: فهذا يُقوّى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها
أفعلٌ وافعالٌ لا يمتنع من الألوان ، لأنه مبنيٌ له .

وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء . وهكذا ذكر سيبويه .
قال محمد بن بدر: إنما لم يتعجبوا من ضرب زيد وأشباهه إلا
بالزيادة كراهة أن يتبس ، ففرقوا بين التَّعْجَب من فعل الفاعل
والمحظوظ ، وذلك أنهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير
التعجب ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجب ، فلو قالوا في
ضرب زيد: ما أضرّ زيداً لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا
بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما .

فإن قال: فقد قالت العرب في «جُنَّ زَيْد»: ما أجهنه ، وهذا يُبطل

علَّتك؟

قيل له: إن قولهم: ما أجهنه محمول على المعنى فاستجازوا
[١٤٦] فيه ما استجازوا فيما حُمل / عليه ، ألا ترى أن جُنَّ زيد فهو مجنون
داخل في حيز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً ، وإنما تكون خصائصاً في
الموضعين بغير اختيار مثل: كَرْم فهو كريم ، ولَؤْم فهو لئيم ، خِصال

(١) يقال: رجل زَمْن ، أي مُبْتَلٌ .

لَا يَفْعُلُهَا الموصوف فهكذا: جُنَّ فَهُوَ تَجْنُونُ، إِنَّمَا هِيَ خَصْلَةُ فِي
الموصوف لَا اختيال له فيها ، فَأَجْرِي مُجْرِي : رَقْعٌ^(١) فَهُوَ رَقْعٌ ، وَبَلْدٌ
فَهُوَ بَلِيدٌ ، إِذْ كَانَ دَاخِلًا فِي مَعْنَاهُ .

والدليل على صحة هذا : أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْجَبُ مِنْ أَفْعَلِ
لَا يَقُولُونَ: مَا أَحْمَرُهُ، وَلَا مَا أَسْوَدُهُ، وَلَا مَا أَفْطَسَهُ .

وَيَتَعْجَبُونَ مِنْ أَحْمَقٍ ، وَأَرْعَنْ ، وَأَلَدَّ ، وَأَنُوكَ ، فَيَقُولُ :
مَا أَحْمَقَهُ ، وَمَا أَرْعَنَهُ ، وَمَا أَلَدَّهُ ، وَمَا أَنُوكَهُ ، لِأَنَّ أَحْمَقَ بِمَنْزِلَةِ بَلِيدٍ ، وَأَلَدَّ
بِمَنْزِلَةِ مَرْسٍ ، وَأَنُوكَ بِمَنْزِلَةِ جَاهِلٍ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَعْنَى .

فَهكذا جُنَّ زِيدٌ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تُشَبَّهُ الشَّيْءَ
بِالشَّيْءِ ، وَتَحْمِلُ عَلَى الْمَعْنَى إِذَا وَافَقَهُ ، وَاقْتَرَبَ مِنْهُ .

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : حَاكِمٌ زِيدٌ عُمَرٌ وَرَفِيعُ الْاثْنَيْنِ جَمِيعًا ، لِأَنَّ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلٌ .

قال أوس :

٥٨٨ = تواهق رجلاً ها يداهُ ورأسهُ
لَهُ قَتَبٌ فوقَ الحقيقةِ رادف^(٢)

(١) رَقْعٌ من باب ظُرْفٍ ، والوصف منه: رَقْعٌ ، وَرَقْعٌ وَالرَّقْعَانُ: الأَحْمَقُ .

(٢) في نسخ الأشباه: « تراهن » مَكَانٌ: « تواهق » ، تحرير وفي نسخ الأشباه

أيضاً: جَلْدٌ مَكَانٌ: « فوق » . والتوصيب من الديوان /

وَفِي سِيَّبوِيهِ: « خَلْفٌ » مَكَانٌ: « فوق » =

٧٣

وقال القطامي :

= فَكَرْت تَبْغِيهِ فَصَادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَ^(١)

= وفي الديوان : « يديه ورأسه » بالنصب

وهو من شواهد: سيبويه ١٤٥ / ١ ، والمقتضب ٢٨٥ / ٣ ، والخصائص

٤٢٥ / ٢ ، ٤٢٨ ، واللسان : « وهق ». وانظر ديوانه / ٧٣

وفي اللسان: المواهقة في السير : المواظبة ، ومد الأعناق ، وهذه الناقة تواهق

هذه كأنها تباريها في السير . وفي حديث جابر : « فانطلق الجمل يواهق ناقته

مواهقة » أي يباريها في السير .

وفي الشاهد أراد الشاعر أن الناقة تواهق رجلها يديه ، فحذف المفعول ،

وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرّجلين دون اليدين فأضمر : وأن اليدين

مواهقتان [بكسر القاف] كما أنها مواهقتان [بفتح القاف] فأضمر لليدين

فعلاً دل عليه الأول ، فكانه قال : وتواهق يداه رجلها ثم حذف المفعول في

هذا كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى : تواهق رجلها يداه » .

والمبّرد في المقتضب رواه :

* تواهق رجالها يديه ورأسه *

وقال: « فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يستعن »

(١) من شواهد: سيبويه ١٤٣ / ١ ، ونواذر أبي زيد ٥٢٦ ، وقد استشهد بهذا البيت

على أن التحوي ربما غير الرواية قاتلاً : والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين

الرواية فيها :

فَكَرْت عَنْدَ فِيقَهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عَنْدَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعَ

فهذا مكتشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال ، وهو كثير . وفي الخصائص

٤٢٦ / ٢ استشهاد به على أنه إذا وافته السابعة معه فقد دخلت السابعة في

الموافقة ، فكانه قال فيما بعد: وافتت السابعة ، وهو عندنا على حذف مضاف أي

= وافتت آثار السابعة .

لأن السبّاع قد دخلت في المصادفة ، وقال :

٥٩٠ = لَنْ ترَاهَا وَإِنْ تَأْمُلْتَ إِلَّا ولها في مفارق الرأس طيباً^(١)

لأن الطيب قد دخل في الرؤية .

= قال أبو علي : « لأنها لو وافقت السبّاع هناك لأكلتها معه » ، والرواية الأخرى هي رواية القطامي في ديوانه / ٤١ . من قصيدة مطلعها :
قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداع
والشاعر يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السبّاع قد أكلته .
وأنظر هامش الخصائص في هذا الموضوع .

(١) الشاهد نسب في سبيوه لابن قيس الرقيات ، والرواية فيه : « ولو » مكان : « وإن » . من شواهد : سبيوه / ١٤٤ ، والمقتضب / ٣ / ٢٨٤ ، وابن يعيش / ١٢٥ ، والمغني / ٢ / ٦٧٢ ، والخصائص / ٢ / ٤٢٩ .
وفي المقتضب : « الرؤية قد اشتلت على الطيب » .

قال المبرد : « وهذا البيت أبعد ما مر ، لأنه ذكره من قبل الاستغاء ، وإنما جاز نصبه على رأيت ، لأن المعنى لن ترها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيباً . فهذا على الأضمار » .

وفي الخصائص : علق على هذا الشاهد بقوله : « وهذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ، ففي ذلك شيئاً :

أحدهما : أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها ، فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقتنعة ، وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الحفارات ولا المشقات

والآخر : أن هذه الواو في قوله : « لها » كذا هي واو الحال ، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ، فقد وجب أن يكون تقديره : لن ترها إلا وأن تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتي بالمبتدأ ، وتجعل ذلك الفعل المقدر خبراً عنه » .

قال السّخاوي : إنما قالوا . ما أجنّه ، لأن جُنَّ لا فاعل له فهو في المعنى تعجب من الفاعل ، لأنّه لا يقال : جَنَّه إنما يقال : أجنّه .
قال محمد بن بدر :

فإن قال : فقد قالوا : ما أسرني بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتتعجب من : ضرب زيد .

قيل له : ليس في هذا دليل على جواز التعجب مِنْ : ضرب زيد ، لأنّه يجوز أن يكون « ما أسرني » تعجباً من : سُرْتُ فيكون [محمولاً على ما قدمناه ذكره / في جُنَّ زيد ، فيكون بمنزلة : بُرَ حَجُّكم ، فهو مبرور .] ١٤٧ / ٣

قال : ويجوز أن يكون ما أسرني بكذا تعجباً مِنْ سارّ ، أي حسن الحال في نفسه وأهله وماله ، وفرس سارّ أي حسن الحال في جسمه ولحمه ، وضيعة سارة بمعنى اهلة عامرة فيكون سارّ بمعنى قوله : ذو سرور ، لم يتعجب منه على هذا كما قالوا : « عيشة راضية » أي ذات رضى ، ورجل طاعم كاس ، أي ذو طعام وكُسُوة ، فيكون ما أسرني جارياً على ما قدمنا غير خارج عما رَتَبنا .

المُسَأْلَةُ الْثَالِثَةُ

[في الأمر من : « إِدَّاً » ومن : « لَا يَؤْدُهُ »]

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدَّاً ﴾^(١) ، ومن قوله تعالى ﴿ وَلَا يَؤْدُهُ حِفْظُهُمَا ﴾^(٢) ؟ . فقال أبو العباس : هاتان مسائلتان :

أما « إِدَّاً » فلا يؤمر منه؛ لأنَّه اسم موضوع للذاهية والأمر العظيم.

قال أبو جعفر : وقد قالت العرب : أَدَّ يَؤْدُ^(٣) ، فنطقت بالفعل ، ثم صرَّفَه النَّحْوِيُّونَ ، فقالوا في الأمر منه : أَدَّ يَا هَذَا بِالإِغْامِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَبِالإِظْهَارِ نَحْوَ اُوَدُّ مُثَلُ اَرَدُّ .

قال أبو العباس : التَّصْرِيفُ فِيهَا دُعُوى تَحْتَاجُ إِلَى بَرْهَانٍ .

قال أبو جعفر : لا يحتاج إلى ذلك ، وقد حكوا لها نظائر من المضاعف .

(١) مريم / ٨٩

(٢) البقرة / ٢٥٥

(٣) في القاموس : أَدَّهُ الدَّاهِيَّةُ تَؤْدَهُ ، وَتَثِيلُهُ ، وَجَمِيعُ الْإِدَادِ : أَدَادُ وَإِدَادٌ .

منها : قول أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ، تَقُولُ : ازْرُّ عَلَيْكَ قَمِيصَكَ وَزُرُّهُ وَزُرُّهُ ، وَزُرُّهُ مَثْلٌ : مَدَهُ ، وَمَدَهُ ، وَمَدَهُ .

قال أَبُو الْعَبَّاسَ : هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا تَصْرِفُ قِيَاسًاً ، وَلَا يُشَبِّهُ بَعْضُهَا بَعْضًا إِلَّا بِسَمَاعِ الْعَرَبِ ، إِذَا كَانَ هَذَا لِجَازٍ أَنْ تَقُولُ : وَذَرْ يَذْرُ ، وَوَدَعْ يَدْعُ قِيَاسًاً عَلَى : قَامٌ يَقُومُ ، وَضَرَبٌ يَضْرِبُ ، وَإِنَّمَا يَصْرِفُ مِنْهُ مَا صَرَفَتِ الْعَرَبُ ، وَيُتَرَكُ مِنْهُ مَا لَمْ تُصْرِفْهُ الْعَرَبُ اقْتِدَاءً بِهَا .

قال أَبُو جعْفَرَ : لَيْسَ هَذَا قَوْلُ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوَيْنِ عَلَمْنَاهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ الْقِيَاسُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُضَاعِفِ عَلَى : رَدَ يَرُدُّ ، فَتَقُولُ : سَنَ يَسْنُ ، وَادَّ يَؤَدُّ كَمَا قَلَنَا : رَدَ يَرُدُّ .

ولَوْ كُنَّا لَا نُطِقُ إِلَّا بِمَا نَطَقْتَ بِهِ الْعَرَبُ ، وَلَا نَقِيسُ عَلَى كَلَامِهَا ١٤٨ / [بَطْلُ / أَكْثَرُ الْكَلَامِ] .

وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ : وَذَرْ يَذْرُ ؛ وَوَدَعْ يَدْعُ عَلَى الْمُضَاعِفِ ، لَأَنَّهُ مَعْتَلٌ قَلْ أَسْتَعْمَالُهُمُ الْمَاضِي فِيهِ ؛ لَا سَتْقَالُهُمُ الْوَاوُ حَتَّى تَبَدَّلَ ، فَيَقُولُونَ فِي وَحْدَةٍ : أَحَدٌ^(١) ، فَلَمَّا اسْتَقْلُوا الْوَاوُ ، وَكَانَ تَرَكُ فِي مَعْنَى : وَدَعْ وَوَذَرْ اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِتَرَكِهِ

وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ قَدْ قَالَ : وَدَعْ وَوَذَرْ عَلَى الْقِيَاسِ فَلَا مَعْنَى

(١) فِي طِّي : « أَحَدًا » بِالنَّصْبِ ، تَحْرِيفٌ .

لقوله : لجاز أن تقول : وذر وودع ، لأنه قد قيل .

قال أبو العباس : إنما لم نشبه مضاعفاً بمضاعف ، وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تصرّف شيئاً وتمتنع في نظيره^(١)

وأما قولك : إن هذا معتلٌ فليس بالاعتلال مُنْع من أن يبني له ماضٍ مثل وزن يزن .

قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتنيه من أني قلت : من أنه لم يُبَيِّن منه ماضٍ ، لأنه معتلٌ غير لازم .

وكلامي يبين خلاف هذا ، لأنني قلت : لم يُبَيِّن منه ماضٍ لِعَلَةٍ ، فكيف ألزم أني اعتلت بأنه لم يقع منه ماضٍ ، لأنه معتل ؟

قال أبو جعفر : ولم يجب عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤوده » .

والجواب : أن تقول : إدأ يا هذا ، نظير: قُلْ ، لأن آد يؤود مثلك قال يقول :

قال محمد بن بدر : قول أبي العباس : لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى - « إدأ » ، لأن العرب لم تَبْنَ منه فِعْلًا .

الذي عليه عامة أهل العلم : لا ، لأن الإد وصفٌ غير جاري على

(١) في ط: « نظيره » بالضاد ، تحريف .

فعل ، وإنما هو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم فحكمه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فعل .

وإذا كان هكذا لم يجز أن يبني منه فعل من حيث إن الأسماء ليست مأْخوذة من الأفعال ، وإنما تصدر الأفعال عنها . ولو كانت الأسماء كلها مشتقة لارتفاع أن يكون في الكلام اسم البة

والدليل على هذا أنه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع ، وفرس ، ولا من جعفر ، وحبُّر^(١) وصفد^(٢) ، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو : خُود^(٣) وبِكْر ، ولص^(٤) ، وسلهب^(٥) ، وعرطل^(٦) وجعشم^(٧) ، لأن هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدل على أن من الأوصاف ما لا يجوز أن يبني له فعل متصرف في الأمر والدّعاء والخبر .

وغير ذلك الأسماء المبنية للمبالغة نحو : أكال وأكول ، لا يجوز

(١) الحَبْر بالضم : من طيور الماء . انظر القاموس .

(٢) صفدع مثل : « زَبْرِج ، وجَعْفَر ، وجُنْدَب ، ودِرْهَم » في الحركات .

(٣) الخُود : الحسنة الخلق ، والشابة الحسناء .

(٤) السَّلَهَب : الطويل أو من الرجال ، وجمعه : سلامية .

(٥) العَرْطَلُ والعَرْطَلِيَّلُ : الفاحش الطول ؛ والعرطيل : الحسن الشباب والقد .

(٦) الجعشم كجعفر : الوسط ، وكثُندَ ، وجُنْدَب : القصير الغليظ : الشديد ، والطويل الجسيم ، ضَدُّ

أن يصرف منها فعل ، لأن هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهي

غير جارية على الفعل /

[١٤٩ / ٣] وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرف له فعل فما لا يعمل الفعل أولى أن لا يصرف له فعل .

هذا قول أهل التّحصيل من أهل صناعة النحو .

ولا يقال : أَدَّ يَؤْدِي فَهُوَ إَدٌ ، كما يقال : أَدَّ يَؤْدِي أَدًا فَهُوَ إَدٌ .

وليس الإِدُّ هو الإِدُّ ، فإن (الإِدُّ) جارٍ على الفعل ، والإِدُّ وصف غير جاري على فعل .

وقول أبي جعفر : قد صرّفه النحويون تَقُولُ منه . والذين يقولون : أَدَّ يَؤْدِي فَهُوَ إَدٌ : إذا ألقاه في الإِدُّ ، فهو بمنزلة لَحَمَهُ يَلْحُمُه فهو لَاحِمٌ إذا أطعنه اللَّحْمَ .

فلو قيل لنا : كيف تأمرون من اللحم ؟ لقلنا : لا يجوز ، لأن اللحم اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو وصف جاري على فعل ، ولا تُكلّم من لفظه بفعل ، فيكون هو اسمًا لذلك الفعل .

وكذلك شَحْمَهُ^(١) وزَبْدَهُ^(٢) : إذا أطعنه الشَّحْمُ والزُّبْدُ ، وقولك آدَّ بمنزلة قولك : زَبَدَهُ وقولك : يَؤْدِي بمنزلة قولك يَزَبَدُهُ وقولك : آدَ كقولك زَبَدَ ، والإِدُ الذي هو الأمر العظيم بمنزلة الزُّبْدِ الذي هو

(١) من القاموس : شَحْمَهُ كمنْعَهُ : أطعنه إِيَاهُ .

(٢) من القاموس : زَبَدَهُ : أطعنه إِيَاهُ .

اللَّبَن ، فكما لا يجوز أن يأمر من الزَّبَد ، كذلك لا يجوز أن يأمر من الإِذْ
ولا تُصَرَّف له فعلاً يكون هو اسمًا له .

هذا هو الذي عليه أهل العلم باللُّغَة .

ومعنى قولهم : كيف تأمر من الأسماء ؟ إنما هو مجاز ، لأن
الأسماء لا يؤمر بها ، وإنما يُؤمر بالفعل إذا كان غير واقع ، فإذا قال
قائل : كيف يُؤمر من ضارب ، أو من طويل ؟

إنما معناه ، كيف يُؤمر من الفعل الذي هو جارٍ عليه أو اسم
له ؟ فتقول : اضْرِب ، وطُلْ ، لا أنهم يقولون : ضرب ، وطال .

فإن قيل لنا : كيف يُؤمر من بَكْرٍ و خَوْدٍ ؟

قلنا : لا يجوز ، لأنه ليس اسمًا للفعل ولا جارٍ على فعل فسيبله
سبيل الأسماء التي هي موضوعة غير مشتقة ، وكذلك قَتَال ، وأكَال ،
وضَرَوب لا أفعال لها .

وهكذا سَلَهْب ، وعَكْرُوت ، وما أشباهه وهو كثيرٌ .

فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجَّة فيما حكىته عن
ثعلب ، لأننا لا نخالفك فيه .

وحكايتك عن النَّحويين : أنه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن
نقيسه على ردِّ يُرْدُ كَذِبٌ عليهم .

وقولك : لو كنا لا ننطق إلا بما نطقت به العرب ، ولا نقيس على

كلامها لبطل أكثر الكلام ، يدلّ على جهل / باللغة ؛ لأن من الكلام [٣ / ١٥٠]
ما لا يقاس .

ولو قيل : كيف يؤمر بـ «إِدً» أو بكر ، أو صارد^(١) ، أو قتال ، ، أو
ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل .؟

لقلنا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفة إلا أن
يكون له فعل منطوق به نحو بطل ، واقصر ، واسهل واكرم ؛ لأنهم
يقولون طال ، وقصر وسهل ، وكرم ، ولا يأمرون من بكر ولا خود ولا
لص^(٢) ولا إد ، وما أشبهه ، لأنها لا فعل لها ، فإن أثروا أن نأمر بشيء
منها أزل منها «كان» وجعلناه خبراً لها ، فنقول : كن إدا ، وكوني
خودا ، وذلك أن معنى اضرب : كن ضاربا .

فهكذا ينبغي إذا أمر بهذه الأوصاف . وكذلك الأسماء يؤمر بها
على هذا ، فيقال : كن عليه سيفاً ، وكن له حجراً ، وكن فيهاأسداً . قال
الله تعالى : ﴿ قُلْ كُونوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدَاً ﴾^(٣) ، ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ
نَصَارَى ﴾^(٤) ، ﴿ وَلَكُنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾^(٥) .

(١) في القاموس ، سهم صارد ومصراد : نافذ .

(٢) في ط : «لن» مكان : «لص» ، تحريف

(٣) الإسراء / ٥٠ .

(٤) البقرة / ١٣٥ .

(٥) آل عمران / ٧٩ .

وقال الشاعر :

٥٩١ = أحارِ بن بَدْرِ قد وَلِيتْ ولَايَةً
فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَخُونْ وَتَسْرُقُ^(١)

فإن قال : فكيف يؤمِّر من طريق^(٢) ما يتكلَّم عليه أهل اللغة من التصريف من الأبنية قياساً لم يُتكلَّم به . ؟

قيل له : إذا تكلَّفنا ذلك فإن إِدًّا ليس بعمل^(٣) ؟ ولا داء ، ولا علة ولا لون ، ولا خلقة ، وإنما هو خصلة ، وأفعال الخصال لا تكون إلا على : فعل يَفْعُل فيكون الفعل من «إِدًّ» كالفعل مِن خَلًّ^(٤) فتكون «إِدًّ» بكسر الهمزة كقولك : خَلًّ . فإن شئت قلت : إِدًّ بكسر الهمزة والدَّال كقولك ؛ خَلًّ ، وإن شئت قلت : ابْدَد كما تقول : اخلل ، وقولك : إِدًّ كقولك : خَلًّ . هذاهو القياس الذي يعمل عليه ، ويألفه الثقة .

(١) من شواهد : أمالى المرتضى ١/٣٨٤ ، العيني ٤/٢٩٦ ، والأشموني ٣/١٧٤ ، والممع والدرر رقم ٧١٩ .

وفي الأصل : «يَخُونْ وَيَسْرُقْ» بالياء فيها .

والشاهد لأنس بن أنسيس كما قال المبرد ، أو أنس بن زنيم كما قال العيني .
والولاية التي وليها هي : «رامهرمز» . انظر قصة هذه الولاية في الدرر اللوامع ٣/٥٤ .

(٢) في ط : «من جرائن» مكان : «من طريق» تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط زيادة : «ذا» بعد الكلمة : «يعمل». بالياء ، وفي النسخ المخطوطة : «تعمل» بالتناء .

(٤) في ط فقط : «حل» بالحاء وتكررت بالحاء في كل الموضع .

المسألة الرابعة

[في مررت برجل أسهـل خـد غـلام، أشـد سـواد طـرـة]
سـأـل أـبـو العـبـاس ، فـقـال : كـيـف تـقـول : مرـرـت برـجـل أـسـهـل خـدـ
غـلام / أـشـد سـوـاد طـرـة؟

[١٥١ / ٣]

فـقـال أـبـو جـعـفر : في هـذـه المـسـأـلة وـجـوهـ:
أـجـودـهـا أـن تـزـيدـ فـيـها أـلـفـاً وـلـامـاً ، فـتـقـولـ: مرـرـت برـجـل أـسـهـل
خـدـ الغـلام أـشـد سـوـاد الطـرـة .

وـإـنـما قـلـناـ: إـنـ هـذـا أـجـودـ الـوـجـوهـ ، لـأـنـ سـيـبـويـهـ قـالـ: « اـعـلـمـ أـنـ
كـيـنـونـةـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ فـيـ الـاـسـمـ الـأـخـرـ أـكـثـرـ وـأـحـسـنـ مـنـ أـنـ لـيـكـونـ فـيـهـ
الـأـلـفـ وـالـلـامـ ، لـأـنـ الـأـوـلـ فـيـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ وـغـيرـهـمـاـ هـنـاـ عـلـىـ حـالـةـ
وـاحـدـةـ »^(١) ، يـعـنيـ سـيـبـويـهـ أـنـ الـأـوـلـ لـاـ يـتـعـرـفـ بـإـدخـالـكـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ
فـيـ الـثـانـيـ ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ قـوـلـكـ : مرـرـت برـجـل أـسـهـل خـدـ الغـلام أـشـدـ
سوـادـ طـرـةـ أـنـهـ لـمـ يـتـعـرـفـ أـسـهـلـ وـلـاـ أـشـدـ ، فـاخـتـيـرـ دـخـولـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ
لـيـكـونـاـ بـدـلـاـ مـنـ الـهـاءـ .

وـإـنـ شـئـتـ جـثـتـ بـالـهـاءـ ، فـقـلتـ: مرـرـت برـجـل أـسـهـل خـدـ
غـلامـهـ، أـشـدـ سـوـادـ طـرـتهـ .

(١) انظر سيبويه ١٠١ / ١

قال أبو العباس : في هذه الأوجبة ما قد أحلت به على قول النحوين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألك عنه ، وذلك أنا سألك فيها بلا ألف ولا ماء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغي أن ترد المسألة على هيئتها فتقول : هي خطأ إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء ، وتبين من أي وجه كانت خطأ ، أو تجيب فيها إذا كانت صواباً على هيئتها إذا أجبت ؟

قال أبو جعفر : أمّا قولي مررت ببرجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو منزلة قوله : مررت ببرجل أحمر خدّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب .

أنشد سيبويه :

٥٩٢ = أهوى لها أسفع الخدين مطراق
ريش القوادم لم يُنصب له الشّبك^(١)

فقوله : أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام.

(١) من شواهد: سيبويه ١٠٠ / ١ ، وانظر ديوان زهير والهامش ٦٦ . والسفعة : سواد يضرب إلى الحمرة ، ومطراق : ريشه بعضه على بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح ولم ينصب له الشّبك : يعني أنه وحشى لم يؤخذ ولم يترك . انظرها مش الديوان .

وفي ط فقط : « الصوارم » مكان : « القوادم » تحرير صوابه من النسخ المخطوطة وسيبوه والديوان وفي ط أيضاً : تنصب» بالباء

وأما قوله : مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته ، فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخد غلامه خبره ، والجملة في موضع جر ، وكذا الجملة الثانية كما تقول : مررت برجل أسود غلامه أحمر أبوه . وهذا أشهر من أن يحتاج أن يستشهد له .

ونظيره قوله عز وجل : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ / سَوَاءٌ مَحْيَا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ »^(١) على قرأة من قرأ بالرفع وهو أحسن .

وكذلك الرفع في المسألة أحسن . وكذا كل ما لم ^(٢) يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمه .

واما قوله : « مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته » فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل ، وأجعله بمعنى يسهل فأرفع خد بأسهل . وكذلك الجملة الثانية كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه . والرفع أجود .

وإنما جاز أن تجريه على الأول ، لأنه بمعنى ما هو جار على الفعل . ونظيره القراءة « سَوَاءٌ مَحْيَا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ » .

(١) الجاثية/ ٢١ ، وقراءة الرفع هي قراءة القراء العشرة ما عدا حزة والكسائي وخلف وحفص فإنهم قرؤوا بالنصب . انظر النشر في القراءات العشر ٣٧٢/٢ .

(٢) في طفقط وردت العبارة على النحو التالي : « وكذلك سهل ما لم يكن » الخ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وأَمَا قُولُكَ : إِنِّي زَدْتُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَلْفًا وَلَامًا وَهَاءَ فَقَدْ بَيَّنَا : لِمَ زِدْنَا
الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى مَذْهَبِ سِيبُوِيَّةَ ؟ وَقَدْ ذَكَرْنَا .

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيبويه قال كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن ، ثم جعله في غير موضعه ، وإنما الذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذي يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا يجعلان فيه .

قال سيبويه : وتقول : فيما لا يقع إلّا منّاً عاملًا في نكرة ، وإنّما وقع منّاً ، لأنّه فصل فيه^(١) بين العامل والمعمول ، فالفصل^(٢) لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك كقولك : هو خير منك أباً ، وأحسن منك وجهاً ، وإن شئت : هو خير عملاً ، وأنت تريده : « مِنْكَ » ، فالفصل الذي قال هو لازم أبداً في الإضمار والإظهار هو « مِنْ » ، وأكده بأن قال : ولا يعمل إلّا في نكرة ، لأنّه لم يقوّي الصفة المشبهة . هذا نظير كلامه^(٣) .

وأين حكاياتك عنه : أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه . وقد قال : إنه لا يعمل إلّا في نكرة ، والنكرة سواء كانت مفردةً أو مضافة ، لأننا نقول : هذه عشرون متقالاً

(١) في طفقط : « فصل فيه » بزيادة : « فيه » ، وهي في نص سيبويه ١٠٤ / ١ .

(٢) في ظ « وفالفصل » بزيادة الواو تحريف ، وانظر سيبويه ١٠٤ / ١ .

(٣) انظر هذا النص في سيبويه ١٠٤ / ١ .

وعشرون مِثْقَالَ مِسْكِيرٍ ، فلا يتغيّر عن أن يكون تمييزاً ، فقولك : «أَسْهَلٌ» كقولك : «أَحْسَنٌ» ، وقولك : «وَجْهًا» كقولك : «خَدَّا غَلَامٌ» كما كان عِشرون مِثْقَالًا ، ومِثْقَالَ مِسْكِيرٍ سواءً .

والصّفة المشبّهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً وألواناً أو خلْقاً في الموصوفين / ولا تكون أعمالاً لهم نحو : كريم وكريمة ، [٣ / ١٥٣] ولثيم ولثيمة ، وأحمر وحمراء ، وأعرج وعرجاء .

والفاعِلُ الذي هو أشبّه به نحو : ضارب وقاتل ، ومُكْرِمٌ ومسْتَعِمٌ .

والأول غير عمل يعمّل الموصوف ولا يقع باختياره .

والثاني عمل يعمّل الموصوف ويقع باختياره .

والشّبه الذي بينهما في اللّفظ أن تقول : مررت بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوجه ، فيكون كقولك : مررت بِرَجُلٍ ضاربٍ زيدٍ ، ومررت بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوجه ، فيكون كقوله : مررت بِرَجُلٍ ضاربٍ زيداً .. وكذلك مررت بِإِمْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوجه ، كقوله : مررت بِإِمْرَأَةٍ ضاربةٍ زيدٍ ، وحسنةِ الوجه كقولك : ضاربةٍ زيداً .

وكذلك : مررت بِرَجُلٍ أَحْمَرَ الوجه ، وبِإِمْرَأَةٍ حَمَرَاءَ الوجه ، وما أشبّهه .

وكذلك مررت بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ كقولك : مررت بِرَجُلٍ قَائِمٌ أبوه .

فهذه الصفة التي قال سيبويه : « وَكِينُونَةُ الْأَلْفِ وَالْأَلَامِ فِي الثَّانِي أَحْسَنْ وَأَجْوَدْ » إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الصَّفَةَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْهَا أَوْ مِنْ سَبِبِهَا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مِنْ سَبِبِهِ وَمِنْ غَيْرِهِ .

فَإِنْمَا مَا كَانَ مِنَ الْأَوْصَافِ عَلَى وَزْنِ : أَفْعُلُ يَرَادُ بِهِ التَّفَضِيلُ ، وَيُلَزِّمُهُ الْفَصْلُ عَلَى مَا شَرَطَ سِيبِويَّهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةِ وَيَنْصِبُهَا عَلَى التَّهْمَةِ [نَحْوُ : هَذَا أَحْسَنُ مِنْكُوْنَ وَجْهًا ، وَأَكْثَرُ مِنْكُوْنَ مَالًا] . وَإِنْ شَاءَتْ قَدْمَتْ فَقَلَتْ : أَحْسَنُ وَجْهًا مِنْكُوْنَ . وَإِنْ شَاءَتْ حَذَفَتْ الْفَصْلَ وَأَنْتَ تَرِيدُهُ كَمَا قَالَ فَتَقُولُ : أَنْتَ خَيْرُ أَبِّي ، تَرِيدُ : « مِنْهُ » . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « هُمْ أَحْسَنُ أَثْنَيْهَا وَرِئَيْهَا »^(١) يَرِيدُ : « مِنْهُمْ » . وَإِنْ شَاءَتْ حَذَفَتْ الْمَعْمُولَ فِيهِ ، وَجَثَتْ بِالْفَصْلِ فَتَقُولُ : زَيْدُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَهُمَا جَمِيعًا إِلَّا أَنْ يَكُونَا مَشْهُورًا فِي الْخَلْقِ كَوْلُهُمْ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ ، فَكَانَهُ قَدْ نَطَقَ بِالْفَصْلِ أَوْ يَكُونُ شَائِعًا فِي أَمْتَهِ نَحْوُ ، قَوْلُ الْفَرَزَدقِ :

٥٩٢ = إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بْنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)

(١) مريم / ٧٤

(٢) مِنْ شَوَاهِدِهِ : ابْنُ يَعْيَشَ ٩٧/٦ ، ٩٩ ، والخزانة ٤٨٦/٣ ، وَالْعَيْنِي ٤٣/٤ ، وَالْأَشْمُونِي ٥١/٣، وَانْظُرْ دِيَوَانَهُ ١٥٥، وَهُوَ مَطْلُعُ قَصِيدَةٍ مَشْهُورَةٍ بِعِدَّهِ :

بَنِي بَيْتًا لَنَا الْمَلِكُ وَمَا بَنِي حَكَمُ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقَلُ

وأما قول من يقول : إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء ، لأنه لا نجد عليه دليلاً ، فإذا أردت إضافة «أفعال» هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تُضيفه إلا إلى جمع ، والألف واللام لا تكون جنساً للأول ، ويكون / الأول بعضاً للثاني نحو قوله : زيد [٣ / ١٥٤] أفضل الرجال .

ولا تكون الإضافة في هذه الأوصاف التي في هذا المعنى إلا على هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أفضل الخيل ، ولا فرسك أفضل الناس ، لأن الناس ليسوا جنساً للفرس ولا الفرس بعضاً لهم . وهكذا جمع هذا .

وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء^(١) الجمع من الجنس استخفاضاً ، فتقول : زيد أفضل رجل ، وأنت تريد أفضل الرجال كما قلت هذه مائة درهم ، وأنت تريد من الدرهم ، وكلّ رجل ، تريد الرجال ،

ولا يُشبه أفعال الذي يكون بلا فصل أفعال الذي يلزمها الفصل ،

(١) في ط: «وتبدل» مكان : «وببناء» تحرير صوابه من النسخ المخطوطة . ونص سيبويه يوضح هذا التصويب قال سيبويه ١٠٤ / ١ : «فإن أضفت فقلت : هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم التكرا ، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول : أول الرجال ، فحذف استخفاضاً واحتصاراً . كما قالوا : كل رجل ، يريدون كل الرجال . فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع ، واستغنووا عن الألف واللام وعن قولهم : «خير الرجال ، وأول الرجال ».

ولا هو منه في شيء ، لأن الذي لا يلزم الفصل يُشَنِّي ويجمع ، ويؤتَى
ويذكر . والذِي يلزم الفصل لا يُشَنِّي ولا يجمع ، ولا يؤتَى ، تقول
زيد أفضل من عمرو ، والزَّيدان أفضل من عمرو ، والزَّيدون أفضل من
عمرو ، وهند أفضل من دعْدِ وما أشبه ذلك .

ولأفعَل الذي يلزم الفصل وجوه كثيرة تدل على أنه ليس بينه
 وبين أفعَل الذي لا يلزم الفصل معنى . وليس بها خفاء على من اعتبرها
أدنى اعتبار .

والذِي يدلُّ على تمويهه أنه قال : ألا ترى أن قوله : مررت
برجل أسهل خدَّ الغلام أشدَّ سواد الطَّرة أنه لم يتعرَّف أسهل ولا أشد ،
فيحتاج إلى أن يعلم من قاله ، فإنه كذبٌ لم يقله أحد .

وقوله : أمّا قوله مررت برجل أسهل خدَّ الغلام أشد سواد الطَّرة
 فهو كقولك : مررت برجل أحمر خدَّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام
العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وأن أسفع الخدين بمنزلة
أسهل خدَّ الغلام فمحالٌ كُلُّه .

أما قوله : هو مثل مررت برجل أحمر خدَّ الغلام وهو كثير
فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من ذلك ولو حرفًا واحدًا . وأسهل خدَّ
الغلام لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لما تقدَّم من الفرق بين
[١٥٥] أفعَل الذي لا يلزم الفصل / والذِي يلزم .

وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصفة واقعة فيه على

الثاني وهو الخدآن ، والسفعة لهما دون الأول . وأفضل الناس الصفة هي للأول دون الثاني، والفضل^(١) له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخدّ فإنما تعني موضعًا من الخدّ كما تقول : الصدر أجود الدراج^(٢) ، والسرة أطيبُ الحوت ، ووجه أخيك أحسنه .

لو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنك تقول مررت برجل أسهل خدًّا من زيد ولا تقول مررت برجل أسفع خدًّا من زيد ، وأن أسهل خدّ العلام معرفة وقد وصفت به النكرة .

ويدلّ على أن أفعى الذي يلزم الفصل يكون معرفة إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تدخل عليه الألف واللام فتقول : هذا الأفضل الناس ، وهذا الأسهل خدّ الغلام . وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه ، والأسفع الخدين .

وأما البيت فإن سبيويه قال في الصفة المشبهة : إنها تنسون فتتصب ، وتحذف التسون فتضييف، ثم قال : ومِمَّا جاء منوناً قول زهير : «أهوى لها^(٣)» ، فذكر البيت على أن الشاهد (مطرق) لا غير . كذا قال أهل العلم .

قوله : وأما قولى : مررت برجل أسهل خدّ غلامه ، أشدّ سواد

(١) في ط فقط : «والفضل» بالصاد ، تحريف

(٢) الدراج : كالرمان : طائر

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٩٢ .

طُرْتَه ، فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخذ غلامه خبره ، وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنه رفع أسهل بالابتداء وهو نكرة ، وخذ غلامه الخبر وهو معرفة .

وأن أسهل للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه المفعول والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك

وأنه جعل الجملتين وصفاً للرجل ، والجمل إذا كانت أو صافاً ، أو أخباراً ، أو أحوالاً يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد .

وأنه إن جعل الهاء في طرته للرجل أحال^(١) إنما المراد أن الغلام هو الأسهل الخد الأسود الطرة ، ليس الرجل ،

وإن جعلها للغلام أحال ، لأن الإعراب يصير لحنًا ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً كما تقول : هذا رجل أسهل خد غلام أشد سواد طرة ، فتجعل أشدّ منصوباً على الحال ، قالوا : مررت برجل مُتّيّمة أمّه منطلقاً أبوها لا غير .

وقوله هذا أشهر من / أن يستشهد له كذب .

[١٥٦ / ٣]

(١) أحاله : يعني أفسده ، ففي القاموس : « حول » : كل ما تحول أو تغير من الاستواء إلى العوج ، فقد حال ، واستحال .

قوله : أما قولي مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرته فعلي أن أجعل^(١) أسهل نعتاً لرجل بمنزلة : سهل ، فأرفع خدّ بأسهل وكذا الجملة الثانية قد أحال فيه ، لأنّه لم يأت لأسهل ولا لأشد بالفصل ولا بالمعمول فيه ، ورفع به الظاهر ، وإنما سبّله لأن يرفع المضمر ، لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلا المضمر لا غير . ومثلّوه بقولهم : ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه ، وما من أيام أحبَ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة «^(٢) ». والكلام على الهاء هنا كالكلام عليها قبل .

(١) في طفقط : « جعل » بدون ألف في أوله ، والتوصيب من النسخ المخطوطة لأنّه يتّناسب مع الأسلوب .

(٢) انظر هذا الحديث الشريف ، ويبحث رفع فعل التفصيل للاسم الظاهر في هم الموامع ١٠٧ / ٥ ، ١٠٨ ،

المسألة الخامسة

[إن ساراً سارة حديثك كلامك]

قال أبو جعفر : كيف^(١) تقول : إن ساراً سارة حديثك كلامك ؟

قال أبو العباس : تقدير هذه المسألة إن حديثك سار سارة
كلامك .

قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهم قد
أجمعوا على أنه لا يفرق بين إن واسمها إلا بالطرف أو ما قام مقامه .

فإن قال قائل : إني أقدم حديثك ، وأجعله يلي « إن » .

قلت : هذا فرار من المسألة ، ومجيء بمسألة أخرى . وأيضاً^(٢)
فإن لم يقدر في جواب تقدير المسألة ، فيفهم ما بناه عليه من الجواب .

قال : أما قوله : إن هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ، إذ كنا
لم نفرق بين إن وبين اسمها في حال التقدير ، وإنما كان تفريقاً^(٣)

(١) سقطت الكلمة : « كيف » من ط

(٢) في بعض النسخ : « وإنصافاً » مكان : « وأيضاً » .

(٣) في ط : « تفريقيها » تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة .

بينهما في حال الإلغاء ، والتقدير صواب .

وأما قوله : إن هذا التقدير أيضا خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبين من أي وجه كان خطأ؟ لأن الفائدة في الحجّة لا في الدعوى .

قال : قد بيّناه بقولنا : إنه لا يفرق بين إن و بين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسألة : أن ساراً سارة حديثك كلامك ، والتقدير : أن قولًا سارًا رجلًا سارة حديثك كلامك ، فساريًّا منصوب ، لأنه نعت لقول / «قول» اسم إن ، وقولك «سارة» نعت لرجل [١٥٧ / ٣] «ورجل» منصوب بوقوع «ساريًّا» عليه ، وحديثك مرفوع بقولك : «سارة» و«كلامك» خبر إن .

قال محمد بن بدر : هذا نص ما ذكرته عن خصمك ، وارتضيته عن قولك ، وليس فيما عبّت عليه شيء تُنكِّره العلماء ، ولا يَعْدُل عنه الفقهاء .

المسألة السادسة

[هذه ساعة أنا فَرَحٌ]

ثم سأّل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : هذه ساعة أنا فَرَحٌ
بغير تنوين ؟

قال أبو جعفر : أقول : هذه ساعة أنا فَرَحٌ فتكون « هذه » في
موضع رفع بالابتداء ، وقولك : ساعة خبره « وأنا فَرَحٌ » مبتدأ وخبر
في موضع جرّ .

ويجوز أن تقول : هذه ساعة أنا فَرَحٌ على كلام قد جرى ،
كأنك قلت : هذه القضية ساعة أنا فَرَحٌ ، تريده أن هذا الأمر ساعة أنا
فَرَحٌ ، قال الله تعالى : « هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ »^(١) ، الفعل
والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

(١) المائدة/ ١١٩ . وفي « يوم » عدة قراءات : « يَوْمٌ » وهي قراءة حفص ،
والقراء السبعة ما عدا نافعاً :
و« يَوْمٌ » وهي قراءة نافع ، وابن حُمَيْض .
و« يَوْمًا » وهي قراءة الأعمش .
و« يَوْمً » بالرفع والتنوين ، وهي قراءة الحسن بن عياش والأعمش . انظر معجم
القراءات قراءة رقم ٢٠٦٨ .

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه^(١) ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلا ظرفاً في معنى المضي كقولك : جئتك يوم زيدُ أميرٌ ، وجئتك يوم يقوم زيدُ ، وذلك أنه إذا كان ماضياً كان بمعنى إذ كقولك : جئتك إذ زيدُ أميرٌ ، وجئتك إذ يقوم زيدُ .

فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلا إلى الفعل ، ولا يجوز إضافته إلى المبتدأ والخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى : (إذا) كما تقول : أنا آتيك يوم يقوم زيد ، لا مثل : أنا آتيك إذا^(٢) يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء .

وإنما تُضيف الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر ، لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر .

وهذه المسألة مسطورة لسيبوه^(٣) . وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة .

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضي . والدليل عليه قولنا : على كلام قد جرى ، وقولنا : كأنك قلت : هذه القضية ساعة أنا فرَحْ . /

(١) أي يفسدونه .

(٢) من ط : « يوم » مكان : « إذا » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٣) انظر سيبويه ١ / ٤٦١ .

[المسائل العشر المُتعِبَات إلى الحشر]

قال السّخاوي في (سفر السعادة) : هذه عشر مسائل ، سمّاها أبو نزار الملقب بملك النّحاة : المسائل العشر المُتعِبَات إلى الحشر ، وتحدّى بها :

المسألة الأولى : [في تكرر «أنكم»]

سؤال عن قوله تعالى : ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكتنتم ثواباً وعظاماً
أنكم مُخرجون﴾^(١)
فقال : إن «أن» الأولى لم يأت لها خبر .

وسائل عن العامل في إذا ، ثم قال : إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره : مُخرجون وقت موتكم كان محالاً ، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصور لأنّه جمع بين ضدّين .

ثم أجاب هو فقال : الجواب : أما الأول فنقول : إن العرب قد حذفت خبر **أنَّ** كثيراً في شعرها وكلامها ، والشاهد على ذلك أكثر من أن تخصى ، لا سيما إذا دلّ على الخبر مثله ، وه هنا خبر الثانية دلّ على خبر الأولى ، وهو عاملٌ في « إذا ». والتقدير : أبعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم ، إلا أن « بعد وقت » حذفت ، وأريدت ، إلا ترى إلى قوله تعالى : « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتمُ أنتم في العذاب مُشْتَرِكُون »^(١) « وينفعكم » لا يعمل في ظرفين مختلفين ، أحدهما : حال ، والأخر ماضٍ ، فذلك محال ، ولكن المعنى .. ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم .

وكذلك يصارع هذا قوله تعالى : « إنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا »^(٢) ، والعسر ضدَّ اليسر ، والضدَّان لا يجتمعان ، ولكن الأصل أن مع انقضاء العسر يسراً ، إلا أن المضاف حذف .

وأما فائدة تكرير أنَّ والعرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه ، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت^(٣) تجاهد ؟ أنت تجاهد ؟ فكذا ه هنا ، قالوا : أبعدكم أنكم مُخرجون أنكم مخرجون ، استبعاداً^(٤) .

(١) الزخرف / ٣٩

(٢) الشرح / ٦

(٣) في طفقط : « أنت تجاهد » بدون همزة الاستفهام .

(٤) في ط : « استبعاداً » تحرير واضح .

فقيل له : أما سؤالك الأول عن خبر أن ، وكونه لم يأت فهو سؤال من قطع بما حكاه ، ولم يعد وجهاً سواه .

وهذا قول من لم يتقدم له بهذا العلم فضل دراية ، ولا وقف على [١٥٩] ما سطره فيه أولو النّقل والرّواية ، إذ كان معظم النّحو بين / قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير ممحض .

فلو قلت : يسأل عن خبر أن : لِمَ حُذِفَ في هذه الآية على قول بعض النّحويين ، لأنّيتي بعذر مبين ؟

وللنّحويين في هذه الآية أربعة أقوال^(١) :

الأول : قول المبّرّد ومن تابعه : أن يجعل موضع «أنكم مخرجون» رفعاً بالابتداء ، وإذا ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر أن ، فيصير التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِتْمَ إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يَوْمَ الْجُمُعَةِ إخراجكم فيكون «إخراجكم» مرفوعاً بالابتداء «ويَوْمَ الْجُمُعَةِ» خبره ، والجملة في موضع خبر أن الأولى . وهذا مذهب بين ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر ممحض .

والثاني : قول العجمي : أن يجعل «مخرجون» خبر أن الأولى ، وتكون الثانية كررت توكيداً لترانخي الكلام على حد قوله

(١) انظر هذه الأقوال في تفسير الألوسي ١٨ / ٣٠ ، ٣١ على أن هناك قراءة شاذة ، وهي قراءة عبد الله حيث قرأ «أيعدكم إذا مِتْمَ» بإسقاط «أنكم» الأولى ، وبهذه القراءة رفع الإشكال .

تعالى : « إِنَّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِبًا ، وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ »^(١) ، فَكَرَرَ « رَأَيْتُهُمْ » توكيداً لِلتَّرَاثِيِّ الْكَلَامُ ، وَيَكُونُ اتِّصَابُ سَاجِدِينَ بِ« رَأَيْتَ » الْأُولَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِبًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ سَاجِدِينَ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : « لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمِدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمُفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ »^(٢) ، فَيَكُونُ « تَحْسِبَنَّهُمْ » توكيداً لِلتَّرَاثِيِّ الْكَلَامُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي النَّدَاءِ : يَاتِيمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ^(٣) .

الثَّالِثُ : قَوْلُ أَبِي الْحَسْنِ الْأَخْفَشِ : أَنْ يَجْعَلَ أَنْكُمْ فِي مَوْضِعٍ رَفِعٍ بِإِذَا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِهِ عَلَى حَدَّ قِيَاسِ مَذَهْبِهِ فِي الرَّفْعِ بِالظَّرْفِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : يَوْمُ الْجَمْعَةِ الْخَرُوجُ ، « فَالْخَرُوجُ » عَنْهُ مَرْتَفَعٌ بِالظَّرْفِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَسْتَقْرُرُ الْخَرُوجُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ .

(١) يُوسُف / ٤

(٢) آل عمران / ١٨٨

(٣) فِي الْهَمْعِ ٣/٥٧ : « إِذَا ذُكِرَتْ مَنَادِيَ مَضَافًا ، وَكَرِرَتْ المَضَافُ إِلَيْهِ فَلَا إِشْكَالٌ نَحْوُ : يَاتِيمٌ عَدِيٌّ تَيْمٌ عَدِيٌّ . وَهُوَ تَوْكِيدٌ مُحْضٌ . وَإِنْ كَرِرَتْ المَضَافُ وَحْدَهُ نَحْوُ : يَاتِيمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ ، فَلَكَ أَنْ تَضْمِنَ الْأُولَى عَلَى أَنَّهُ مَنَادِيٌّ مُفْرَدٌ ، وَتَنْصَبُ الْثَّانِي عَلَى أَنَّهُ مَنَادِيٌّ مُضَافٌ مُسْتَأْنَفٌ ، أَوْ تَنْصَبُ بِإِضْمَارٍ أَعْنِي أَوْ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيْانٌ أَوْ بَدْلٌ . زَادُ ابْنِ مَالِكَ : أَوْ عَلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ » .

ومذهب سيبويه وأصحابه : أن الخروج مرفوع بالابتداء لا

/ ١٦٠ [٣] غير .

الرابع : قول سيبويه أن يجعل «أنكم مخرجون» بدلاً من أنَّ الأولى على حد قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسِرُ الْمُبْطِلُونَ ﴾^(١) فقوله : « يومئذ » بدل من قوله : « يوم تقوم الساعة ». ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتم به الكلام ، لأنَّه لا يصح أن يُيدَّل من أنَّ إلا بعد تمامها وتكلمتها من اسمها وخبرها .

وقد نَجَّهَ أبو عليَّ قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حُذِّف مضاف من «أنَّ» الأولى ، تقديره : أيعدكم أنَّ إخراجكم إذا مِتُّم ، فيصح حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى ، لأنَّها قد تَمَّتْ .

وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أنَّ إذا ظرف زمان ، وظروف الزَّمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، فإذا حملت قوله : «أنكم إذا مِتُّم» على تأويل : أن إخراجكم إذا مِتُّم تمَّ الكلام ، وصارت إذا خبراً لأنَّ على حد قوله : اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ ، يريدون : حدوثُ الْهَلَالِ أو ظهوره . ولو لا ذلك لم يجز ، لأنَّ الْهَلَال جُثَّة ، والليلة ظرف زمان .

(١) الجاثية / ٢٧

ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل : « هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ »^(١) ، لأنه لا بد من تقدير مضاف محذوف ، تقديره : هل يسمعون دُعَاءَكُمْ إذ تَدْعُونَ ، فحذف الدُّعَاء وهو يريد .

والثاني : من توجيه أبي علي لقول سيبويه : أن يكون خبر أن ممحذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنكم إذا مِتْمَ ، ثم حذف خبر أن لدلالة أن الشَّانِيَة عليه على حد قوله تعالى : « وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ »^(٢) ، فحذف المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثاني . وعلى ذلك قول الشاعر :

٥٩٤ = نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٣)

تقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض إلا أنه حذف الأول استغناءً عنه بالخبر الآخر .

وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك أيها المتقمص بقميص الزهو ، التائه في غيابة السهو ، الملقب بملك النحو .

وأمّا قولك بعد السؤال الأول : يسأل عن العامل في « إذا »، ثم [٣ / ٣ / ١٦١]

(١) الشعراء / ٧٢

(٢) التوبة / ٦٢

(٣) سيف ذكره رقم ٣٠٩

تكتب في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبنيٌ على ما قام في نفسك من كون خبر أنَّ محذوفاً ، وقد بينما أنه غير محذوف إلا على أحد الوجهين المُوجَّه بهما قول سيبويه ، وإلا فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمة .

أما على مذهب المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار ، لأنها في موضع خبر المبتدأ .

وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر في كل ظرف وقع فاعلاً .

وأما على مذهب الجرمي فإن العامل عنده فيها «مُخرجون» التي هي خبر أنَّ على ما تقدم ذكره .

وأما قولك بعد السؤال الثاني : إن «إذا» بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنَّ المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في «إذا» مخرجون لأنَّه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصور ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل إذا ، وهو «بعد» فإنك أتيت في هذا المكان بضربي من الهذيان .

وأما قولك : إن «إذا» بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر

بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي «إذ» وفي «لماً» خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحو : آتيك يوم يقدم زيد : آتيك يوم قدوم زيد ، فتقدرّها بعد يوم بتقدير المصدر .

ولو قلت : آتيك إذا يقوم زيد لم يحسن أن تقول آتيك إذا قيام زيد .

وكذلك تقول : أتّيْهُ إذْ قَامَ ، ولا تقول : أتّيْهِ إذْ قِيَامَهُ .

وكذلك لـما تقول : أكرمتـه لـما قـام زـيد ، ولا تقول : أكرمتـه لـما قـيـامـه ، لأن هذه الظـروف لا تـضـاف إـلـى مـفـرـد ، ولا تـسـتـعـمل إـلـى مضـافـةـ إلى الجـمـلـ .

وأـما قولـك : إنـه لا بدـ من تـقـدير حـذـف مـضـافـ قـبـلـ (إـذـ) وـهـوـ «بـعـدـ» ، ليـصـحـ المعـنى وـيـسـلـمـ من الإـحالـةـ فهوـ قولـ بـيـنـ الفـسـادـ لاـ معـالـةـ ، وـذـلـكـ أـنـ المـتـقـرـرـ عـنـدـ جـمـيـعـ النـحـوـيـنـ أـنـ لـاـ يـصـحـ أـنـ يـضـافـ إـلـىـ إـذـ وـلـاـ إـلـىـ لـماـ ، وـذـلـكـ لـتـوـغـلـهـمـاـ فـيـ الـبـنـاءـ وـقـلـةـ تـمـكـنـهـمـاـ فـلـاـ يـجـوزـ عـلـىـ هـذـاـ أـنـ تـقـولـ : أـكـرـمـتـكـ بـعـدـ إـذـ أـكـرـمـتـنـيـ ، وـلـاـ قـبـلـ إـذـ أـكـرـمـتـنـيـ ، وـلـاـ بـعـدـ لـماـ أـكـرـمـتـنـيـ ، وـلـاـ يـجـوزـ ذـلـكـ فـيـ ظـرـوفـ الزـمـانـ وـلـاـ غـيـرـهـاـ / وـلـمـ [٣ / ١٦٢]

يـسـمـعـ مـنـ ذـلـكـ شـيـءـ إـلـاـ فـيـ إـذـ .

وـالـمـعـنـىـ فـيـ الـآـيـةـ يـصـحـ عـلـىـ غـيـرـ هـذـاـ التـقـدـيرـ إـذـ فـيـ مـفـهـومـ الـخـطـابـ مـنـ قـوـلـهـ عـزـ وـجـلـ : «وـكـنـتـمـ ثـرـابـاـ وـعـظـاماـ»ـ أـنـ الـإـخـرـاجـ لـيـسـ

هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمانٍ مترافقٍ يقتضي الاستحالة من اللحمية والدموية إلى الترابية ، ثم الإخراج بعد ذلك «إذا» وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزمُ وقوعُ الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره .

مثال ذلك قولهم: إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أن الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده . وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت ، فيصير التقدير: أحسنت إليه وقت مجئه .

وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنه لما تقارب الزمانان ، وتجاور الحالان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد ، وإن كان لا بد أن يقدر أن زمان الإحسان بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان سبب عن المجيء ، والسبب يتقدم المسبب .

ويكون تقدير الآية على هذا : أيعدكم أنكم مخرجون آخر وقت
موتكم ، وكونكم تراباً وعظاماً .

ثم قلت بعد هذا : وأمافائدة تكرير أنّ فإنّ العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أنت جاهد ؟ أنت تجاهد ؟ (١) .

(١) في ط : «أنت تجاهد أنت تجاهد» بإسقاط همزة الاستفهام في كليهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

وهذا قول غير محقق ولا محرر ، وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيءٌ خارج عن المألوف المعتمد ، وإنما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد على ذلك ، كما في كتاب الله عز وجل، وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى : ﴿إِذَا دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّادِكًا﴾^(١) تكرر « دَكَّادِكًا » على وجهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى : ﴿فَدُكْتَادِكَةً وَاحِدَةً﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لَيْ سَاجِدِين﴾^(٤) كرر رأيهم ، وكذا قوله تعالى : ﴿لَا تَحْسِبُنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا، وَيُحْيِيُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمِفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾^(٥) وليس في شيءٍ من ذلك استبعاد / [١٣/٣]

(١) الفجر / ٢١

(٢) الحاقة / ١٤

(٣) الشرح ٦ ، ٥

(٤) يوسف / ٤

(٥) آل عمران / ١٨٨

المسألة الثانية

[في مادتي نهاؤش ونهابر من الحديث الشريف]

قال أبو نزار: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من جمع مالاً من نهاؤش أذهبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِر»^(١). يسأل عن مادة هاتين الكلمتين ، وزيادتهما ، ومكان استعمالها .

(١) في غريب الحديث لابن قيبة : «من أصاب مالاً من مهاؤش أذهبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِر» و «مهاؤش» رواية الزمخشري في الفائق أيضاً / ٤ / ١١٨ .

ورواية : «نهاؤش» وردت في «النهاية في غريب الحديث» / ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ .

وسرّها الزمخشري بأنها من التهويش وهو التخليط كأنه جمع مهاؤش . ويسوق الزمخشري رواية أخرى في الفائق قائلاً : وروى تهاؤش - بالباء - جع : تهاؤش ، قال :

* تأكل ما جمعت من تهاؤش *

وهو من : هشيت مالاً حراماً أي جمعته .

ورواية نهاؤش عند الزمخشري - إن صحت - فهي المظالم من قوله : نشه : إذا جهده . والنهوش المجهود ، قال رؤبة :

كم من خليل وأخ منهوش متتعش بفضلكم منعوش
ويجوز أن يكون من الهوش ، ويقضي بزيادة النون فيكون نظيره قوله :

فأول ذلك أن تعلم أن «نهوشًا» واحد، فقدر أنه جُمِع على
نهوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط .

قال: وكذلك نهابر ، هو جمع ، واحده : نَهْبَر ، وهو من الهَبْر
بمعنى القطع المتدارك .

والمعنى : من جمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلها
وحرّمتها قطعه الله عليه .

قال: فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نهبراً ونهوشًا .

قلنا: قد نص سيبويه على أن العرب تأتي بمجموع لم تنطق
بواحدها .

ثم قال : إن قياس واحد ملامح ومحاسن : ملحة ومحسنة وما
سمعنا بملحة . وكذلك قدرّوا أنّ واحد أباطيل : إبطيل أو أبطول .

= نفاطير [النفاطير : الكلا المفارق] ، ونبادير ، ونخاريب من الفطر ، والتبذير
والخراب .

والنهابر : المهالك ، يقال : غشيت بي النهابر أي حلتني على أمر شديد .
والأصل : جمع نهبور : هو الرجل المشرف . وقيل الهوة .

ومن غريب الحديث لابن قتيبة : النهابر أصله : ما أشرف من الرمل ، وشق
على الراكب أن يقطعه . وأحدها : نهبور ، ويجمع : نهابر أبضاً . قال نافع بن
لقيط :

ولأحلنك على نهابر إن تَبِ . فيها وإن كنت المنْهَتْ تعطَبْ
والمنْهَتْ : الأسد . انظر ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

وأبسطيل جمع لم ينطق بواحده .

فأجيب : بأن قيل له : أبديت عوارك لِمُنَاظِرِك ، وأبرزت مقاتِلَك لسهام مُنَاضِيلِك . إن هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد .

وعدة أوجهها أربعة : يرى من جمع مالاً من مهاوش بالمير وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة .

ويرى من تهاوش بالباء وكسر الواو، وقد صَحَّحُوه أيضاً .

ويرى من تهاوش بالباء وضم الواو وهو صحيح أيضاً .

ويرى من نهاوش بالنون وكسر الواو. وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة ولم يثبتوا صحتها .

والظاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة .

وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط ، فليس الإشكال في نهاوش من جهة تفسيرها كما ظنته ، ولا من جهة كونها جمعاً لواحد لم ينطق به ، إلا ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهوش والاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة العربية أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان حركك أن تبيّنه وتثبت صحته .

[١٦٤] وإذا صَحَّ / فَسَرَّتْ حقيقة معناها واشتقاقها وبينت هل هي جمع أو مفرد ، وما الزائد منها وما الأصل ؟

فأمّا قولك في نهابر : إنه مشتقٌ من الهَبْر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغة ، وإنما هو مستعار من النهابر ، والنَّهابِر وهي تلال الرَّمَل المشرفة ، فسميت المهالك نهابر من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص^(١) لعثمان بن عفان : «إنك رَكِبْتَ بهذه الأمة نهابر من الأمور فَتَبْ عَنْهَا» ، أراد أنك ركب بهذه الأمة أموراً شاقة مهلكة بمنزلة من كلفتهم ركوب التلال من الرَّمَل ، لأن المشي في الرمل يشق على من رَكِبَهُ .

وقولك : إن واحد النهابر : نهير وإن لم ينطق به ليس بصحيح بل الصحيح أن واحدها تُهبور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا النهابر التي هي المهالك مستعاراً من التهابر التي هي الرمال المشرفة ، وواحدها تُهبور .

واسأط العبارة بقولك : لا يعرف جهات حِلْها وحُرْمتها ، وكان الصواب أن تقول : وَحُرْمَهَا^(٢) ، لأنه يقال : حِلْ وَحَلَالٌ ، وَحُرْمٌ^(٣) وَحَرَامٌ . وأخطأت أيضاً في تنظيرك «نهاوش» في كونها جمعاً لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حرقك أن تنظرها

(١) في ط فقط^(١) : العاصي» بالياء ، تحريف واضح

(٢) ومنه قوله عائشة رضى الله عنها : كنت أطِبْ رسول الله صلَّى الله عليه وسلم حِلْهُ وَحُرْمَهُ»

(٣) وجُرم أيضاً بكسر الحاء

عبدالله^(١) ، ونحوها مما لم ينطق له بواحد من لفظه ، ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحد مستعمل من لفظها ، وهو لمة . وكذلك أباطيل واحده المستعمل : باطل .

وكذلك مشابه واحده المستعملة مشبه ، وإنْ كُنْتَ نُقْدِرْ أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلا أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بد أن هذه الأحاداد لهذه الجموع ، وأن هذه الجموع لهذه الأحاداد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبي علي الفارسي قال في كتابه : (العصدي) : « هذا بابٌ ما بناءً جَمْعُه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك : باطل ، وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعaries^(٢) ».

ولم يختلف أحد من العلماء في أن أعaries وآحاديث واحدهما عروض وحديث من جهة الاستعمال كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلة^(٣) .

[١٦٥ / ٣] ولو / قلت : إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها

(١) في القاموس : « عبد » : العباد ، والعباديد بلا واحد من لفظها : الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والأكام ، والطرق البعيدة .

(٢) انظر النص في : « التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإضاح العصدي / ١٧٤ ، وقد حقق الجزء الأول ونشر ١٩٦٩ ، وحقق الجزء الثاني ونشر ١٩٨١ .

(٣) في ط والنفع المخطوطة : جمع ليلاً تحريف ، صوابه من حاشية الصبان ٤

الذي يجب من جهة القياس لـكُنت قد سَلِمْت في قولك من الوهم
والإِلْبَاس .

ثم أَسْأَلُك أَوْلًا ما معنى قولك في صدر مسألك : وأول ذلك أن
تعلم أن نهوشَا واحد قد جمع على نهاوش ؟ فإِنَّه كلام لم يستعمله من
أهل الجهل والغباء ، إِلَّا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على
بصره غشاؤة .

المُسَائِلَةُ التَّالِثَةُ

[في قول العرب: ليس الطيب إلا المسك]

قال أبو نزار: روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا: «ليس الطيب إلا المسك» يرفع المسك ، والقياس نصبه ، لأنَّه خير ليس ، وليس لا يَطْلُ عملها بنقض النفي إلا أن سيبويه والسيرافي تخطّطا في هذا وما أتيا بطائل .

فأول ذلك أن سيبويه قال: لغة في ليس أنها لا تعمل وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه .

ثم قال السيرافي: وال الصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع ، والطيب مبتدأ والممسكُ خبره .

وقيل له: هذا باطل ، فإن إلا الناقضة خبر ، إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية .

واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدّمها نفي . وهذا كلّه متهافت .

والذي صح أن قولهم : «ليس الطيب» ليس واسمها وإنما ناقضة للنبي ، والمسك مبتدأ وخبره ممحذف ، تقديره : «ليس الطيب إلا المسك أفحشه»^(١) ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب لأنها خبر ليس.

وفيه وجه آخر : وهو أن تكون إلا بمعنى غير ، وذلك وجه في إلا معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه أو ما شابه ذلك ، فاعرفه .

فصل في الرّد عليه

أيها المتعالي المتعلم ، والمتعاطي المتعاظم ! قد نسبت سيبويه / والسيرا في إلى أنهمما تخططا في هذه المسألة ، ولم يأتيا [١٦٦ / ٣] بطائل ، وقلت حكاية عنهمما .

فأول ذلك أن سيبويه قال : «لغة في ليس أنها لا تعمل ، وأنها مثل «ما» في لغةبني تميم . وهذا لا يعرف». فكان تخططك فيما عنه نقلته ، وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه ، وزدته وهو عين التخطط الحقيقي .

والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نَصْه هو : «وقد زعم

(١) في ط فقط : «أفحشر» بدون هاء في آخره .

بعضهم أن ليس تجعل كـ«ما»، وذلك قليل لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ» ، وـ«لَيْسَ قَالَهَا زِيدٌ».

وقال حميد بن ثور :

٥٩٥ = فَأَصْبَحُوا وَالنَّوْى عَالِيٌّ مُعَرَّسُهُم
وليس كُلُّ النَّوْى ثُلْقٌ لِّلْمَسَاكِينِ^(١)

وقول هشام :

٥٩٦ = هي الشفاء لِدَائِي لو ظَفِرْتُ بِهَا
وليس منها شفاء الداء مبنول^(٢)

والوجه والحد^(٣) فيه أن تحمله^(٤) على أن في (ليس) إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله : «إِنَّهُ أَمَّةُ اللَّهِ الْمُذَاهِبَةُ». إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : «لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» ، وـ«مَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ». إِلَى هَذَا ، انتهى كلام سيبويه^(٥). فأحْلَتْ عبارته عن الصواب ، فقلت : قال سيبويه : «لِغَةُ فِي لَيْسٍ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ» فبدأت بنكرة في اللّفظ ، ولم

(١) من شواهد : سيبويه ١/٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، وابن الشجري ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعيوني ٢/٨٢ ، والأشموني ١/٢٣٩ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٤٥

(٣) في ط «والوجه الحد» بدون واو ، تحريف صوابه من سيبويه .

(٤) في ط «كله» مكان تحمله ، تحريف ، صوابه من الكتاب .

(٥) انظر سيبويه في الكتاب ١ / ٧٣ .

تأت لها بخبر ، وزدت في كلامه «أنها لا تعمل» ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يَصِح أن يذكره ، لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة . ثم قلت عنه: « وإنها مثل «ما» في لغة بنى تميم » فزدت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل «ما» التّميميّة التي قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك: والوجه أن يكون فيها إضمار الشّأن ، ثم قلت عنه أيضًا: « وهذا لا يعرف » ، فأسقطت «يكاد» وبإسقاطها يتناقض الكلام ، لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا ، وهو قولهم: «**ليس الطّيب إلا المسك**» بدليل قوله: إنه يجوز أن يكون عليه قولهم: «**أَلَيْسَ خَلْقُ اللَّهِ أَشَدَّ مِنْهُ**» .

وصح ذلك بما حكاه الأصممي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال: ليس في الأرض حجازي إلا وهو يُنصب . / ولا تميمي [١٦٧ / ٣] إلا وهو يرفع . وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر ، ثم قال: فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم: «**ليس الطّيب إلا المسك**» معروف في كلام العرب ، فلا يصح إذن أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «**يكاد**» وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك . ثم قال السيرافي: وال الصحيح أن اسمها شأن ، والحديث في موضوع رفع ، والطّيب مبتدأ ، والممسك خبره . وقيل له: هذا باطل فإن إلا الناقصة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية . واعتذر السيرا في بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي .

(١) في ط فقط: «**يتناقض**» بالصاد .

فإذا بك فيما حكите عن السّيّرا في أيضًا قد مسخْت ما نسخت، وغيّرت ما عنده عترت ، وذلك أن نص كلام السّيّرا في هذه المسألة هو ذا « وقد احتجوا بشيء آخر ، وهو أقوى من الأول ، وهو قول بعض العرب : « ليس الطّيب إلا المسك » .

قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن ل كانت الجملة التي في موضع الخبر قائمةً ب نفسها ، ونحن لا نقول : الطّيب إلا المسك .

وليس الأمر كما ظنوا ، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبرِ اسمٍ قد وقع عليه حرفُ النفي فقد لحقَها النفي في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زيد أبوه إلا قائمٌ ، فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائمٌ ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلا قائمٌ ، لأنك قلت : ما أبو زيد إلا قائمٌ ». هذا كلام السّيرافي .

فأمّا توجيهك المسألة على ما صح في زعمك وهو أن تجعل الطّيب اسم ليس ، والممسك مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : « ليس الطّيب إلا المسك أفاله » ، أو على أن تكون « إلا » بمعنى « غير » ، والتقدير : ليس الطّيب غير الممسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر ، وهو تقديرك الاسم مبتدأ ، وحذف خبره ، وهو « أفاله » مع كون اللفظ

لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلّ عليه .

وتقديرك في الوجه الآخر « إلا » بمعنى « غير » تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطيب على حد قوله عز وجل : « لو كان فيهما آلهة إلا الله »^(١) أي غير الله ، وجعلك الخبر محدوداً وهو مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطيب لا يرغب الناس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأن هذا / تقدير قولك : ليس الطيب غير [١٦٨ / ٣] المisk مرغوباً فيه .

وعلى أن سببويه ذكر في حكاياتهم ما أوجب التوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في « ليس » إضمار ، ولا يكون حذفاً، فقال بعد أن قدم الوجه في قوله :

وليس منها شفاء الداء مبذول^(٢)

وقولهم : « ليس خلق الله أشعر منه » إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطيب إلا المسك » ، وما كان الطيب إلا المسك .

ووجه توقفه عن أن يحمل « ليس » في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرتفعون المسك في « ليس » وينصبوه في « كان » فيقولون ، ما كان الطيب إلا المسك . فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون الرفع بليس دون

(١) الأنبياء / ٢٢

(٢) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٥٩٦

كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في « كان » ولا ينصبه في « ليس » دليل على أن « ليس » هنا حرف لا عمل لها .

وبهذا يبطل قوله : إنه لو كان على إضمار (أفخره) في الوجه الأول ، أو إضمار مرغوباً فيه أو مفضلاً في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في « كان » فيقال : « ما كان الطيب إلا المسك » على تقدير : إلا المسك أخْرَهُ ، أو على تقدير غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه .

ولو وجّهت أيها المتعسف هذه المسألة بما وجّهه النحويون لأرّحت واسترحت ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلا المسك بدل منه ، والخبر محذوف ، وتقديره : « ليس في الدنيا الطيب إلا المسك .

وعلى ذلك حملوا قول الشاعر :

٥٩٧ = لَهَقِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ

يَبْغِي جِوارَكَ حِينَ لِيسَ مُجِيرُ^(١)

(١) نسبة الأمير في حاشيته على المغني ٢/١٦٨ إلى : شمردل بن شريك . وهو من شواهد المغني ٢/٧٠٠ ، فأوضح المسالك رقم ١٠٩ ، والعيني ٢/١٠٣ ، والخزنة ١٤٦/٢ ، والتصريح ١/٢٠٠ ، والأشموني ١/٢٥٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٨٠ . وروى في الهمع والدرر : « لات مجير » وفي حاشية الصبان ١/٢٥٦ : لهقى بفتح الهاء من باب فرح أي حزن مبتدأ خبره : « عليك » أو : للهقى » أي لأجل لحفة آخرن عليك لأجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثتك » .

يريد : حين ليس في الدنيا مجيراً .

وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في الطيب زائدة على حد زياتها في قولهم : «ادخلوا الأول فالاول»، فيصير التقدير : «ليس طيب إلا المسك» على تأويل : «ليس في الوجود طيب إلا المسك» أي أن كل طيب غير المسك فليس بطيب ، على طريق المبالغة في وصف المسك .

وبالجملة فإن هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره .

وليس ذلك لغتين ، فيقال : إن ليس الطيب إلا المسك لغة قوم ، وما كان الطيب إلا المسك لغة قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطيب إلا المسك فيرفعون هم القائلون وما كان / ١٦٩ / ٣ الطيب إلا المسك فينصبون ، على ما حكاه سيبويه .

وبهذا السبب توقف من حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً .

وهذه اللغة ليست هي المشهورة ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول .

المسألة الرابعة

[في نصب « كلاله »]

قال أبو نزار : قال الله عز وجلّ : « وإن كان رجُلٌ يورث كلاله »^(١) : وقد ذكر في نصب « كلاله » أشياء كلّها فاسدة . وخلط ابن قتيبة غاية التخليط .

والذى يقال : إن الكلاله قد فُسِّرَت ببركة ليس فيها ولد .

ولا جرم أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتمد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه .

فقوله : « يورث » يقدر بعده : كالأ وكلاله ، فإن كلاً قد جاء بمعنى : تعب ، والمعنى : يورث في حال ظهور تعبه .

وكلاله وكلال مصدر كلّ ، وقد قال سيبويه : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة ، وذوات الزوائد دخولاً مطرداً ، فهـى تدل على المرة الواحدة .

وينصب «كلالة» ، لأنه مصدر منقلب عن حال . وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه :

* أرسلها العراق ^(١) * ٥٩٨

فقال الرّاد عليه : يا هذا ، غلطت أولاً في التّلاوة بإسقاط الواو
من قوله عز وجل : « وإن كان رجل » .

ثُم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب «كلالة» أشياء
جميعها عندك فاسد ، وأن تَخْبُط ابن قتيبة فيها على تخفيظهم زائد .

وسأبّين صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلة
فهمك لمعانيها :

لأبي الطيب :

* وَمَنْ يَكُ ذَا فَمْ مُّرِيْضٍ
يَجِدْ مُّرًّا بِهِ الْمَاءِ الزُّلْلَا ^(٢)

(١) قطعة من بيت للبيد ، البيت بتمامه :
فأرسلها العراق ولم يَذُدَها ولم يشقق على نَفْص الدَّخَالِ

انظر ديوان لبيد / ٨٦ ، والخزانة ١ / ٥٢٤ ، وابن يعيش ٢/٦٢ .
والهمع رقم ٥٣١ .

(٢) انظر ديوان المتبّي ٣ / ٣٤٤ ، وهو من قصيدة مدح بها بدر بن عمّار ،
مطلعها .

بِقَائِي شَاء لِيْس هُمْ ارْتَحَالًا وَحُسْنَ الصَّبَرْ زَمُّوا لَا الْجِمَالَا

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في الأصل ، مصدر قولك : كَلَّ الْمَيْتُ وَيَكِيلُ كَلَّالَةً فَهُوَ كَلَّ ، وذلك إذا لم يرثه ولد ولا والد .

وكذلك أيضاً يقال : هو رجل كَلَّ إذا لم يكن له ولد ولا والد ، فهذا أصل الكلالة أعني كونها حدثاً لا عيناً، ثم يوقعونها على العين ، [١٧٠] ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها / من المصادر فيقولون : هذا رجل كلالة أي كَلَّ كما يقولون : عَدْلٌ أي عادل .

وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل : « وإن كان رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّالَةً » ، فجعلوا الكلالة اسمأ للموروث ، ولم يريدوا أنها بمعنى الحدث ، فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « يُورَثُ » على أن تقدر كان هي التامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجل يُورث كلالة أي كَلَّ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب « الكلالة » ذهب أبو الحسن الأخفش .

واختار غيره : أن تكون الكلالة في الآية على بابها ، أعني أن

تكون اسمًا للحدث دون العين ، فيكون انتسابها أيضًا من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالًا نحو جاء زيد ركضاً ، والعامل فيه « يورث » على حد ما تقدم ، وكلالة ه هنا مصدر في موضع الحال ، كما كان في قولهم : « هو ابن عمّي ذئنةٌ^(١) ». .

والوجه الآخر : أن يكون انتساب « كلالة » في الآية انتساب المصادر التي لم تقع أحوالًا ، ويكون في الكلام حذف مضاف ، تقديره يورث وراثة كلالة .

وعلى ذلك قولهم : ورثته كلالة ، وقول الفرزدق :

٦٠٠ = ورثتم فتاة الدين لا عن كلالة

عن ابني مناف عبد شمس وهاشم^(٢)

أي ورثموها عن قرب واستحقاق .

فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة ، لا شبهة

(١) الذئني : القريب غير مهموز . والدئني بمعنى الدون مهموز .

(٢) ديوانه ٢ / ٣٠٩ ، وروايته :

ورثتم فتاة الملك غير كلالة عن ابن مناف عبد شمس وهاشم وهو من قصيدة مدح بها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيساً وجريأاً ، ومطلعها .

تحنُّ بزوراء المدينة ناتي حنين عجولٍ تبتغي البوّرائم
والبوّ : ولد الناقة .

فيها ، ولا إنكار على مستعملها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسمًا للوارث وهو شاذٌ ، فإن صحَّ جاز أن يكون انتسابُها على ما انتصب عليه أوّلًا ، وهو أن يكون خبر كان أو حالاً من الضمير في « يورث » ، إذا جعلت « كان » تامة ، إلا أنه لا بدَّ من تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان الميتُ ذا كلالَةِ .

وهذا كله واضحٌ بينَ بعيدٍ من التخليط والإشكال .

[١٧١ / ٣] والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قوله : إنَّ / الكلالة قد فسرتْ بتركِه ليس فيها ولد ، وإن المعتمد أنَّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعُبُه ، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك ، وأوجبت على سامعك ملامة ، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميت . وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسمًا للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسمًا للشخص دون الحدث ، ثم قلت : إنها من المصادر المنصوبة على الحال ، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث ، فهذا تناقضٌ بينَ . وقلت : إن الكلالة مشتقة من كُلَّ إذا تعب ، وإن التقدير : يورث ذا كلالَةِ ، فغلطتَ ووهَمتَ ، وفي مهمامه الجهالة هُمْتَ .

ولو كانت الكلالة مصدر «كَلٌّ» إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كَالاً أو كَلِيلًا. ولجاز في المصدر أن يقال : كَلًا وَكَلِيلًا

والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلٌّ ، لأنه يقال : «رجل كَلٌّ» لا ولد له ولا والد . وقد كَلَّ ، عمل كَلَّةً ، فلما أَلْزَمُوا المصدر الكلالة واسم الفاعل عُلِيمٌ أن الكلالة ليست مصدرًا لـ كَلٌّ : إذا تعب .

وأما قولك : إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبُه فهو - بحمد الله - كلام غير مُحَصَّل ، وذلك أنه إذا كان إنما يتَّعب لولده ، فينبغي إذا ورث كَلَّةً أن لا يكون^(١) له تعب إِذْ لا ولدَ له .

واما قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزيادة دخولاً مطرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بين واضح ، وذلك أنك بيَّنت أن الكلالة مصدر كَلٌّ : إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كَلٌّ إِلا الكلالة ، فقلت : لا ينكر دخول الهاء ، لأن سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر ، فغفلت في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثية إنما بابها

(١) في ط : «أن يكون» بحذف «لا» النافية ، صوابه من المخطوطات .

الفَعْلَةُ كضربته ضَرْبَةٌ ، وذلِكَ هو المطردُ فِيهَا

وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزانٍ مختلفةٍ ، ألا
١٧٢ / ٣ [ترى أنك تقول : قعدت تعوداً ، وجلست جلوساً ، ولا يجوز / غير
ذلك ، لا تقول : جلست جلوسَةً ، ولا قعدت قعودَةً .

ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يجُزْ هنا إلا الكلة .

والوجه الثاني : من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا
واحداً من جنس ، يراد بها المرة . وذلك قول الأعشى :

٦٠١ = فاليت لا أرثي لها من كَلَالَةٍ
ولا مِنْ حَفْنَى حتى تزورَ مُحَمَّداً^(١)

ألا ترى أنَّ الكلالة هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المرة
الواحدة .

وأما قوله : إن الكلالة مصدر منقلب عن حالٍ ، فكلام بينَ
الاضطراب ، مبني على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً ،
فإنما يقال : انقلب إليها ، لا انقلب عنها ، لأنَّه منتقل عن انتصابه ،
على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

(١) ديوانه / ٤٨ . من قصيده المشهورة التي مطلعها :
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادك ما عاد السليمُ المسهدنا
من شواهد : ابن يعيش ١٠٢ ، ١٠٠ / ١٠ .

المسألة الخامسة

[في بناء شوى على مثال عُصفور]

قال أبو نزار قال سيبويه : لو بَنَيْتَ مِنْ^(١) « شوى » مثل : « عُصفور » لقلت : شُووويٌّ .

ووجه مذهبـه : أن الأصل : شُووويٌّ لاختلافـ فيه ، فهو يقلبـ الياء الأولى واواً كما يفعلـ في : رحـي فإنه رحـويٌّ ، ثم يفتحـ الواو قبلـها وما قبلـها^(٢) : واواً إلا معتزـماً كسرـها كما في النـسب . فلـمـا فعلـ ذلك انقلبتـ الواو التي بعدهـا ياءً .

وهذا لا يليقـ بصنـعة البناء ، ولا يجوزـ أن يتـظاهرـ بهذا مـنـ له صـنـعة تـامـة وقوـةـ في علم التـصـرـيف .

والذـي ذـكرـه سـيبـويـه لا يـشـهدـ له أـصـلـ ولا يـنـاسـبـ الصـنـعة ، وإنـما هو تحـكـمـ منه ،

والصـحـيحـ أنـ يـقالـ : إنـ الأـصـلـ شـوـويـيـ ، ويـجـبـ أنـ يـمـضـيـ الـقـيـاسـ فيـ قـلـبـ الـواـوـيـنـ يـاءـيـنـ لـاجـتمـاعـهـمـاـ معـ الـيـاءـيـنـ وـسـبـقـهـمـاـ

(١) في ط : « بـنـيـبـ » بالباءـ فيـ آخـرهـ ، تـحرـيفـ واضحـ .

(٢) في ط : « وـما قـبـلـهاـ » بتـقدـيمـ الـباءـ عـلـى الـلامـ ، تـحرـيفـ .

بالسكون^(١) فصار إلى : «شُيّ» ، فاختزلت له حركة الياء الثانية ، وهي الضمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى ، لأنها بقي ساكنان أيضاً فبقي : «شُيّ» فقلبت الضمة التي على الشين إلى الكسرة فصار إلى : «شيّ» ، كما فعلوا في «بيض» جمع : «أبيض» ، وإنما هو بِيْض بضم الباء ، ثم كسرت الباء لمجاورة الياء.

[١٧٣ / ٣] فإن قلت : فقد اجحافت^(٢) بالكلمة بهذه الحذف . /

قلتُ : العرب تمضي القياس ، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشاهده ذلك كثيرة .

قال الرَّاد عليه : يا هذا لقد خضت بحراً لَسْتَ من خُواصِه ، وركبت جامحاً لَسْتَ من رُوَاصِه ، إنك نقلت هذه المسألة عن سيبويه فحرفت وخرفت وأحلت^(٣) ؛ إذعليه بخطابك أحْلَت

وأنا أنصُّ كلام سيبويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأوجه هذه المسألة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه .

أما نص كلام سيبويه فيها فهو^(٤) : «وتقول في فعلول من :

(١) في ط : «بالكون» مكان : «بالسكون» .

(٢) في ط : «أجحافت» بالقاف ، تحريف .

(٣) «أحلت» الأولى معناها : أفسدت ، وقد سبق تفسيرها في مواضع عدّة .

(٤) انظر نص سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٣

شَوَّيْتُ وَطَوَّيْتُ : شُووِيْ ، وَطُووِيْ ، وَإِنَّمَا حَدَّهَا . وَقَدْ قَلَبُوا الْوَاوِينَ - : طُّيْ ، وَشُسْيِّ ، وَلَكِنَّكَ كَرْهَتِ الْيَاءَاتَ كَمَا كَرْهَتِهَا فِي حَيَّ حِينَ أَضَفْتَ إِلَى حَيَّةَ قَلْتَ : حَيَّيِّ » .

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما أورده في توجيهك بزعمك من الهذيان .

وأَمَّا قَوْلُكَ : وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا شُووِيْ ، وَيَحْبَبُ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْقِيَاسِ فِي قَلْبِ الْوَاوِينَ يَاءَيْنِ ، فَيَصِيرُ : شُسْيِّ ، ثُمَّ تَخْتَزلُ حَرْكَةُ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ ، وَهِيَ الضَّمْمَةُ ، ثُمَّ تَحْذَفُ لَالْتَقَاءِ السَّاكِنِينِ ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْيَاءَ الْآخَرِ لَالْتَقَاءِ السَّاكِنِينِ ، فَيَصِيرُ إِلَى شُسْيِّ ، ثُمَّ تَكْسُرُ الشَّيْنُ فَيَصِيرُ إِلَى شُسْيِّ كَمَا فَعَلُوا فِي « بَيْضٍ ». إِنَّكَ صَرَفْتَ هَذَا التَّصْرِيفَ عَنْ وَجْهِ الصَّوَابِ ، وَأَتَيْتَ فِيهِ بِمَا لَا يَصْدِرُ مِثْلَهُ مِنْ ذُوِيِّ الْأَلْبَابِ مَا خَلَّا قَوْلُكَ : إِنَّ الْوَاوِينَ قَلَبْتَ يَاءَيْنِ لِاجْتِمَاهُمَا مَعَ الْيَاءَيْنِ ، وَسَبَقْهُمَا بِالسَّكُونِ وَهُوَ قَوْلُ سِيبُويِّهِ الَّذِي بَدَأْنَا بِهِ .

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ تَقْرَرَ عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيْنِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ كَانَتْ فِيهِ يَاءٌ أَوْ وَاءً، وَسَكَنٌ مَا قَبْلَهُمَا ، أَنَّ حَرْكَتَهُمَا لَا تَخْتَزلُ لِمَا كَانَتْ أَوْ عَيْنًا .

فَمَثَالُ الْلَّامِ قَوْلُنَا : ظَبَّيْ وَدَلْوُ ، وَكُرْسِيْ وَعَدْوُ .

وَمَثَالُ الْعَيْنِ أَبِيْتُ ، وَأَعْيَنُ ، وَأَدُورُ ، وَأَسُوقُ ، وَأَعْيَنَهُ وَإِخْوَتُهُ ، وَمِخْيَطُ ، وَمِقْوَلُ .

[١٧٤ / ٣] وربما نقلوا حركة الياء / أو الواو إلى الساكن الذي قبلهما إذا كان يقبل الحركة وذلك مثل : معيشة ، ومشورة .

ولهذا قياس^(١) يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك : إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً وقد تقرر^(٢) أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فتحتا ، وإنما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لشقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها . ولو سكن ما قبلها لفتحت .

وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتها إذ يضم ما قبلها^(٣) في مثل : نغزو ، والأصل فيها أن تكون متحرّكة إلا أنه كره ذلك فيها لشقل الضمة عليها مع تحرك ما قبلها .

وإذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذف المجحفة الملتبسة التي يمنعها جميع النحو .

ثم قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمة ، فليس هذا القول ب صحيح على الإطلاق ، إنما ذلك

(١) في ط : « وهذا أقياس » تحرير

(٢) في ط : « وقد تقر » بإسقاط الراء الثانية ، تحرير .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « إذ لا يضم » بزيادة « لا النافية » والأسلوب يقتضي إسقاطها ، وقد أشار إلى ذلك مصحح طبعة حيدر أباد الثانية في الخامس .

في مثل الأمر من : « وعى » و « وشى » ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قبيل أن فعل الأمر من كل فعل معتل اللام لا بد من حذف لامه .

وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ، ويزن ، فلا بد من حذفها بالضرورة ، فأدت إلى ذلك مع زوال اللبس .

وأماً مثل : قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ، ووشى .

ثم قال الرّاد : اعلموا أنّ معرفة هذه المسألة إنما تصحّ بعد معرفة النسب إلى حيّة ، فإذا عرف كيف يناسب إليها عرف كيف يبني من شوى مثل عُصْفور ، وذلك أن قياس النسب إلى حيّة يوجب أن يقال فيها على الأصل : « حتّى » فتدخل ياء النسب المشددة على ياء حيّة المشددة ، فيجتمع أربع ياءات إلا أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى الساكنة ، لتنقلب الياء الثانية ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي : / « حيّاً » [١٧٥/٣] وجب قلب ألف واواً ، لأنّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريرها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحى ، وعصا حين قالوا : رحوي وعصوي ،

وإنما لم يقلبواها ياءً كراهة اجتماع ثلاثة ياءات ، فقد صار

الأصل في « حَيَوِيٌّ : حَيْنٌ^(١) ، وَحَيَايٌّ ، ثُمَّ حَيَوِيٌّ .

فهذا هو الأصل المطرد الجاري في كلام العرب .

وعلى هذا لا يصح^(٢) لكم : كيف يبني من شُوئٍ مثل عُصُفُور ؟ وذلك أن حَقَّه إذا جاء على الأصل : شُوئُويٌّ ، ثُمَّ يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسكون ، فيصير شُئيٌّ مثل قوله: حَيٌّ وَحَيٌّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلبتها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيٌّ .

وكذلك في قولهم: شُئيٌّ ، فتحوا الياء الأولى الساكنة ، فلما تحرّكت عادت إلى أصلها ، إذ أصلها أن يكون واواً ، لأنها عين الكلمة مِنْ : « شوى » .

وإنما قلبت ياء لسكونها فقلت: شُوويٌّ ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت: شوايٌّ ، ثم وجب قلب الألف واواً لـ مشابهة الياء المشددة التي بعد الألف الياء المشددة التي للنسبة .

فلما كانت ياء النسبة تقلب الألف واواً في مثل: رَحْويٌّ إذا نسب إلى « رحى » ، فكذلك تُقلبُ هذه الياء المشددة الألف واواً ،

(١) « حَيٌّ » سقطت من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط: « يصح » بدون لا النافية ، تحريف

وإن لم تكن للتنسب ، لأنها صورتها في مثل هذا الموضع ، فلذلك قلب شُووي ، والأصل : شُيّ^(١) ثم ، شُويي ، ثم شوائي ، ثم شُووي على مساق الأمر في التسب إلى حية .

فهذا الذي عليه جميع فضلاء النحاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه .

(١) وضح هذه الصيغة أبو عثمان المازني ، فقال : وتقول في : فَعْلُول من شويت : شُووي ... وكان الأصل : شُويي ... فقلبت الأولى ياءً ، لأن بعدها ياءً متحركة ، وقلبت الواو الأخرى ياء للياء التي بعدها أيضاً ، فاجتمع أربع ياءات ، فصار منزلة : « أميّ » ، فكلّها : شُيّ ... ففعلت بها ما فعلت بـ « أميّ » حين نسبت إليها «

وقال ابن جنى شارحاً :

أصل هذه : شُويي ... لأن واو فعلول تقع بين الياءين ، وهما اللامان ، ثم صارت : « شُويي » ثم : « شُويي » ثم : شُيّ ... فصارت منزلة النسب إلى : « حية » ، فحرّكت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً ، كما فعلت ذلك حين قلت : « حَيوي » فلما تحركت العين رجعت واواً ، لقوتها بالحركة ، فصارت في التقدير : شُوائي ، ثم قلبتَ الألفَ واواً ، كما فعلت في : رَحْوي .

فالواو الأولى في : « شُويي » هي الواو الأصلية ، لما تحركت رجعت والواو الثانية بعدها إنما هي بدل من الألف ، التي كانت بدلًا من الياء ، التي هي اللام الأولى ». انظر المنصف ٢٧٧ / ٢٧٨

المَسَأَلَةُ السَّادِسَةُ [في التضمين]

قال أبو نزار: قد شاع في كلام العرب حَمْلُ الشَّيْءِ على معناه نوع من الحِكْمَةِ ، وذلك كثير في القرآن العزيز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾^(١) بمعنى : لَطْفٌ بي ، وكذا قوله : ﴿ وَكَمْ أهَلَّكُنَا مِنْ قَرِيَّةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾^(٢) ، فإنَّ ابن السراج حمله على المعنى ، لأنَّ من بَطَرَ فقد كَرِه . والمعنى كَرِهَتْ مَعِيشَتَهَا . وهذا أكثر من [أن / يَحْصِى] . وعليه قول المتنبي :

٦٠٢ = لَوْ أَسْتَطَعْتُ رَكِيْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ

إِلَى سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بُعْرَانًا^(٣)

(١) يوسف / ١٠٠

(٢) القصص / ٥٨

(٣) انظر ديوان المتنبي / ٤ ٣٥٥ . من قصيدة مدح بها أبا سهل سعيد بن عبد الله بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي ، ومطلعها قد علمَ الْبَيْنَ مِنَ الْبَيْنِ أَجْفَانَا

تَدْمَى وَأَلْفَ في ذَا الْقَلْبِ أَحْزَانَا

وبعرانا: جمع بعير، وهو حال من الناس. قال الواحدi: يقول: لو قدرت لأظهرت ما وراء ظواهرهم من المعانى البهيمية، وإظهار ذلك بإجرائهم مجرى سائر الحيوان بالركوب وإنما كنت أفعل ذلك لأنه لا عقل لهم». انظر هامش الديوان ٤/ ٣٥٦.

قالوا : معناه لو استطعت « جعلت » الناس بعرانا ، فركبتهم إليه ، لأنّ في « ركبت » ما يؤدّي معنى : « جعلت » وليس في « جعلت » معنى « ركبت » .

فقيل في جوابه غيّرت لفظ التلاوة ، ونقلت معنى الكلمة عما وُضّعت له .

أما لفظ التلاوة فهو ﴿ وقد أحسن بي ﴾ .

وأمّا نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على لطف بي ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعذى بالي في مثل قول القائل : وقد أحسنت إليه ، ولا يقول : قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدّى بعيدة من حروف الجرّ على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل ، وإنما يثيرها ويُظهرها حروف الجرّ ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبيّن ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبيّن أن خروجك مقارن لاستعلائك ، قلت : خرجمت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان ، قلت : خرجت عن الدار وإنْ أردت الصّحبة ، قلت : خرجت بسلامي ، وعلى ذلك قول المتّبّي .

٦٠٣ = أسيّرُ إلَى إِقْطَاعِهِ فِي ثِيَابِهِ

على طِرْفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ^(١)

(١) انظر ديوانه ٤/١٥٥ . من قصيدة مدح بها سيف الدولة ، وقد خرج إلى =

فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد ، ألا ترى أن « مررت » المشهور فيه أن يتعدى بالباء نحو : مررت به ، وقد يتعدى إلى على ، فتقول مررت إليه ، ومررت عليه .

وكذلك قوله سبحانه : « وقد أحسن بي » وذلك أن الباء قد جاءت متصلة بحسن وأحسن ، فتقول حسن به ظني ، ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظن . وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربية كثير .

من ذلك قوله تعالى : « وأمر بالمعروف وانه عن المنكر »^(١) ، يريد : وأمر الناس بالمعروف وانه عن المنكر .

= إقطاع قطعه إياه بناحية معرب النعمان، ومطلعها :
أيا راميا يُصْمِي فؤادَ مَرَامِي ثُرَبَي عدَاهُ رِيشَهَا لسَهَامِهِ
وهو البيت الذي قبل الشاهد .

وفي هامش الديوان : يقال : أقطعه أرض كذا : إذا جعل له غلتها رزقاً ، والإقطاع : اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر . والظرف : الفرس الكرييم ، والحسام : السيف القاطع يقول : إنَّ جَمِيعَ مَا أَنْصَرَ فِيهِ ، ويضاف إلىَّ من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهوله ، وصل إلىَّ من نعمته .

وكذا قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمْتِت ﴾^(١) أي يحيى الموتى ، ويحيى الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى / : ﴿ وَقَد ﴾^(٢) أحسن بي ﴿ أَيْ أَوْقَعَ جَمِيلَ صَنْعَهُ بِي . وَإِذَا عَدَيْتَهُ بِإِلَيْيِّ يَصِيرُ الْمَعْنَى فِيهِ الْإِبْصَالِ فَإِنَّهُ قَالَ : أَوْصَلَ إِحْسَانَهُ إِلَيَّ ، وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ ، وَإِنَّ كَانَ تَقْدِيرُ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرَ تَقْدِيرِ الْآخِرِ .

فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فَلَيَحْذَرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٣) .

والشائع في الكلام يخالفون أمره ، فحمل على معنى : يخرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرِئَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾^(٤) والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى : أنصتوا .

قال : وأمّا قولك في بيت أبي الطّيّب : إنه على معنى : «جعلت» ، فيصير (ركبت) قد تعدد في هذا الموضوع إلى مفعولين فهو غلطٌ منك .

وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت «بُرْأَانَا» اسمًا جامداً لا يصح

(١) البقرة / ٢٥٨

(٢) في ط : «الذى» مكان «قد» تحريف .

(٣) النور / ٦٣

(٤) الأعراف / ٢٠٤

نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقاً من فعل كضاحك ، ومسرع . وهذا وهمٌ منك .

وهبْ أنا سلّمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا ،
فكيف تصنع في بيته الآخر :

وهو قوله :

٤٦٠ = بَدَتْ قَمِراً وَمَالَتْ خُوطَ بَانِ
وَفَاحَتْ عَنْبَرَاً وَرَأَتْ غَرَالَاً^(١) ؟

أترك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتتصيد في كلّ
فِعلٍ من هذه الأفعال معنى يصير به متعدياً إلى مفعول به ؟

وكيف تصنع في قولهم : « بعت الشاء شاة بدرهم » ، وبيت له
حسابه باباً باباً ، « وكلمة فاه إلى فيي » ؟

فهذه الأسماء الجامدة كلّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقدير

(١) للمنتبي ، ديوانه المتنبي ٤ / ٣٤٠ .

وفي هامشه : الخطوط : الغصن الناعم ، ورنت نظرت ، والمنصوبات في البيت
أسماء وضفت موضع الحال ، كأنه قال : بدت مشرقة ، ومالت مثنيّة ،
وفاحت طيباً ، ورنت مليحة . من شواهد : ابن الشجري ٢٧٤ / ٢ ، والخزانة
٥٣٧ / ١ . وفي ابن الشجري : « ماست » مكان : مالت ، والميسان
الميسان : مشيٌ فيه تبخرت . ونظير هذا البيت قول الآخر .
سفرن بدوراً وانتقبن أهلةً ومسنَ عصوناً والتقطن جاذراً

قوله : بدت قمراً : مضيئَةُ كالقمر ، ومالت خُوطُّ بانٌ مثنيَّةً ، وفاحت عنبرًا ، أي طيبة النشر كالعنبر ، ورَأْتَ غزالًا ، أي مليحة النظر كالغزال .

ومما يدلُّك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة كقولك : بدت وهي قمر ، ومالت وهي خُوطُّ بان ، وكذلك بيَّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مُبُوَّباً مفصلاً ، وبعت الشاء شاة بدرهم أي مسغراً .

ويكون قول أبي الطيب على ذلك : ركبَتِ النَّاسُ بُعْرَانًا
بمعنى : مركوبين لي ، وحاملين .

ومما يدلُّ على أن « بُعْرَانًا » حال لا مفعول ثانٍ للجعل كونه يجوز إسقاطه / ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنه لو [٣ / ١٨] قال : ركبَتِ النَّاسُ كُلَّهُمْ إِلَى سَعِيدٍ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى زِيَادَةً .

ولو قال : جعلت الناس كلهم إلى سعيد وسكت لم يتم الكلام .

وهذا مما يشهد بفساد ما ذهبت إليه .

وأيضاً ، فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء الترك مثل قول الشاعر :

* ٦٠٥ = وَقَدْ تَرْكُناهُمْ لَحْمًا عَلَى وَضَمَّ^(١) *

فعدى تركت لما حمله على معنى : جعلت ، فأما الركوب
بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب .

(١) الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب .
وفي أساس البلاغة / ٦٨٠ : ومن المجاز : لحم على وضم للذليل .

المسألة السابعة

[في : إلاده فلاده]

قال أبو نزار : وهذه المسألة سئلت عنها بغزنة^(١) لما دخلتها
فيت مُشكّلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أنني سئلت عن قول
الراجز :

* وَقُولُ إلاده فِلاَدَه^(٢) *

(١) مدينة واسعة في خراسان.

(٢) في الخزانة ٩٠ / ٣ قال البغدادي : هو مثلُ وقع في قطعة من رجز لرؤبة بن العجاج ، يورد التحويون منه أربعة أبيات وهي :
فالليوم قد نهنهى تنههي وأولُ حلم ليس بالمسفه
وقولُ إلاده فلاده وحقّة ليست بقول الترّه
وصف قبل هذه الأبيات شبابه ، وما كان فيه من مغازلة الغواني ،
ومواصلة الأماني إلى أن قال : فالليوم قد زجرني عما كنت فيه أربعة أشياء :
الأول : التنهّه ، وهو مطابع: نهته عن كذا فتهنّه ، أي كفته وزجره عنه
فكفّ .

الثاني : أول حلم ، أي رجوع عقل لا ينسب إلى السفه .

الثالث : عذر القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواعي إلى التوبة ، فلا
تتوب أبداً ، فقوله : « وَقُولُ » على حذف مضاف .

والرابع : حقّة أي خطّة حقّة ، فالموصوف محذوف وأراد بها الموت وقربه ، =

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله . وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صَهْ ، وَمَهْ ، وَبَلْهَ زِيدٌ ، أو هيهات بمعنى : بَعْدُ .

(دِ) في كلام العرب بمعنى : صَحْ ، أو يَصِحُّ ، أَلَا ترَى أَنْ قَوْمًا جاءوا إِلَى سطْبَيْحَ الْكَاهِنَ ، وَخَبَئُوا لَهُ خَبَأً ، فَسَأَلُوهُ فَلَمْ يُصْرَحْ ، فَقَالُوا : « لَا دَهْ » ، أَيْ لَا يَصْحَّ مَا قَلْتَ .

فَقَالَ لَهُمْ : « إِلَادَهْ فَلَادَهْ ، حَبَّةُ بُرْ فِي إِحْلِيلِ مُهْرٍ » ، فَأَصَابَ . فَكَانَهُ قَالَ : إِلَا يَصِحَّ فَلَا يَصِحُّ أَبْدًا ، لَكِنِّي أَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ مَا تَشَهَّدُ لَهُ الصَّحَّةُ^(١) ، فَكَانَ^(٢) كَمَا قَالَ . إِلَّا أَنَّ التَّنْوِينَ الدَّاخِلَ عَلَى هَذِهِ الْكَلْمَةِ لَيْسَ هُوَ عَلَى نَحْوِ التَّنْوِينِ الدَّاخِلِ عَلَى رَجُلٍ وَفِرْسٍ ، وَلَكِنَّهُ تَنْوِينٌ دَخِلٌ عَلَى تَنْوِيعٍ مِنْ تَنْكِيرٍ .

قَالَ الرَّادُ عَلَيْهِ : قَوْلُكَ : « دَهْ » اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَعْلِ لَيْسَ يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ ، وَمَنْ لَهُ حَدْقٌ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ .

= يقال : حق ، وَحْقَةٌ ، كَمَا يقال : أَهْلٌ وَأَهْلَهُ .
والثَّرَةُ : اسْمٌ مُفْرَدٌ بِمَعْنَى الْبَاطِلِ ، يقال : ثَرَةٌ وَثَرَّةٌ وَجَمْعُ الْأُولِيَّ : تَرَارِيَهُ ، وَجَمْعُ الثَّانِيِّ : ثَرَّهَاتٌ . وَهُوَ أَيْضًا مِنْ شَوَاهِدَ : ابْنُ يَعْيَشٍ ٤/٨١ ، وَاللُّسَانُ : « دَهْدَهْ » . وَانْظُرْ دِيْوَانَ رَؤْبَةَ / ١٦٦ وَهَذَا الرَّجْزُ مِنْ قَصِيَّةٍ يَصِفُ فِيهَا نَفْسَهُ .

(١) مِنْ طٍ : « مَا يَشَهَّدُ لَهُ لِلصَّحَّةِ » . تَحْرِيفٌ .

(٢) طٍ : « وَكَانَ » بِالْوَاوِ .

والصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْكَلْمَةِ أَنَّهَا اسْمٌ فَاعِلٌ مِّنْ : دَهْيٍ يَدْهُى فَهُوَ دَوٌ ، وَدَاءٌ ، وَالْمُصْدَرُ مِنْهُ الدَّهَاءُ وَالدَّهَيْيُ . فَيَكُونُ الْمَرَادُ / بـ «دَهِ» أَنَّهُ [٣ / ١٧٩] فَطِينٌ ، لَأَنَّ الدَّهَاءَ : الْفَطْنَةُ وَجُودَةُ الرَّأْيِ ، فَكَانَهُ قَالَ : إِلَّا أَكْنَ دَهِيًّا أَيْ فَطِينًا فَلَا أَدْهِي أَبْدًا .

هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ أَجْرِيَتْ هَذِهِ الْلَّفْظَةُ مُثْلًا إِلَى أَنْ صَارَتْ يُعْبَرُ بِهَا عَنْ كُلِّ فَعْلٍ تَغْتَصِمُ الْفَرْصَةُ فِي فَعْلِهِ .

مَثَلُ ذَلِكَ : أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ لِصَاحِبِهِ وَقَدْ أُمْكِنَتْهُ الْفَرْصَةُ فِي طَلْبِ ثَأْرٍ ، إِلَّا دُوْ فَلَادِهِ ، أَيْ إِلَّا تَطْلُبُ ثَأْرَكَ الْآنَ فَلَا تَطْلُبْهُ^(١) أَبْدًا . وَهَذَا الْرِّجْزُ لِرُؤْيَا . وَقَبْلَهُ :

فَالْيَوْمَ قَدْ نَهَنْهَنِي تَنْهَنِي
وَأَوْلُ حَلْمٍ لَيْسَ بِالسُّفَهِ^(٢)
وَقُوَّلُ إِلَادُو فَلَادُو

وَمَعْنَاهُ : إِلَّا تُفْلِحُ الْيَوْمُ فَمَتَى تُفْلِحُ ؟ أَيْ إِلَّا تَنْتَهِ^(٣) فَلَا تَنْتَهِي أَبْدًا .

فَهَذَا مَعْنَى : دَوْ فِي هَذَا الْمَثَلِ .

وَأَمَّا اعْرَابُهُ فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى خَبْرِ «كَانَ» الْمَحْذُوفَةِ ، تَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَكْنَ دَهِيًّا فَلَا أَدْهِي .

(١) فِي طٍ : «فَلَا تَطْلُبُ» بِدُونِ هاءٍ ، تَحْرِيفٌ صَوَابِهِ مِنِ النَّسْخِ الْمُخْطُوْطَةِ .

(٢) فِي نَسْخِ الْأَشْيَاوَهُ : «عَلِمَ لَيْسَ بِالْمَسْنَهُ» صَوَابُهُ مِنِ الْخَزَانَهُ

(٣) فِي طٍ : «أَيْ إِلَّا تَغْصُنَ تَنْتَهِ» بِزِيادةِ كَلْمَةٍ : تَغْصُنَ تَحْرِيفٌ صَوَابِهِ مِنِ النَّسْخِ الْمُخْطُوْطَةِ ، وَالْخَزَانَهُ .

ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجل صالح إلا صالحًا فطالح ، تقديره : إن لا يكن صالحًا فهو طالح . وإنما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبة من قبيل أن الأمثال تنزل منزلة المنظوم .

وهذه الياء حسن إسكانها في الشعر كقوله :

٦٠٧ = * يا دار هنْدِ عفت إلا آثا فيها *^(١)

فقد ثبت بهذا أن (دِ) اسم فاعل ، لا اسم فعل ، وهي مُعربة^(٢) لا مبنية ، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير .

ويدلّك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلا صه فلاصه ، وإلامه فلامه ، وإلا هيئات فلا هيئات .

(١) صدر بيت تمامه :

* بين الطوي فصاراتِ فواديها *

وهو للخطيئة . انظر ديوانه / ٤٤٠

وهو من شواهد : سيبويه ٥٥ / ٢ ، والشافية ٤١١ / ٤ .

ومن الشافية : قال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأنافي في حال النصب حملًا لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف تتحرّك . وقال الجوهرى :

والأنفية للقدر : أفعولة ، والجمع الأنافي، وثقيت القدر ثقية أي وضعتها على الأنافي .

وقال الأخفش : قولهم أنا في لم يسمع من العرب بالتشقيل .

والطوي : البئر المطوية بالحجارة ، والصاراة : رأس الجبل والوادي ، هذا وقد نسيه سيبويه إلى بعض السعديين .

(٢) في ط فقط : «معرفة» تحريف واضح .

المسألة الثامنة

[في تفسير الكلمة « غيل » في بيت للأعشى]

قال أبو نزار : أنسدنني شيخي الفصيحي للأعشى :

٦٠٨ = آنس طِمْلًا من جديلة مشغوفاً بنوه بالسّمار غيل^(١)

فَسَأَلَ عَنْ «غَيْلٍ» فَقُلْتَ قَدْ جَاءَ مَادِهَا^(٢) : سَاعِدٌ^(٣) غَيْلٌ^(٤) ، لِلْمُمْتَلِئِ

[١٨٠ / ٣]
ألا ترى إلى قوله :

٦٠٩ = *بِيضاءِ ذاتِ سَاعِدِينِ غَيْلِينَ^(٤)*

(١) لم أجده في ديوان الأعشى على هذه الصورة ، والذى في الديوان / ١٥٠ هو : إني لعمر الذي خطت مناسمه لها له ، وسيق إليه الباقي الغيل والمراد بالباقي : البقر .

والطمل - كما في اللسان - الفاحش البذى لا يبالي ما صنع ، وقيل : اللص الفاسق . والطمل أيضاً : الذئب . والجديلة : القبيلة والناحية ، وجديلة الرجل وجدلاوه : ناحيته .

والسّمار : اللبن المندوق بالماء . وقيل : هو اللبن الرقيق .

(٢) في ط فقط : « مادها » بالباء ، تحريف

(٣) في القاموس : والعيل بالفتح : السطاعد الريان الممتليء

(٤) رجز ورد في اللسان : « غيل » على النحو الآتي :

لَكَاعِبٌ مَائِلَةٌ فِي الْعِطْفَيْنِ بِيضاءِ ذاتِ سَاعِدِينِ غَيْلِينَ

أَهُونُ مِنْ لَيْلَى وَلَيْلَ الزَّيْدِينَ وَعَقَبُ الْعَيْسِ إِذَا تمطَّيْنَ

والسمار : اللبن ، كأن يقول : إن بني هذا الصائد امتهلوا من شرب اللبن إلا أن الراجز بناه على فعال ، فقدّر غيل على زنة : جمار وكتاب ، ثم جمعه على غيل كما قالوا : حمر وكتب .

فإن قيل : فما سمعنا غيلاً ! قيل : قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده ، فهي تقدّره وإن لم يسمع .

وأجيب بأن يقال له : قد أتعبت الأسماع بلغتك وغلطك ، وأزعجت الطياع بخطابك^(١) وسقطك .

يا هذا ، إن تفسيرك للغيل^(٢) بأنهم الذين امتهلوا من شرب اللبن قياساً على الغيل وهو الساعد الممتلىء شيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة . وإنما ذهبا إلى أن الغيل هو أن تُرضع المرأة ولدها وهي حامل . واسم ذلك اللبن أيضاً الغيل . ولم يقل أحد منهم : إن الغيل هو الامتهل من شرب اللبن ، وإنما فسرت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا ، وهو :

٦١٠ = إني لعمر الذي خطت منا سمهَا
تَحْدِي وسيق إليه الباقي الغيل^(٣)

(١) ط فقط : « بخطائك » بالهمز تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) بعده في ط : بزيادة « بضم الفاء والياء » وهو تحريف ، وهذه الزيادة انفردت بها ط ، ومع ذلك فإنها محرفة بكلمة : « ضم الفاء » ، وليس للفاء وجود في التص

(٣) ديوان الأعشى / ١٥٠ .

وهو من شواهد المنصف ٤/٣ حيث ذكره شاهداً على أن الواحد: غيل ، =

على وجهين :

أحدهما : أنها الكثيرة من قولهم : غيل أي كثير^(١). وقيل الغيل : ههنا السمان ، من قولهم : ساعد غيل ، أي سمين .

والغيل بمعنى الكثير ، وهو المراد في البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنهم ليس لهم غذاء إلا السمّار وهو اللبن الرقيق .

وأما قوله : إن غيلاً جمع غيال ، واحد لم ينطق به فمن أفسح غلطاتك ، وأفسح سقطاتك ، بل هو « جمع غيل » ، والغيل : الماء الكثير وجمعه : غيل . ونظيره : سقف وسقف .

وكذلك الغيل : السمّار ، واحداً : غيل أيضاً^(٢) . وإنما غلّطتك في ذلك أن الغالب على « فعل » أن يكون جمعاً لفعال أو فعال مثل : حمار وحمر ، وقدال^(٣) وقدل ، فقضيت أن غيلاً جمع : « غيال »

وأما تفسيرك السمّار بأنه اللبن على الإطلاق فغلط يجوز على

= وانظر اللسان : غيل برواية « مناشبها » مكان : مناسمهما

(١) في القاموس : الغيل بالكسر ويفتح : الشجر الكبير الملتف

وأغيلت الغنم : نبت في السنة مرتين . وتغيّلوا : كثراً موالهم أو كثروا

(٢) في القاموس : « غيل » : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي تؤتى أو وهي حامل . واسم ذاك اللبن : الغيل أيضاً

(٣) القذال كسحاب : جماع مؤخر الرأس .

مثلك من أهل التحريف .

وإنما صوابه أن تقول : **السمّار** : اللبن الرقيق أو اللبن [١٨١ / ٣] المخلوط بالماء ، لأن / تسمير اللبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سموه **المُضيّع** .

وتفسir البيت على وجه الصواب : أنه يصف حمار وحش أو ثور وحش آنس طملاً أي صائداً والطمل : الذئب شبهه به .

يقول هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلة ، وأطفال ليس لهم غذاء إلّا اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشد الناس اجتهاداً في أن ينال صيد الثور الوحشي ليشبع به عياله وأولاده .

المسألة التاسعة

[في إعراب «غير» من قول الشاعر : غير مأسوف الخ]

قال أبو نزار : وسئلـت في بغداد عن قول الشاعر :

٦١١ = غير مأسوف على زَمْن ينقضي بالهَمّ والحزن^(١)

الفيلم يعرف وجه «غير» وأول من أخطأ فيه شيخنا الفصيحي

فعرفةه ذلك (٢)

والذى ثبت الرأى عليه : أن المعنى : لا يؤسف على زمن .

فـ «غير» فيه مرفوع بالابتداء. وقد تم الكلام بمعنى الفعل. فسد تمام الكلام، وحصل الفائدة مسد الخبر، ولا خبر في اللفظ كما قالوا: أقائم أخوك؟، والمعنى: أيقوم أخوك، فقائم مبتدأ وسد تمام الكلام مسد الخبر، ولا خبر في اللفظ.

فقيل له : قد عجبنا أن أخطأت مرةً بالصواب وجريت في توجيه

هذه المسألة على سنّ الإعراب .

(١) لأبي نواس ، وبعده :

إنما يرجو الحياة فتىً عاش في أمنٍ من المحنِ
من شواهد : ابن عقيل ٨٩ / ١ ، والخزنة ١٦٧ / ١ ، والأشموني
١٩١ / ١ ، والمجمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) في ط : «فعبر فيه» مكان : «فعرفته» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
والأسلوب

المسألة العاشرة

[في قول العرب : جئت من عنده]

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأنَّ من قضى وَطِرَا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مُهِمٌ في نظره ، لأنَّ الذي انقضى قد خرج عن حَدَّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموقع المختص بـ « من » ، كأنَّ الغرض متعلقاً به ، فاردت أن تذكر اتفصالك عن مكان يخصه ، فقلت : « مِنْ عَنْدِهِ » .

فأمَّا إذا كان الإنسان قد اعتمَدَ أثراً يريده من شخص ، فإنَّ المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده . فالحكمة تقتضي أن تقول : « إِلَيْهِ » : ولم يجز « إِلَى عَنْدِهِ » . هذه حكمة العرب .

فأمَّا سيبويه فقال : استغنو بـ « إِلَيْهِ » عن : « إِلَى عَنْدِهِ » ، كما استغنو بـ « مثل » وشبه عن « كه » ابتداءً .

[١٨٢ / ٣] / فقال الرّاد عليه

يا هذا ، كانت إصا بتك في مسألك آنفًا فلتَّهُ اغفلتها .

وجميع ما وجهت به في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول . ولم يذهب إليه أحدٌ من ذوي العقول . وذلك أن الذي ذهب إليه المحصلون من أهل هذه الصناعة هو أن الظروف التي ليست بممكّنة مثل عند ، ولدن ، ومع ، وقبل ، وبعد ، حكمُها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ ، لعدم تمكّنها ، وقلة استعمالها استعمال الأسماء .

وإنما أجازوا دخول « منْ » عليها توكيداً لمعناها ، وتقويةً له . ولما لم يَجُزْ في شيء منها أن يكون انتهاءً إلا بذكر « إلى » لم يجز دخولها عليه تأكيداً لمعناها ، كما كان ذلك في « منْ » .

وقد قدّمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البته من حروف الجر للزومهما الظرفية ، وقلة تصرّفها .

ولولا قوّة الدلالة فيها على الابتداء ، وقوّة « منْ » على سائر حروف الجر بكونها ابتداءً لكلّ غاية لما جاز دخول منْ عليها .

ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون « منْ » يراد بها الابتداء والانتهاء في مثل : رأيت الهلال من خلل السحاب ، فخلل السحاب هو ابتداء الرؤية ومتناها .

فهذا مِمَّا يدلّ على قوّة « منْ » وضعف « إلى » ، فلذلك أجازوا : منْ عنده ، ومنْ معه ، ومنْ لدنه ، ومنْ قبله ، ومنْ بعده ، ولم يجيزوا : إلى عنده ، وإلى قبله ، وإلى بعده .

فهذه الخمسة الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة
سوى منْ ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره .

وأما قولك : إن سبب ذلك هو أن « منْ قضى وطراً » إلى آخره
فهذيان المُبرّسَمين^(١) . ودعوى المُتحَكِّمين .

وذلك أنه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول :
رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه ،
وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره ، وعدت إلى
منزله لا يصح ، كما لا يصح : إلى عنده ، لأن المهم إنما هو الشخص
دون محله .

وإذا امتنع ذلك مع عنده ، فكذلك يمتنع : مع البيت والمنزل
وغيرهما .

وأما قولك : إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ،
فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه / منه احتاج إلى ذكره ،
فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان
الذي فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزم أنه لا يسقطه
عند بُعْده .

ولو قدرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول « منْ » على « عند »

(١) في القاموس : البرّسام بالكسر : علة يهُنّدِي فيها . بُرّسِمَ بالضم فهو مُبرّسَم .

وامتناع دخول « إلى » عليها صحيحٌ لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول « إلى » على قبل وبعد ، ومع ، ولدن ، وجواز دخول منٌ عليها .

وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك .

وليس الجواب عند النحوين إلا ما قدّمناه ، فافهم ذلك .

انتهت المسائل العشر



[أبيات المعاني المشكلة الإعراب]

(قال السّخاوي) في : « سفر السعادة » : من أبيات المعاني المشكلة الإعراب .

قال : ولسنا نعني بأبيات المعاني ما لم يُعلم ما فيه^(١) من الغريب ، وإنما يعنون بأبيات المعاني ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفًا لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب أو كان غريبه معلوماً . قوله :

٦١٢ = وَمِنْ قَبْلَ امْنَا وَقَدْ كَانَ قَوْمًا
يُصَلِّونَ لِلأَوْثَانِ قَبْلُ مُحَمَّدًا^(٢)

(١) في ط : « يعلم فيه » بدون : « ما » ، تحريف . صوابه من المخطوطات

(٢) نسبة الرّماني في « توجيهه إعراب أبيات ملغزة » للعباس بن مرداس السّلمي ، انظر ص / ٩٣ قال الرّماني في توجيهه :

الإيمان : التصديق ، يقال : آمن فلان بالله أي صدق به ... فنصب محمدًا ، على معنى التصديق ، فكانه قال : « ومن قبل صدقنا محمدًا » فأما نصب « قبل » فيحتمل وجهين :

أحددهما : ما حكاه أحمد بن يحيى ثعلب عن الفراء : أن العرب قد بنت : « قبل » على الفتح ... فعلى هذا يكون غاية ، وقد بني على الفتح كما يبني عند بعضهم على الضم .

والوجه الثاني : أن يريد النكرة منه ، كأنه أراد قبلًا ، ثم حذف التنوين مضطراً فعل هذا يصح »

نصب محمداً بامنا ، لأنه بمعنى صدقنا محمداً .

وقيل : بإسقاط الخافض . وهذا أحسن .

وقوله :

٦١٣ = لقد قال عبد الله شرّ مقالةٍ

كفى بك يا عبد العزيز حسيبها^(١)

عبد الله مثني حذف نونه للإضافة ، وألفه لالتقاء الساكنين .

وعبد منادي مرخم عبدة^(٢) . ثم ابتدأ فقال : العزيز حسيبها ، كما
تقول : الله حسيبك . انتهى .

[الإشكال في قوله تعالى : وروح « منه »]

في تفسير الشعبي كان لهارون الرشيد غلامًّا نصراويًّا جاماً
لخصال الأدب ، وكان الرشيد يحاوله ليسلِّم ، فرأى فألح عليه يوماً ،

(١) انظر « توجيه إعراب أبيات ملغزة للرماني / ٤٣ » .

(٢) في نسخ الأشباه : « عبده » بالباء صوابه : « عبدة » ببناء التأنيث والتصويب
من « توجيه إعراب أبيات ملغزة . . . » حيث قال : « فإن « عبد » مرخم
من : « عبدة » وقد حذف الماء ، وأبقى الدال مفتوحة يدلّ عليها ، كما
تقول : يا طلّاح أقبل ، ترخييم طلحة .

قال الرماني : وتفسیر المعنى : لقد قال عبدان الله شرّ مقالة كفى بك يا عبد ،
العزيز حسيبها^(١)

وشرّ مقالة : نصب على المصدر لإضافته إليه ، وإن لم يكن مصدرًا .

فقال : إنَّ في كتابكم حُجَّةٌ لما انتَحِلْتُ ، قولُهُ تعالى : « وكلمته ألقاها إلى مَرِيمَ ورُوحُ مِنْهُ »^(١)

فدعى الرَّشِيدُ الْعُلَمَاءَ ، وسَأَلَهُمْ عَنْ جَوَابِهَا ، فَلَمْ يَجِدْ فِيهِمْ مِنْ يُزِيلُ الشُّبُهَةَ .

فَقَيْلَ لَهُ : قَدِيمٌ حُجَّاجٌ خَرَاسَانٌ وَفِيهِمْ عَلَيَّ بْنُ الْحَسِينِ بْنَ وَاقِدٍ إِمامٌ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ ، فَدَعَاهُ وَذَكَرَ لَهُ النَّصْرَانِيَ الشُّبُهَةَ ، فَاسْتَعْجَمْ عَلَيْهِ الْجَوابُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنْ هَذَا الْخَبِيثَ يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا ، وَلَمْ يُخْلِ اللَّهُ كِتَابَهُ عَنْ جَوَابِهِ ، وَلَمْ ١٨٤ [يَحْضُرْنِي] الْآنَ . وَلَلَّهِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَطْعُمُ / حَتَّى آتِيَ بِجَوَابِهَا ؟ ثُمَّ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَيْتًا مَظْلَمًا ، وَانْدَفَعَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَبَلَغَ مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ : « وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ »^(٢) ، فَصَاحَ : افْتَحُوا الْبَابَ ، فَفَتَحَ وَقَرَأَ الْآيَةَ عَلَى الْغَلامَ بَيْنَ يَدَيِ الرَّشِيدِ ، وَقَالَ : إِنْ كَانَ قَوْلُهُ : « وَرُوحٌ مِنْهُ » يُوجِبُ كَوْنَ عِيسَى بَعْضًا مِنْهُ ، فَيُجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ بَعْضًا مِنْهُ .

فَانْقَطَعَ النَّصْرَانِيُّ ، وَأَسْلَمَ ، وَفَرَحَ الرَّشِيدُ ، وَأَعْظَمَ جَائِزَةَ عَلَيَّ بْنَ وَاقِدٍ . رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) النساء / ١٧١

(٢) الجاثية / ١٣

[حل معنى أبيات لمسافر العبسي مشكلة المعنى]

وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له ، .

قال : من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبي إلى بعض الحكام بقوص^(١) وقد جرى كلام في مسألة نحوية جواباً عنها كان سيدنا متع الله برకته علمه وعمله ، ومنحه راحتي طاعته وأمله ، في بارحته^(٢) التي أشراق دجاهها بأسرته^(٣) ، ووضح سناها بغرته ، نثر من جوهر فضله الشفاف ، ودره الذي لم يلجم حشا الأصداف ، وضوع من عرف علمه الذي هو أضوع من عنبر المستاف^(٤) ، ونشر من أردية لفظه كُلّ رقيق الحاشية معلم الأطراف ، وسائل عن أبيات مسافر العبسي .

(١) قوص : بلدة في صعيد مصر

(٢) البارحة : أقرب ليلة مضت .

(٣) الأسارير : محسن الوجه الخدآن والوجنتان .

(٤) من سوف إذا شم ، كما في القاموس

٦١٤ = قد سالم الحياتُ منه القدَمَا

الأفعوان والشجاع الشجعماً^(١)

وذاتُ قرنينِ ضمُوزاً ضيرْزاً

عن ناصب (الأفعوان) و (الشجاع)، ورافع (الحيات) و (ذات) .

وما معنى ضموز وضرزم؟ فسقياً لفضيلته التي نورَ كمامها .
واشتد ثمامها، وأمطر غمامها، واشتمل على الفضل بلوها وختامها .

أماُّ الحيات ففاعل، والأفعوان والشجاع بدل منه، وهو منصوب
اللفظ .

فإن قيل : كيف يكون بدلًا ، ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه

(١) في الدرر ٦/٣ ذكر أن الشاهد من أرجوزة قيل : إنها لأبي حيَان الفقعيَّ ،
وقيل : لمساور بن هند العبسيَّ ، وقيل : للتدمرىَّ ، وقيل : لعبد بنى
الحسناس .

وهو من شواهد : سيبويه ٤٥١/١ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف
٦٩/٣ ، والمغني ٧٨١/٢ ، والعيني ٤/٨٠ ، والأشموني ٣/٦٧ ، والهمع
والدرر رقم ٦٤٣ ، واللسان : « شجعم »
وفي المنصف ٣/٢٢٧ ، قال الشنتمريَّ : وصف رجلًا بخشونة القدمين ،
وغلظ جلدتها ، والحيات لا تؤثر فيها .

والأفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : ضرب من الحيات .
والشجعم : الطويل . وذات قرنين : ضرب منها أيضًا والضموز : الساكنة
المطرقة التي لا تصفر خيشها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثباً .
والضرزم : المسنة ، وذلك أخبت لها ، وأوجى لسمها . ويقال : الضرزم :
الشديد .

في إعرابه ، وقد قلتم : إن **الحيّات** مرفوع وهذا منصوب .

قلنا : كلّ واحد من **الأفعوان والشّجاع** فيه معنى الفاعلية والمفعولية / فال**حياتُ** ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعلية ، وانتصب [٣ / ١٨٥] **الأفعوان والشّجاع** بما فيهما وفي **الحيّات** من معنى المفعولية .

وإنما قلنا : إنَّ كلاًّ منهما فاعل ومفعول ، لأن لفظ « سالم » يقتضي الفاعلية مِنْ فاعلُتُه ، فلزم أن يكون كُلُّ منهما فاعلاً بما صدر من فعله ، مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأن **الحيّات** سالت القدم ، وسالتها ، فلم تطأها ، فالحياة فاعلة مفعولة ، والقدم فاعلة مفعولة ، فجاز أن يُحمل اللّفظ في **الأفعوان والشّجاع** على ما فيهما وفي **الحيّات** من معنى المفعولية . وصحّ به معنى المفعولية ، وصحّ به معنى البدل .

وأما ذات قرنين فارتفع بالعطف على لفظ **الحيّات** ، ولو انتصب لجاز .

وأما ضمُوزاً فهو الساكت وضرزماً فهو الصلب ، وهما حالان .

[بيت إعرابه مشكل للحريري]

قال الصلاح الصفدي^(١) :

اختللت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان في قول أبي القاسم الحريري^(٢) :

٦١٥ = فلم يزُل يبتَرَ دهرُه
ما فيه من بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبٍ^(٣)

فذهب هو في إعراب قوله : « ما فيه » إلى أنه في موضع نصب على أنه مفعول ثانٍ .

وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتتمال من الهاء التي في قوله : « يبتَرَه » .

فكتب شرف الدين ق Kia من (صفد) وجهزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزملكانى :

(١) هو خليل بن أبيك بن عبد الله الأديب صلاح الدين الصفدي أبو الصفا ، ولد سنة ٦٩٧ تقريباً ، ومات بدمشق في ليلة عاشر شوال سنة ٧٦٤ هـ . وانظر ترجمته في مقدمة كتابه : الغيث المُسجّم في شرح لامية العجم - طبع دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . وما يجدر ذكره أنه ليس له ترجمة في البغية .

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري ولد في حدود سنة ٤٤٦ هـ . ومات بالبصرة في سادس رجب سنة ست عشرة وخمسيناتة . انظر البغية ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) انظر حاشية يس ٢ / ١٥٨ .

وهي : ما تقول السادة علماء الدهر ، وفضلاء هذا العصر - لا بِرْحُوا
لطالب العلم الشَّرِيف قبلة .

وموطن السؤال ومحله في رجلين تجادلا في مسألة نحوية ، وهي
في بيت من المقامات الحريرية وهو :

فلم يزل يبتره دهره
ما فيه من بطش وعود صليب
ذهبا إلى أن معنى يبتره : يسلبه . وكل منهما وافق في هذا مذهب
خصمه مذهب^(١) .

وموطن سؤالهما الغريب إعراب قوله : «ما فيه من بطش وعود
صليب» / لم يختلفا في نصبه ، بل خلفهما فيما انتصب به ، [٣ / ١٨٦]
فذهب أحدهما : إلى أنه بدل اشتتمال من الهاء المنصوبة في
«يبتره» . وله على ذلك استدلال .

وذهب الآخر : إلى أنه مفعول ثان ليبتره . وجعل المفعول الهاء
واختلفا في ذلك وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة ، فقد اضطرا
في ذلك إلى المسألة . فكتب الشيخ كمال الدين :

(١) في بعض النسخ المخطوطة ياسقاط : مذهب ، على معنى : «وكل منها وافق
مذهب خصميه ، والمعنى على بقاء «مذهب» : كل منها وافق مذهب مذهب
خصمه .

[الجواب]

الجواب . الله يهدى إلى الحق .

كل من المختلفين المذكورين قد نهج صواب ، وأتى بحكمة وفصل خطاب ، ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح ، ولكن النظر إنما هو في الترجيح .

وجعل ذلك مفعولاً أقوى توجيهًا في الإعراب ، وأدق بحثاً عند ذوي الألباب .

أما من جهة الصناعة العربية ، فلأن المفعول متعلق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنية ، والبدل مبين لكون الأول معه مطرحاً في النية .

وهذا الفعل بهذا المعنى متعدٌ إلى مفعولين ، «وما فيه من بطش» هو أحد ذينك الاثنين ، ثلاً يفوت متعلق الفعل المستقل ، والبدل بيان يرجع إلى توكيده بتأسيس المعنى مُخلٍ^(١) .

(١) ذكر يس في حاشيته ٢ / ١٥٨ هذا الشاهد تعليقاً على قول التوضيح وشرحه التصريح في بدل الاشتغال أنه بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتغالاً بطريق الإجمال كأعجببني زيد علمه أو حسنـه أو كلامـه ، ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمـه وحسنـه بطريق الحقيقة وكذلك : سرقـ زيد ثوـبه أو فـرسـه ، فإن زـيداً مـسروـقـ مـجازـ ، والثـوبـ =

وأما من جهة المعنى ، فلأن المقام مقام تشكٌ ، وأخْلُب بالقلوب .

وتمكن هذا المعنى أقوى ، إذا ذُكر ما يُسلِّب منه مع بيان أنه المسلوب ، فذِكْرُ المسلوب منه مقصودٌ ذكر ما سُلِّب ،

وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يَخْفَى على ذوي الأرب .

ووراء هذا بسْطٌ لا تحتمله هذه العُجالة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال الصلاح الصفدي : لا اعلم أحداً يأتى بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو ، وبغوامض علْمَيْ المعاني والبيان ، ودُرْبَتَه بصناعة الإِنشاء .

[فائدة من مقامات الحريري]

قال القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى .

ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات سأله ابن يعيش التحوي زيد بن

= والفرس مسر وقان حقيقة .

علق ياسين على قوله : « وكذلك سرق زيد ثوبه » قائلًا « وكذلك سُلِّب زيد ثوبه كما مثل به جمع . منهم صاحب تلخيص المفتاح واعتبره البهاء السبكي . وحاصله أن سلب يتعدى لفعولين فجعل ثوبه بدلاً يقتضي حذف المفعول الثاني ، وأن التقدير : مثلاً : سلب زيد ثوبه بياضه ، وذلك مُخلٌّ بالمعنى المقصود من الكلام ، وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعون النصر عن ابن الزملکانی « ثم ذكر بيت الحريري : فلم يزل يبتز » الخ .

الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامات العاشرة: «حتى إذا للأأ الأفق ذَنْبُ السرّحان ، وأن ابلاجُ الفجر وحان^(١)»: ما يجوز في قوله: الأفق ذَنْبُ السرّحان من الاعراب؟

فأشكّل عليه الجواب. حكى ذلك ابن خلّكان، وذكر أن البندّهي^(٢) [١٨٧ / في شرح المقامات جوز رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه.

قال ابن خلّكان: ولو لا خوف الإطالة لأوردت ذلك . قال والمختار نصب الأفق ، ورفع الذنب .

قال ابن السبكي : وقال الشيخ جمال الدين بن هشام ومن خطّة نقلت :

كان رفعهما على حذف مفعول «الأأ» وتقدير «ذَنْب» بدلاً أي حتى إذا للأأ الوجود الأفق ذَنْبُ السرّحان ، وهو بدل اشتتمال . ونظيره سُرِق زيد فرسه

(١) انظر شرح مقامات الحريري للشريشى ١ / ٣٤٢ . المقامات العاشرة ، وذنب السرّحان : هو الفجر الكاذب . والسرّحان : الذئب ، شبيه ضوءه بذنبه .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود بن أحمد بن الحسين بن مسعود المعوادي ، أبو سعيد البندّهي : نسبة إلى : «بنج ديه» بخراسان . من تصانيفه : شرح المقامات ، ولد ليلة الثلاثاء أول ربيع الآخر سنة ٥٢٢ هـ ، ومات بدمشق ليلة السبت تاسع عشرين من ربيع الأول سنة ٥٨٤ هـ . انظر البغية ١/١٥٨ .

ويُضعفه أو يرده عدم الضمير

وقد يقال: إن أَل خلف عن الإِضافة أي ذنب سرحانه.

ومثله: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارِ ﴾^(١) أي ناره ، أو على حذف الضمير كما قالوا في الآية أي ذنب السرحان فيه ، والنَّار فيه.

وأمّا نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى ، والأفق مفعول به ، وذنب بدل منه أي لَا إِلَهَ إِلَّا ذَنْبُ السرحان ، أي سرحانه ، أو السرحان فيه .

ورفع الذنب ونصب الأفق واضح

وعكسه مشكّل جدًا إذ الأفق لا ينور الذنب ، نعم إن كان تجويزه على أنه من باب المقلوب اتجه ، كما قالوا: كسر الزجاجُ الحَجَرَ^(٢) ، وخرق الثوبُ المسمَّارَ لَا من اللبس .

هذا ما قيل فيه - والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمأب .

(١) البروج / ٤ ، ٥

(٢) انظر هذا الإشكال في حاشية يس ٢ / ١٥٨

[مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنباري]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنباري^(١) - رحمه الله
سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النصب في
نحو قول القائل: فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار.

وقوله : الإِعْرَابُ لغةً : البيان، واصطلاحاً : تغيير الآخر لعامل.

والدليل لغةً المرشد.

والإِجمَاعُ لغةً : العزم.

والسَّنَةُ لغةً : الطريقة.

وقوله : يجوز كذا خلافاً^(٤) لفلان.

وقوله : وقال أيضاً.

وقوله : هَلْمَ جَرَأَ.

وكل هذه التراكيب^(٢) مشكلةٌ ولست على ثقة من أنها عربية ، وإن

(١) في ط : « الأنباري » بالضاد ، تحريف واضح .

(٢) في ط : « إخلافاً » تحريف .

(٣) في ط : « تراكب » ، تحريف ،

كانت مشهورةً في عُرف الناس . وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له . ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي علياً ، ولا يُبرد غليلاً .

وها أنا مورداً في هذه الأوراق ما تيسّر لي معذراً بضيق الوقت ، وسُقْمُ الخاطر . وما توفيقني إِلَّا بالله ، عليه توكلت ، واليه أُنِيب . / ١٨٨ / ٣]

[فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار]

أما قوله : فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار فمعناه : أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأن عدم ملكه الدينار أولى من عدم ملكه الدرهم ، وكأنه قال : لا يملك درهماً ، فكيف يملك ديناراً ؟

وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع . وأنشد عليه :

٦٦ = قَلَّمَا يَبْقَى عَلَى هَذَا الْقَلْقَ صَخْرَة صَمَاء فضلاً عن رَمْقَ الرَّمْق : بقية الحياة . ولا تستعمل فضلاً هذه إِلَّا في التَّفَيْ و هو مستفاد من البيت من : « قَلَّمَا » .

قال بعضهم : حدث لـ « قَلَّ » حين كُفت بـ « ما » إِفادة التَّفَيْ ، كما حدث لـ المكسورة المشددة حين كُفت إِفادة الاختصاص .

قلت : وهذا خطأ ، فإن قَلَّ تستعمل للتفي قبل الكف . يقال : قَلَّ أحدٌ يعرف هذا إِلَّا زيد ، بمعنى لا يعرف هذا إِلَّا زيد ، ولهذا تستعمل مع « أحد » .

وصح إبدال المستثنى وهو بدل إما من « أحد » أو من ضميره .

(على) في البيت للمعية مثلها في قوله تعالى : (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم)^(١) ، « الحمد لله الذي وهب لي على الكبير إسماعيل وإسحاق »^(٢) ، وانتساب « فضلاً » على وجهين محكّيين عن الفارسي .

الأول : أن يكون مصدراً لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعت للنكرة .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور .

هذا خلاصة ما نقل عنه ، ويحتاج إلى بسط يوضّحه .

اعلم أنه يقال : فَضْلُّ عَنْهُ وَعَلَيْهِ بِمَعْنَى زَادَ .

فإن قدرته مصدراً بتقدير : لا يملك درهماً يفضل فضلاً عن دينار ، فذلك الفعل الممحذف صفة لـ « درهماً » . كذا حكى عن الفارسي .

ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً على ما سيرأني تقريره .

(١) الرعد / ٦

(٢) إبراهيم / ٣٩

نعم، وجْه الصّفَة أقوى ، لأن نعت النكرة كيف كان أقيس من
مجيء الحال منها .

وإن قَدْرَتِه حالاً ، فصاحبها يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون ضمير المصدر مخدوفاً أي لا يملكه أي لا
يملك المِلْك على حد قوله : /

٦١٧ = * هذا سُرَاقةُ للقرآن يَدْرُسُهُ^(١) *

: (١) غامه :

* والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِبْ *

وهذا الشاهد من أبيات سيبويه ١ / ٤٣٧ التي لم يُعرف قائلها، وهو أيضاً من
شواهد : الخزانة ١ / ٢ ، ٢٢٧ ، ٣٨٣ / ٣ ، ٥٧٢ / ٤ ، ١٧٠ ، والهمم
والدرر رقم ١١١٩ .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على مجيء الماء مفعولاً مطلقاً . وهذا الضمير
راجح للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن لثلا يلزم
تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معًا .

وذكر الدرر اللوامع : أن الأعلم قال : هجا هذا الشاعر رجلاً من القراء
نسب إليه الرياء ، وقبول الرُّشا ، والحرُّص عليها . ونقد البغدادي في الخزانة
رأى الدمامي الذي سطَّرَ في الحاشية الهندية حيث ذكر « أن هذا البيت من
ال مدح لا من الهجاء ، وظنَّ أن سراقة هو سراقة بن جعْشُم الصَّحابيَّ مع أنه في
البيت غير معلوم من هو؟ وحرَّف فيه تحريرات ثلاثة :

الأول : الرُّشا بضم الراء والمقصورة جمع رُشوة . قال هو بكسر الراء مع المدّ :
الحبل ، وقصره للضرورة ، وأنته على معنى الآلة . وكلامه هذا على حدّ :
« زناه فحدة » [يقصد الشنقطي بهذه العبارة : أنه اتهمه بارتكاب الزنى ، =

أي يدرس الدرس إذ ليس الضمير للقرآن ، لأنَّ اللام متعلقة بيدرس ، ولا يتعدى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في : زيداً ضربته تقدير عامل على الأصح .

وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو قوله : ساروا سريعاً أي ساروه ، أي ساروا السير سريعاً .

وليس سريعاً عندهم نعتاً المصدر ممحذف لالتزام العرب تنكيره ، ولأنَّ الممحذف لا يُحذف إلا إن كانت الصفة مخصصةً بجنسه ، كما في : رأيت كاتباً أو حاسباً أو مهندساً ، فإنها مخصصة بجنس الإنسان .

ولا يجوز رأيت طويلاً : ورأيت أحمر .

وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه .

الثاني : أن يكون قوله : درهماً حالاً .

= ثم أقام عليه الحدّ ، أي أن كلامه هذا يشبه من اتهم إنساناً بالزنّى ، ثم أقام عليه الحدّ [] .

والثاني : أن قوله : « يلْقَهَا » بفتح الياء من اللّقى ، وقد ضبطه بضم الياء من الإلقاء .

والثالث : أن قوله : « ذِيْب » بكسر الذال والممزة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف . وهو صحفه ذنباً بفتح الذال والنون » .

ونقد البغدادي معنى البيت الذي سطّره الدماميني في الحاشية الهندية ، مبيناً أنه معنى غير مراد . وانظر لهذا النقد في الدرر اللوامع ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

فإن قلت : كيف^(١) جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وإن لم يُمْكِن الابتداء بها . ومن أمثلته : « فيها رجل قائمًا » . ومن كلامهم : « عليه مائة بيضًا » . وفي الحديث : « وصلى وراءه قوم قياماً » .

وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوغ فلها هنا مسوغان :

الأول : كونها في سياق النفي ، والنفي يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها .

الثاني . ضعف الوصف . ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجئها من النكرة .

فال الأول : كقوله تعالى : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِبَةِ وَهِيَ خَاوِيَةً »^(٢) .

وقول الشاعر :

٦١٨ = مضى زَمْنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
فَهَلْ لَيْ إِلَى لِيلَى الْفَدَاءِ شَفِيعٌ^(٣)

(١) في ط : « كف » مكان : « كيف » ، تحريف ظاهر .

(٢) البقرة / ٢٥٩ .

(٣) نسب إلى مجذون بنى عامر . انظر ديوانه ١٩١ / وهو من شواهد : المغني ٢ /

فإن الجملة المقوونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشريَّ .

وكقولك : هذا خاتمٌ حديداً عند من أعربه حالاً ، لأن الجامد المحسن لا يوصف به .

والثاني ، كقولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، فإنَّ الوصف

[١٩٠ / ٢] بالمصدر / خارجٌ عن القياس .

فإن قلت : هلا أجاز الفارسيَّ في « فضلاً » كونه صفةً لـ « درهماً » .

قلت : زعم أبو حيَّان : أن ذلك لا يجوز؛ لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة ، لكثرة ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا .

قال : وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

قلت : هذا كلام عجيبٌ ، فإن القائل بالتأويل الكوفيُّون ، و يؤولون عدلاً بعادل ، و رضى بمرضى . وهكذا يقولون في نظائرها .

= ٧٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى / ٨٤٢ ، ويدرك السيوطى في شرحه لشواهد المغني أنه لقيس بن ذريع ، وتمامه في روايته .

* فهل إلى لبني الغدة شفيع *

وهو أيضاً من شواهد الهمع والدرر رقم ٩٣٤ .

(١) « لا يجوز » سقطت من ط .

والقائل بالتقدير البصريّون ، يقولون : التقدير : ذو عدل ، وذو رضيّ .

وإذ كان كذلك فمن المحققون ؟

ثم اختلف النقل عن الفريقين . والمشهور أن الخلاف مطلقٌ .

[وقال ابن عصفور وهو الظاهر - : أن الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير ، وهذا الذي]^(١) قاله ابن عصفور: هو الذي في ذهن أبي حيّان ، ولكنه نسي فتوهم أن ابن عصفور قال: إنه لا تأويل مطلقاً، فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوهم .

والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يُجز في « فضلاً » الصفة ، لأنَّه رأه منصوباً أبداً ، سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسي .

وأمّا تنزيله على المعنى المراد فعسر . وقد خرّج على أنه من باب قوله :

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

٦١٩ = * عَلَى لَا حَبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ^(١)

ولم يذكر أبو حيّان سوى ذلك . وقال : قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفتة ، فيقولون : ما قام رجل عاقل ، أي لا رَجُلٌ عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطريق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهدایة به ، أي لا منار لهذا الطريق فيهتدى به .

وقال الأفوه الأودي :

٦٢٠ [١٩١] = بِمَهْمَمِهِ مَا لَأَنِيسَ بِهِ حِسْنٌ فَمَا فِيهِ لَهُ مِنْ رَسِيسٍ^(٢)

(١) يقال : لحب الطريق يلحب لحوباً : وضح . ومنه قول أم سلمة لعثمان رضي الله عنه : « لا تعف طريقاً كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لحبها ، أي أوضحها ، ونهجها .

وعن الليث : طريق لاحب ولحب ، وملحوب إذا كان واضحاً . انظر : اللسان : « لحب »

والشاهد لامرئ القيس . انظر ديوانه / ٩٥ وقام الشطر .

* إذا سافه العودُ النباطيُّ جرّاجَرا *

وسافه : شمه . والعود: الجمل المسن ، والنبطي الضخم ، ونسبة إلى النبط ، وهم قوم كانوا يتزلون بين العراقين ، وجرجر : رغا وضج . انظر هامش الديوان ومطلع القصيدة التي منها الشاهد .

سمالك شوق بعدما كان أقصرًا وحلّت سليمى بطن فوً فعرعا

قالها حين توجه إلى قيس مستجدًا على بني أسد .

(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي / ١٨ ضمن مجموعة الطرائف الأدبية، وانظر أمالى القالى ١٢٤ ، ١٢٥ وفي نسخ الأشباه : « بِمَهْمَمِهِ مَا لَأَنِيسَ »

لا يريد أنّ بهذا القفر أنيساً لا حِسّ له ، إنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ .

وعلى هذا خُرّج : « فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفاعةُ الشَّافِعِينَ »^(١) أي لا شافع لهم ، فتنفعهم شفاعته : و « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَحْافًا »^(٢) أي لا سؤال فيكون إلحاضاً .

قال وعلى هذا يتخرّج المثال المذكور أي لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له . وإذا انتفى مِلْكُه لدرهم كان انتفاء مِلْكِه للدينار أولى .

قلت : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير فيه ، فإن الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين ، وقاعدتين متباينتين ، أميز كلاًًاً منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أن التخريج المذكور لا يتأتّي على شيء منهما .

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تصدّق مع وجوده تصدق مع عدمه . فإذا قيل : ما جاءني قاضي

* بلا النافية وفي الديوان : * بهمه ما لأنيس به *

وهو من قصيدة مطلعها :

أَمَا تَرَىْ رَأْسِيْ أَزْرِيْ بِهِ مَأْسُ زَمَانِ ذِيِّ اِنْتِكَاسِ مَؤْوسِ
قال أبو زيد : رسمت عنه حديثاً أرسوه رسواً : حدثت عنه .

(١) المدثر / ٤٨

(٢) البقرة / ٢٧٣

مكة ، ولا ابن الخليفة صَدَّقَت القضيَّة ، وإن لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابن .

وهذه القاعدة هي التي يتخرّج عليها : « فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفاعة الشَّافِعِينَ » ، وبيت امرئ القيس ، فإن شفاعة الشافعيين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيمة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم ، لأنه لا يأذن في ما لا ينفع ؛ لتعاليه عن العَبَث ، ولا يشفع أحدٌ عند الله إذا لم يأذن الله له : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(١) .

وكذلك المنار غير موجود في اللاحِب المذكور ، لأن المراد التمدح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ، ويهدى به ، فغرضه إنما تعلق بنفي وجود ما يهدى به في تلك الطريق التي سلكها ، لا بنفي وجود الهدایة عن شيء فيها للاهتداء به .

وأمّا قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ، ولا منار فيهتدى فليس بشيء ، لأن النفي إنما يتسلط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنهم لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهّمُوا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا .

وفرق بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه ، وقولنا :

[١٩٢] إن الكلام اقتضى عدمه . /

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو : ما جاءني رجل شاعر يحتمل وجهين .

أحدهما : أن يكون نفي المسند باعتبار المقيد ، فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رَجُلٍ ما غير شاعر ، وهذا هو الاحتمال الراجح المبادر ، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكن زيادةً في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد .

الثاني : أن يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل . وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلاّ للدليل ، فلا مفهوم حينئذ للتقيد ، لأنّه لم يذكر للتقيد ، بل ذكر لغرضٍ آخر ، كأن يكون المراد مناقضة من ثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءكِ رجل شاعر ، فأردت التنصيص على نفي ما ثبته ، وكأن يراد التّعريض كما أردت في المثال المذكور أن تُعرّض بمن جاءه رجلٌ شاعر .

وهذه من القواعد التي لم يتخرّج عليها : « لا يسألون الناس إلحاضاً » ، فإن الإلحاف قَيْدٌ في السؤال المنفي .

والمراد من الآية - والله أعلم - نفي السؤال البّتة بدليل : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ »^(١) والتّعفّف لا يجامع

(١) الآية بتأمها : للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً =

المسألة ، ولكن أريد يذكر الإلحاد - والله أعلم - التّعريض بقوم ملحفين توبخاً لهم على صنيعهم ، أو التّعرض بجنس الملحفين وذمّهم على الإلحاد ، لأن النّقيض للوصف الممدوح مذموم .

والمثال المبحث فيه متخرج على هذه القاعدة فيما زعموا ، فإن « فضلاً » مقيد للدرّهم ، فلو قدر النفي مُسْلطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرّهم ، ولكنه لا يملك الدينار .

ولما امتنع هذا تعين الـ *الحمل* على الوجه المرجوح ، وهو تسلیط النفي على المقيد ، وهو الدرّهم ، فينتفي الدينار ، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثـر ، فإن المراد بالدرّهم ليس الدرّهم العـرفـي ، لأنـه يجوز أن يملك الدينار من لا يملـكـهـ ، بلـ المراد ما يساوي من النقـود درـهمـاً ، فـهـذا توجـيهـ التـخـرـيجـ .

وأـماـ الـاعـتـراضـ عـلـيـهـ فـمـنـ جـهـةـ أـنـ القـيـدـ لـيـسـ نـفـسـ الـدـيـنـارـ حـتـىـ يـصـيرـ الـمـعـنـىـ : لـاـ يـمـلـكـ دـرـهـمـاـ فـكـيـفـ دـيـنـارـاـ؟ـ وـإـنـماـ القـيـدـ قـوـلـهـ : فـضـلاـ [١٩٣ / ٣] عنـ دـيـنـارـ وـالـكـلـامـ لـمـ / يـسـقـ لـنـفـيـ مـلـكـ الزـائـدـ عـنـ الـدـيـنـارـ بلـ لـنـفـيـ مـلـكـ الـدـيـنـارـ نـفـسـهـ .

= في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغبياء من التعقّف تعرفهم بسياهـمـ ، لا يسألون الناس إلـهـافـ ، وما تـنـفـقـواـ منـ خـيـرـ فإنـ اللهـ بهـ عـلـيمـ » الـبـقـرةـ . ٢٧٣ /

ثم يلزم عن ذلك انتفاء مِلْك ما زاد عليه .

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذفُ كثير وتغيير حصل بالإشكال بسببه .

وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر ، قال : أيملك فلان ديناراً ؟ أو ردًا على مُخْبِر ، قال : فلان يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلان لا يملك درهماً . ثم استأنف كلاماً آخر ، ولد في تقاديره وجهان :

الأول : أن يقال : أخبرتك بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادةً عن دينار ، وأخبرت بملك له ، ثم حذفت جملة : أخبرتك بهذا ، وبقي معمولها ، وهو « فضلاً » كما قالوا : « حيئذ الآن » بتقدير : كان ذلك حيئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كُلّ منهما معمولهما ، ثم حذف مجرور « عن » ، وجار دينار ، وأدخلت « عن » الأولى على الدينار ، كما قالوا : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيد ، والأصل : مِنْهُ في عين زيد ، ثم حذف مجرور « مِنْ » وهو الضمير ، وجار العين وهو « في » ، ودخلت « مِنْ » على العين .

الثاني : أن يُقدّر فضل انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه .

ومعنى ذلك أن يكون حال هذا المذكور في النفي معروفةً عند الناس ، والفقير إنما ينفي عنه في العادة مِلْكَ الأشياء الحقيقة لا ملك الأموال الكثيرة ، ففوق نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضلٌ عن وقوع نفي الدينار عنه ، أي أكثر منه .

(فضلاً) على التقدير الأول حال ، وعلى الثاني مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسيّ ، لكن توجيه الإعرابين مخالفٌ لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالفٌ لما ذكروا ، لأنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجّهت ، لا على ما وجّهوا .

ولعل من لم يقوُ أنسه بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيها ذكرت ، بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

[١٩٤] ٦٢١ = إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الأَسْنَةَ مَرْكَبٌ فَلَا رَأْيَ لِمَنْحَاجٍ إِلَّا رُكُوبُهَا /

وقد بيّنت في التوجيه الأول : أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم .

قال أبو الفتح : قال لي أبو علي : مَنْ عَرَفَ أَلِفَ ، ومن جهل استوحش .

[الإعراب لغة البيان]

وأما الإعراب لغة البيان ونحوه فيتبارد إلى الذهن فيه أوجه
أحدهما : وهو أقربها تبادراً أن يكون على نزع الخافض ،
والاصل الإعراب في اللغة : البيان .

ويشهد لهذا أنهم قد يصرّحون بذلك أعني بأن يقولوا : الإعراب
في اللغة : البيان .

وفي هذا الوجه نظر من وجهين .

الأول : أن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ،
 واستعمال مثل هذا التركيب مستمرٌ في كلام العرب .

الثاني : أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التّنكير . ولو كانت على
إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ،
 كما بقي التعريف في قوله :

٦٢٢ = * تمرّون الدّيار ولم تعوجوا^(١) *

(١) لجرير ، تمامه :

* كلامكمُ على إِذْن حرامُ *
وصدره في الديوان مختلف ، فقد جاء برواية :
* أَنْصُون الرسوم ولا تُحْيَا *

وأصله ، تمرّون على الديار ، أو بالديار .

وقد يزداد على هذين الوجهين وجهان آخران :

أ - أنه ليس في الكلام ما يتعلّق به هذا الخافض^(١) .

ب - أن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلّقاً به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه .

فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجُر النصب .

ومن هنا كان خطأ قول الكوفيّين في - «ما زيد قائماً» : إن «ما» النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع «زيد» على أنه مبتدأ ، ونصب «قائماً» على إسقاط الباء .

وهذا الوجهان لو صَحَا لاقتضياً أن لا يجوز الإعراب في اللغة :

= والشاهد من قصيدة مشهورة مطلعها .
متى كان الخيام بذى طلوج سُقِيتِ الغيث أيتها الخيام
انظر الديوان / ٤٦ .

من شواهد : ابن يعيش / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والمقرب / ١ / ١١٥ والمعنى
١ / ١٥٣ ، ٥٢٦ ، العيني / ٢ / ٥٦٠ ، والخزانة / ٣ / ٦٧١ .
والهمع والدرر رقم ١٤٠١ .

(١) في ط : «الحاطط» مكان : «الخافض» ، تحرير واضح .

البيان ، ولكن نجيزه على التعليق بأعني مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر. والفصل بالجملة الاعترافية جائزً اتفاقاً.

فإن قلت : هلاً قدرت الجار الممحذوف أو المذكور متعلقاً
بالجزء المؤخر / عنه فإنّ فيه معنى الفعل ؟

[١٩٥ / ٣]
قلت : لفساده معنى وصناعة ، أمّا معنى ، لأنّه يصير المعنى :
الإعراب **البيان** الحاصل في اللغة ، لا البيان الحاصل في غير اللغة ،
وليس المرادُ هذا .

وأمّا صناعة ، لأنّ البيان ، ونحوه مصادر ، ولا يتقدم على
المصدر معموله ، ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول الحماسيّ
٦٢٣ = **وبعض الحال عند الجهة ل لِذلَّة إذ عان**^(١)
إنّ اللام متعلقة بإذعان محذوف أبدل منه الإذعان المذكور ،
وليس متعلقة بالإذعان المذكور

فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنّصب ، ولم

(١) للفند الزماني .

من شواهد : الأشموني ٢ / ٢٩١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٦٤ ، وانظر
شرح ديوان الحماسة ١ / ٣٨ .

يُجَوِّزُوا في الجار بالحذف ، فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد.

فإن قلت : هَبْ أن هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغة المرشد .

قلت : بل يمتنع ، لأن اسم الفاعل صلة الألف واللام ، أي الدليل الذي يرشد ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفاً ، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى : «وكانوا فيه من الزاهدين»^(١) ، «إني لِكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ»^(٢) . «إني لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ»^(٣) «ولَوْ قَدَرْنَا ، أَلْ» في ذلك لمحض التعريف ، كما يقول الأخفش لم نخلص من الإشكال الثاني ، وهو فساد المعنى ، إذ المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة ، لا الذي يرشد في غير اللغة

وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرًا امتنع فيباقي ، لأن هذه الأمثلة باب واحد .

فإن قلت : قدر التعليق بمضارف محوذف أي : تفسير الإعراب في اللغة البيان ، كما قالوا : «أنت مني فرسخان» على تقدير : بعده متى فرسخان . وقدر في مثلها في قولهم : «الاسم» ما دل على معنى

(١) يوسف / ٢٠

(٢) الأعراف / ٢١

(٣) الشعراة / ١٦٨

في نفسه» أي مادَّ على معنى باعتبار نفسه ، لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم ، وهو المُسمَّى موجوداً في لفظ الاسم وهو محال ، ولهذا يكون المعنى : شرح الإعراب [١٩٦ / ٣] / باعتبار اللُّغة البِيَان .

قلت : هذا تقديرٌ صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأوَّلان ، وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس ، وأن التزام التَّنْكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً ، وحينئذ فلا يشكل التزام تَنْكيره ، ولكنه ممتنعٌ من جهة أن التمييز ، إما تفسيرٌ للمفرد كرطل زيتاً أو تفسير للنسبة كطاب زيد نفساً . وهنا لم تتقدم نسبة البتة والاسم بهمَّ وضعناً .

إإن قلت : أليس الإعراب في الْبَدْء المذكور يحتمل اللُّغوي والاصطلاحي فهو بهم .

قلنا : الألفاظ المشتركة لا يجيء التَّمييز باعتبارها ، لا تقول : رأيت عيناً ذهباً على التَّمييز ، وسر ذلك أن المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها .

وأسماء العدد ونحوها مما يميز لم توضع للذَّات باعتبار حقيقتها التي تَحْصُل بالتمييز ، فإنه لا يفهم من عِشرِين إلا عَشْرَتَان من أي معدود

كان ، فهو موضوع على الابهام، فافتقر إلى التمييز ، والمشترك إنما وضع لمعين ، والاشتراك إنما حصل عند السامع .

فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النسبة بأن يقدر قبله مضاد أي شرح الإعراب ، فيكون من باب : أعجبني طيبه أباً ، فإن كون «أباً» تميزاً ، إنما هو باعتبار قوله : طيبه ، ولا باعتبار الجملة كلّها .

قلت : تمييز النسبة الواقع بعد المتضاديين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محولاً عن المضاف إليه نحو : أعجبني طيب زيد أباً ، إذا كان المراد الثناء على أب زيد ، فإن أصله : أعجبني طيب أب زيد ، وقد لا يكون كذلك ، فيكون صالحاً للدخول «من» نحو الله دُرُّه فارساً ، ووبيحة رجلاً، وويله إنساناً ، فإن الدّر بمعنى : الخير ، والويع والويل بمعنى : الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله . ومنه : أعجبني طيب زيد أباً إذا كان الأب نفس زيد .

[٣ / ١٩٧] وتعلق الشرح بالإعراب ونحوه إنما هو تعلق الفعل / بالمفعول ، لا بالفاعل . ثم إننا لا نعلم تميزاً جاء باعتبار متضاديين حذف المضاف منها .

الوجه الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً .

وأصل الإعراب : تغيير الآخر لعامل ماصطلحوا على ذلك

اصطلاحاً ، ثم حذف العامل ، واعتراض بالمصدر بين المبتدأ والخبر وهذا الوجه مردود أيضاً لأنه ممتنع في قولك : الإعراب لغةً البيان ، فإن اللّغة ليست مصدرًا ، لأنها ليست اسمًا لحدث ، ولهذا توصف بما تُوصَف به الألفاظ المسموّعة ، فيقال : لغةً فصيحةً كما يقال : كلمةً فصيحةً ، اسمً للفظ المسموّع .

وزعم أبو عمرو بن الحاجب^(١) . رحمة الله في أماليه^(٢) : أن

(١) ابن الحاجب : علم من أعلام مصر في النحو واللغة ، والأصول والقراءات صاحب مدرسة في التّنحو ، قائمة على نهج جديد ، وهو عثمان ابن عمرو بن أبي بكر بن يونس الإمام العالم جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكردي ولد من أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإستان من بلاد الصعيد ، ووافاه الأجل المحتموم من ضحى نهار الخميس السادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشّيخ صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ هـ وانظر ترجمته في : الطالع السعيد للإدفوبي / ١٦ ، دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول / ٢ ١٢٦ ، وشذرات الذهب / ٥ ٢٣٤ والذيل على الروضتين ، وفيات ٦٤٦ هـ ، والبداية والنهاية / ١٣ ١٧٩ ووفيات الأعيان / ٣١٤ ، ط بولاق . وانظر « المدرسة نحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » تأليف د / عبد العال سالم مكرم من ص ٥٦ - ٩٢ .

(٢) الأمالى : كتاب وضعه ابن الحاجب ، تضمّن آراءه في بعض المشكلات نحوية ، وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية ، وتعليقات على كتاب « المفصل » للزمخري ، وآراء في بعض الآيات لكتّاب الشعراء . منه نسخة خطّوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٧ نحو .

ذلك على المفعول المطلق ، وأنه في المصدر المؤكّد لغيره ، قال ذلك : لأن معنى قولنا : «الإجماع لغة : العزم» : مدلول الإجماع لغة العزم ، والدلالة تنقسم إلى : دلالة شرع ، وإلى دلالة لغة ، وإلى دلالة عُرف . فلما كانت محتملةً وذُكر أحد المحتملات كان مصدرًا من باب المصدر المؤكّد لغيره .

وفيما قاله نظر من وجهين : ما ذكرنا من أن اللّغة ليست مصدرًا ، لأنها ليست اسمًا لحدث .

(٢) - أن ذلك لو كان مصدرًا مؤكّداً لغيره لكان إنما يأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتواتّر ، ولا أن يتقدّم ، لأنّه لا يقال : زيد حَقًا ابني ، ولا حَقًا زيد ابني ، وإن كان الزجاج يجيز ذلك ، ولكن الجمهور على خلافه .

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله .

والتقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح أي لأجل بيان الاصطلاح .

وهذا الوجه أيضًا لا يستقيم لأن المتوجب على المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ، كفّمت إجلالاً له ، ولا يجوز جثتك الماء والعشب^(١) بتقدير مضاف ، أي ابتغاء الماء والعشب .

(١) في نسخ الأشباء : « ولا يجوز جثتك الماء والعشب بتقدير مضاف » الخ ولعل الصواب : « إلا بتقدير مضاف » .

الوجه الخامس : وهو النّظر أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه من المجرور ، ومضافين من المنصوب .

الأصل : تفسير الإعراب موضوع أهل الاصطلاح ، ثم حذف المتضایفان على حدّ حذفهما في قوله / ١٩٨ / ٣ [تعالى : « فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثْرِ الرَّسُولِ » أي من أثر خافر فرس الرّسول .]

ولما أنيب الثالث عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم : « قضيّة ولا أبا حسن لها »، والأصل : ولا مثل أبي الحسن لها . فلما أنيب أبو الحسن عن « مثل » جرّد عن أدلة التعريف .

ولك أن تقول : الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة وإلى الاصطلاح مجازاً ، وحينئذٍ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد .

ويصير نظير قول العرب : كنت أظن العقرب أشدّ لسعه من الزّنبور فإذا هُوَ إِيّاهَا ^(١) ، على تأويل ابن الحاجب فإنه أعراب « إِيّاهَا » حالاً على أن الأصل : فإذا هو موجود مثلها ، فحذف الخبر كما حذف

(١) طه / ٩٦

(٢) وهي المسألة الزنبورية المشهورة في النحو .

في : « خرجت فإذا الأسد » ، ثم حذف المضاف ، وهو « مثل » ، وقام المضاف إليه مقامه ، فتحول الضمير المجرور ضميراً منصوباً .

بل تخرير ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأن لفظ الضمير معرفة ، فانتسابه على الحال بعيد .

والظاهر^(١) في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر . والتقدير : فإذا هو يشبهها . ولمّا حُذف الفعل انفصل الضمير أو أنه الضمير ، أو أنه هو الخبر كما في قول الأكثرين : « فإذا هو هي » ، ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع .

[يجوز كذا خلافاً لفلان]

وأما قوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدرأً كما أن قوله : يجوز كذا اتفاقاً وإجماعاً بتقدير : اتفقوا على ذلك اتفاقاً ، وأجمعوا عليه إجماعاً . ويشكل على هذا أنْ فعله المقدر إما « اختلفوا » ، أو « خالفوا » أو « خالفت »

فإن كان اختلفوا أشـكـلـ عـلـيـهـ أـمـرـ انـ

(١) في طفقط : « والنظر » مكان : « والظاهر » .

أن مصدر « اختلف » إنما هو الاختلاف لا الخلاف .

(٢) - أن ذلك يأبى أن يقول بعده لفلان

وإن كان خالفو أو خالفت أشكّل عليه أن « خالف » لا يتعدى باللام بل بنفسه .

وقد يختار هذا القسم .

ويحاب عن هذا الاعتراض بأن يقال: هذه اللام مثلها في ، « سَقِيًّا له » ، أي متعلقة بمحذوف تقديره : أعني له ، أو إرادتي له ، ألا ترى أنها لا تتعلق بـ « سَقِيًّا » ، لأن « سقى » / يتعدى بنفسه . [١٩٩ / ٣]

الوجه الثاني : أن يكون حالاً ، والتقدير : أقول خلافاً لفلان ، أي مخالفًا له . وحذف القول كثيراً جدأ حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قُلْ ولا حَرَجْ »^(١) .

ودل على هذا العامل أن كل حكم ذكره المصنفون فهم^(٢)

(١) لا أدرى معنى هذه العبارة التي نقلها ابن هشام عن أبي علي الفارسي . لعل المراد - والله أعلم - هو من حديث الكتاب ، لأن كتاب سيبويه كان يلقب بالبحر ، ففي كشف الظنون نهر ١٤٢٦ - ١٤٢٨ مجلد ٢ ما نصه : « فقد كان السلف المتقدمون يسمون كتاب سيبويه البحر الخضم تشبيهاً له بالبحر لكترة جواهره ، ولصعوبة مضايقه ، وإذا لقى بعضهم بعضاً يسألونه : هل ركبت البحر ؟ تعظيمياً له ، واستصعباً لما فيه » .

(٢) في ط : « نهم » بالنون مكاف الفاء ، تحريف .

قائلون به ، وكأنَّ القول مقدَّرٌ قبل كُلَّ مسألة . وهذه العِلْةُ قريبةٌ من العِلْةِ التي ذكروها لاختصاصهم الظَّرُوف بالتوسيع فيها ، وذلك أنَّهم قالوا : إنَّ الظَّرُوف منزلةٌ من الأشياء منزلةً أنفسها لوقوعها فيها ، وأنَّها لا تنفك عندها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

[أيضاً]

وأيضاً قوله : قال : أيضاً ، فاعلم أن « أيضاً » مصدر : أض ،
وأض فعل يستعمل قوله معنيان :
(١) رجع فيكون تاماً . قال صاحب المُحْكَم : واضح إلى أهله
رجع إليهم . انتهى .

وكذا قال ابن السكريت^(١) وغيرهما . وهذا هو المستعمل مصدره هنا .

(١) في ط : « ابن السكريت » بتقديم الكاف على السين ، تحرير واضح .
وابن السكريت هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، عرف بابن السكريت
لقب أبيه إسحاق ، وهو بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة ، وعرف
أبوه بذلك ، لأنَّه كان كثير السكوت ، طويل الصمت » قال ابن خلkan:
مات في ليلة الاثنين ٥ من رجب سنة ٢٤٤ هـ .
ولابن السكريت ترجمة وافية تشمل حياته وكتبه كتبها أستاذنا عبد السلام
هارون في مقدمة كتابه : « إصلاح المطلق » .

(٢) صار فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان . ذكره ابن مالك وغيره
وأنشدوا قول الراجز :

٦٢٤ = رَبِيْشُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَداً وَأَضَنَّهُدَا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا^(١)
كَانَ جَزَائِي بِالعَصَمِ أَنْ أَجْلَدَا

ورواه الجوهرى : وصار نهداً .

يقال تمعدد الغلام : إذا شبَّ وغلظ ، والنهد : عظيم الجسم
من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه والأجرد: الذي
لا شعر عليه .

وانتساب « أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من
ضمير « قال » : كما توهّمه جماعة من الناس ، فزعموا أنَّ التقدير :
وقال أيضاً ، أي راجعاً إلى القول . وهذا لا يحسن تقاديره إلا إذا كان هذا
القول إنما صدر من القائل بعد صدور القول السابق ، حتى يصحَّ أنْ
يقال : إنه قال راجعاً إلى القول بعدما فرغ منه .

(١) للعجاج يشكو فيه عقوق ابنه إيهـ .

وممعدد : تكلم بكلام معدَّ أي كبر وخطب . وقيل : اشتدَّ وقوى ،
وأضَّ معنى : صار . والنهد : العالي المرتفع . والأجرد : القصير
الشعر . من شواهد : الخزانة ٣ / ٥٦٢ ، والمحتسب ٢ / ٣١٠ ،
والمنصف ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٢٠ ، ٣ / ١٣٠ ، وابن يعيش ٩ / ١٥١ ،
والعبني ٤ / ٤١٠ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٦ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ .

وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، ألا ترى أنك تقول : قلت اليوم كذا ، وقلت أمس أيضاً : كذا ، وكذلك : تقول كتبت اليوم ، [وكتبت أمس أيضاً . ٢٠٠ / ٣]

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنك قلت : وقال فلان : ثم استأنفت جملة فقلت : أرجع إلى الأخبار رجوعاً ولا أقتصر على ما قدّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً .

أو التقدير : أخبر أيضاً ، أو أحكي أيضاً ، فيكون حالاً من ضمير المتكلّم .

فهذا هو الذي يستمر في جميع المواقف .

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف : أنك تقول : عنده مال ، وأيضاً علم ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بدّ حينئذ من التقدير . وعلى ذلك قال الشاطبي - رضي الله عنه - : « وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلّم أو مخاطب أو متوناً أو مشدداً .

كَكُنْتُ تِرَاباً أَنْتَ تُكْرِهُ وَاسْعَ عَلِيمٌ وَيْضَا تَمَ مِيقَاتٍ مُثْلًا^(١)

(١) هذا البيت من الشاطبية ذكر في « موانع الادغام » ، وقبله : إذا لم يكن تاء خبر أو مخاطب أو المكتسى توينه أو مثناً انظر : سراج القارئ / ٣٤ على شرح منظومة : « حرز الأمانى ووجه التهانى » للشاطبي ، والتي نسبت إليه باسم « الشاطبية » .

قال أبو شامة - رحمه الله تعالى - قوله : أيضاً ، أي أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آخر : إذا رجع ، انتهى كلامه .

فـ «أيضاً» على تقديره حال من ضمير «أمثل» الذي قدره .

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما تواافق ، ويمكن استغناء كُلّ منها عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضاً إلا أن يتقدم ذكر شخص آخر أو تدلّ عليه قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً ، لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

[هَلْم جَرًّا]

وأما قوله : هَلْمَ جَرًّا فكلام مستعمل في العرب كثيراً ، وذكره الجوهري في (صحاحه) ، فقال في : «فصل الجيم» من باب «الراء» ، وتقول كان ذلك عام كذا وهَلْمَ جَرًّا إلى اليوم ، هذا جميع ما ذكر .

(١) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن عثمان ، الإمام شهاب الدين الدمشقي الشافعي ، المشهور بأبي شامة ، لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر .

ولد سنة ٥٩٩ بدمشق ، توفي في تاسع عشر شهر رمضان سنة ٦٦٥ هـ .
انظر البغية ٢ / ٧٧ ، ٧٨ .

وذكر الصغاني في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح) ولم يزد عليه .

وذكر ابن الأباري هَلْم جَرًّا في كتاب (الظاهر) وبسط القول فيه . وقال : معناه سيروا على هيئتكم أي تشتتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم .

قال : وهو مأخوذ من الجَرَّ، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في

[السير] ٢٠١ / ٣

قال الراجز :

٦٢٥ = لِطَالْمَا جَرَّ تُكْنَ جَرًّا حَتَّى نُوِي الْأَعْجَفُ وَاسْتَمِرَّا
فَالْيَوْمَ لَا آلُو الرُّكَابَ شَرًّا^(١)

قلت : الأعجم الهزيل ، ونوى صار له نَيَّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشَّحْم ، وأمَّا النَّيَّ بكسر النُّون ، والهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللَّحم الذي لم ينضج واستمر ، كأنه استفعل من المرة بكسر الميم وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : « ذُو مِرَّة »^(٢) .

قال : وفي انتساب « جرًّا » ثلاثة أوجه :

(١) انظر اللسان : « جرر » وروايته : « شرًّا » وهي كذلك في النسخ المخطوطة ، وفي ط فقط : « سبرا » بالسين والباء .

(٢) النجم / ٦ .

(١) أن يكون مصدرًا وضع موضع الحال ، والتقدير : هَلْم
جارٌّين أي متثنين .

(٢) أن يكون على المصدر ، لأن في « هَلْمٌ » معنى « جرّ »
فكأنه قيل : جرّوا جرّاً . وهذا على قياس قوله : جاء زيد مشياً ، فإن
البصريين يقولون تقديره : ماشياً ، والковيون يقولون المعنى : مشى
مشياً .

(٣) وقال بعض النحوين : جرّ نصب على التفسير ، انتهى .
كلام أبي بكر ملخصاً .

وقال أبو حيان في الارتساف) : وهَلْم جرّاً معناه : تعالى على
هيئتكم مثبتاً . وانتصب جرّاً على أنه مصدر في موضع الحال أي
جارين ، قاله البصريون .

وقال الكوفيون مصدر لأن معنى هَلْمٌ : جرّ .

وقيل : انتصب على التمييز .

وأول من قاله : عابد بن يزيد :

٦٢٦ = فِإِنْ جَاؤَتْ مَقْفَرَةً رَمْتَ بِي إِلَى أُخْرَى كَتْلَكْ هَلْم جرّا

وقال آخر من تغلب :

٦٢٧ = المطعمين لدى الشتا سدائفاً ملينب غُرّاً^(١)

(١) البيت الأول من شواهد : الممع والدرر رقم ١٧٨٩ .

[٢٠٢ / ٣] في الجاهلية كان سو ددوائلِ فهُلْمَ جَرَأ / انتهى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربياً ممحضًا والذي رابني منه أمور :

الأول أن إجماع النحوين منعقد على أن لـ « هلم » معنيين :

(١) تعالَ ف تكون قاصرة كقوله تعالى : ﴿ هَلْمَ إِلَيْنَا ﴾^(١) أي تعالوا إلينا .

(٢) أحضر ف تكون متعددة ك قوله تعالى : ﴿ هَلْمَ شُهَدَاءُكُم ﴾^(٢) أي أحضروهم ، ولا امتناع لأحد المعنيين هنا .

الثاني : أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين حجازية وهي التزام استثار ضميرها ، ف تكون اسم فعل .

وتümimiyة وهي أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلْمًا ، و هَلْمِي ، و هَلْمُوا ، ف تكون فعلاً ، ولا نعرف لها موضعًا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد أنه سمع : هَلْمًا جرا ، ولا هَلْمِي جرا ، ولا هَلْمُوا جرا .

(١) الأحزاب / ١٨

(٢) الأنعام / ١٥٠ .

الثالث :

أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا ، إذا قلت كان ذلك عام كذا ، وهلم جراً .

الرابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المُحْكَم) مع كثرة استيعابه وتَبَعُّه .

وإنما ذكره صاحب (الصَّحَاح)، وقد قال أبو عمرو بن الصَّلاح في (شرح مشكلات الوسيط) : إنه لا يقبل ما تفرد به . وكان على ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم ، فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت ،

وأما صاحب (العِيَاب) فإنه قدّ صاحب (الصَّحَاح) فنسخ كلامه .

وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل ، وضعه أن يتكلّم على ما يجري من محاورات الناس . وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصرح بأنه عربي .

وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره .

ولخّص أبو حيّان في (الارتشاف) أشياء من كلامه ، وَهُمْ

فيه ، فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا : إن جرًا مصدر ، والبصريون قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إن / قياس إعرابه على قواعد البصريين [٢٠٣] لأن يقال : إنه حال وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر . هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذي فهمه أبو القاسم الزجاجي .

ورد عليه فقال البصريون : لا يوجبون في نحو ركضاً من قولك : جاء زيد ركضاً أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضاً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير : هَلْمَ تَجَرُّ جَرًّا ، انتهى .

ثم قول أبي بكر معناه : سيروا على هَيْتِكُمْ أي اثبتوا في سَيِّرِكُمْ ، فلا تجهدوا أنفسكم مُعْتَرِضُ من وَجْهِين :

(١) أن فيه ثبات معنى لم يثبت له أحد .

(٢) أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ؛ فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب الصلاح : وهَلْمُ جَرًّا إلى الآن .

وقول أبي حيّان معناه : « تعال » على هَيْتِكُمْ عليه أيضاً اعتراضات :

(١) أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

(٢) في إفراده « تعال » مع أنه خطاب للجماعة ، وكأنه توهّم « تعال » اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة ، وقد توهّم ذلك بعض النحوين فيها وفي « هات ». والصواب أنهم فعالن بدليل الآية قوله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ »^(١) . وقول الشاعر :

٦٢٨ = *إذا قُلتُ هاتي نَوْكِيني تَمَايَلْتُ *

وقوله : لأن هَلْمَ في معنى : جرّوا منقول « من كلام ابن الأنباري هو خطأ منه انتقاده عليه الزجاجي في (مختصره) ، وقال : لم يقل أحد أن هَلْمَ في معنى : جرّوا ، وفيه دليل على ما قدّمه من أن الإعرايبين المذكورين لم يقلّهما البصريون والковيون ، وإنما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهما في : « جاء زيد رُكضاً » .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي ليس بها أنيس رَمَتْ بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة .

وجواب الشرط إما « رمت » بي أو في البيت بعده إن كانت [٢٠٤ / ٣] « رَمَتْ » صفة لـ « مقفرة » . /

(١) النحل / ٦٤

(٢) تامة :

*علي هضيم الكشح ريا المخلخل
لامريء القيس من معلقته المشهورة

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الشّاء على قوم بالكَرْم والسيادة ، والعرب تمدح بالإطعام في الشّتاء ، لأنّه زمان يقل فيه الطّعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن .

والسّدائف جمع سديفة وهي مفعول للمطعمين ، ومعناها شرائج سنام البعير المقطوع وغيره مما غلَب عليه السُّمْن .

وقوله : « مل نيب » أصله : مِنَ النَّيْبِ جمع ناب ، وهي النّاقة سميت بذلك ، لأنّه يستدلّ على عمرها بناها . وحذف نون من لأنّه أراد التّخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما التّون واللام ، وتعذر الإِدغام ، لأن اللام ساكنة .

ونظيره قولهم : في بني الحارث : بـلـحـارـثـ وـهـوـ شـاذـ . والذّي في البيت أشدّ منه ، لأن شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمةً فيما بعدها فلا يقال في بني النّجار وبني التّضير : بـنـجـارـ وـبـنـضـيرـ . وعلّ ابن جنّى ذلك بكرامة تواли الإعلالين ، فإنّ اللام قد أعلّت بإدغامها فيما بعدها ، فلمّا أعلّت النّون التي قبلها بالحذف توالي الإعلالان .

وقد يردّ بأن ذلك إنما يتجنّب في الكلمة الواحدة .

ويجب بأن كُلّاً من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأعطي حكمها .

وقوله : « غُرًّا » حال من النّيْبِ ، وهو جمع غرّاء كحرماء وحمرّ وسوداء وسود ،

في الجاهلية خبر كان إن قدرت ناقصة ، أو متعلق بها إن قدرت
تماماً بمعنى وجد .

وقوله : فَهَلْمَ جَرَّاً مَعْلِقَ الْمَعْنَى بِقُولِهِ : فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِنْ كَانَ
سَوْدَدْ وَائِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا بَعْدَهَا .

وإِذْ قَدْ أَتَيْنَا عَلَى حَكَايَةِ كَلَامِ النَّاسِ ، وَشَرَحَهُ وَبِيَانِ مَا فِيهِ مِنْ
نَّقْلٍ فَلَنْذِكُرْ مَا ظَهَرَ لَنَا فِي تَوْجِيهِ هَذَا الْكَلَامَ بِتَقْدِيرِ كُونِهِ عَرَبِيًّا .

فَنَقُولُ : هَلْمَ هَذِهِ هِيَ الْقَاصِرَةُ الَّتِي بِمَعْنَىِ : أَئْتَ وَتَعَالَ إِلَّا أَنْ
فِيهَا تَجَوُّزَيْنِ :

الأول : أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ بِالْإِتِيَانِ هُنَا الْمَجْبِيُّ الْحَسِيُّ بِلِ
الْاسْتِمْرَارِ عَلَى الشَّيْءِ وَالْمَدَوْمَةِ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ : امْشِ عَلَى هَذَا
الْأَمْرِ ، وَسِرْ عَلَى هَذَا الْمِنْوَالِ . / وَمِنْهُ قُولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ [٢ / ١٠٥]
مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آهَاتِكُمْ ﴾^(١) الْمَرَادُ بِالْانْطَلَاقِ لِيُسَمِّي
الْذَّهَابَ الْحَسِيَّ بِلِ انتِلَاقِ الْأَلْسُنَةِ بِالْكَلَامِ ، وَلِهَذَا أَعْرَبُوا « أَنْ »
تَفْسِيرِيَّةً ، وَهِيَ إِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ جَمْلَةِ فِيهَا مَعْنَى الْقُولِ كَقُولِهِ تَعَالَى :
« فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾^(٢) .

وَالْمَرَادُ بِالْمَشِيِّ لَيْسَ الْمَشِيِّ بِالْأَقْدَامِ بِلِ الْاسْتِمْرَارِ وَالْدَّوَامِ ، أَيِّ

(١) ص / ٦

(٢) المؤمنون / ٢٧

دوموا على عبادة أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثاني : أنه ليس المراد الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلُ خطاياكم ﴾^(١) ، ﴿ فَلِيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٢) .

و جرأً مصدر جرّه يجرّه : إذا سأبه ، ولكن ليس المراد التعميم كما استعمل السّحب بهذا المعنى إلا أنه يقال : هذا الحكم منسّب على كذا أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلْم جرأً ، فكأنّه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراً فهو مصدر ، أو استمر مُستمراً فهي حال مؤكدة .

وذلك ماشٍ في جميع الصور . وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام .

وبهذا التأويل ارفع إشكال العطف ، فإن هلْم حيثذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضمير ، إذ فاعل هلْم هذه مفرد أبداً كما تقول : واستمر ذلك ، أي واستمر^(٣) ما ذكرته .

(١) العنكبون/١٢

(٢) مريم/٧٥

(٣) في طفقط : « واستمرر » براءين .

فإن قلت : قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة ، وتأويلات متعقدة ، ولم يعهد في كلام النحوين مثل ذلك .

قلت : ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعلقة مشكلة اجتمعت في مكان واحد . ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله - والله تعالى أعلم .

[٢٠٦/٣] وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه وسلم /

[توجيه حديث كلمتان خفيفتان على اللسان .. الخ]

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

قال الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي^(١) - رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهم صَلَّى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ
مُحَمَّدًا وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وبعد ، فقد دخلتْ على امرأة بورقة ذَكَرْتُ أن رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عمّا فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب قوله صلى عليه وآله وسلام : « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان

(١) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيوسي ثم الإسكندراني العلامة كمال الدين بن الهمام الحنفي.

ولد بقرب سنة ٧٩٠ . ومات يوم الجمعة سابع رمضان سنة ٨٦١ هـ
ومن تصانيفه : شرح الهداية ، والمسامرة في أصول الدين ، وكراسة في إعراب : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . انظر ترجمته في البغية . ١٩٨/١

العظيم ﴿ : هل كلمتان مبتدأ وسبحان الله الخبر ، أو قلبه ؟ ﴾^(١)
 وهل قول من عين « سبحان الله » لابتداء للتعرف صحيح أم لا ؟
 وهل قول من رده للزوم سبحان الله النصب صحيح أم لا ؟
 وهل الحديث مما تعدد فيه الخبر أم لا ؟

فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة ، وطول الترک ، وعجلة
 الكتابة في الوقت ما نصه :

الوجه الظاهر : أن « سبحان الله » إلى أخره الخبر ، لأنه مؤخر
 لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ محله إلا لموجب يوجبه ، وهو قبيل
 الخبر المفرد بلا تعدد ، لأن كلاً من سبحان الله مع عامله الممحذوف
 الأول والثاني مع معموله الثاني إنما أريد لفظه . والجملة الكثيرة إذا
 أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد ، ولذا لا تتحمل ضميراً ،
 وأنه محظوظ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه ، فإنه إنما يكون محظوظها
 باعتبار وصفه ، ألا ترى أن في عكسه يكون الخبر : « كلمتان » .

ومن بين أن ليس متعلق الغرض الإخبار من النبي صلى الله
 عليه واله وسلم عن سبحان الله الخ بأنهما كلمتان ، بل بملحوظة
 وصفه ، أعني « خفيفتان » ، « ثقيلتان » ، « حبيبتان » ، فكان اعتبار

(١) قلبه : أي عكسه .

سبحان الله الخ خبراً أولى ، فهو مثال : « هِجَّيْرِي ^(١) أبي بكر : لَا إِلَهَ إِلَّا
الله » ونحوه مما أوردوه مثلاً للإخبار بالجملة التي أريد لفظها .

وأماماً منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب « سُبْحَانَ اللَّهَ »
فإنما يصدر من لم يفهم معنى قوله : إنما أريد بالجملة لفظها ،
وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله .

فالحاصل أن كلاً من حيث العربية يجوز .

[٢٠٧ / ٣] وأما من حيث / الأولوية بالنظر إلى المعنى ، فكلمتان مبتدأ
مسوغ بالأوصاف المختصة ، ولفظ سُبْحَانَ اللَّهَ وما بعده خبراً .

وأماماً جعل « سُبْحَانَ اللَّهَ » معرفة ، فإن أراد به حال كونه مراداً به
معناه صحيح ، وتعريفه بالإضافة وهو ما إذا كان المتكلم ذاكراً
مسبيحاً .

وإن أريد به حال كونه أريد به مجرد لفظه على معنى أن الكلمتين
الموصوفتين بتعلق ^(٢) حبَّ الله تعالى بهما ، هاتان اللفظتان اللتان هما
ـ سُبْحَانَ اللَّهَ ـ صادرتان ^(٣) من مُرِيدٍ معناهما وهو تنزيه الله تعالى فـ « لا » ،
ـ فإن أنواع المعارف محصورة ، وليس هو منها ، إذا لم يرد بهذا التقدير

(١) في سيبويه ٢٢٨ / ٢ : المَجِيْرِي : كثرة الكلام والقول بالشيء .

وروى اللسان (هجر) عن التهذيب : هِجَّيْرِي الرَّجُل : كلامه ودأبه
وشأنه . وهذا يتفق مع هذا المثال ؛ ويكون معناه : شأن أبي بكر وكلامه
التسبيح بذكر لا إله إلَّا الله .

(٢) في ط : « يتعلّق » بالياء بالنصب .

معنى الإِضافة ، ولا حصول^(١) النسبة التي باعتبارها يحصل التعريف .

فإن ادعى أنه من قبيل العلم بناءً على أنَّ كُلَّ لفظٍ وُضِعَ ليدلُّ على نفسه ، كما وضع ليدلُّ على غيره كما ذكر ابن الحاجب فليعلمْ أنه على تقدير صِحة هذه الدَّعوى لم يُعطِ لهذا الوضع حُكْمَ الوضع للدلالة على غيره ، ولهذا لم يقل أحد بأنَّ كُلَّ لفظٍ مشتركٌ وهو لازمٌ من جعلِ كُلَّ لفظٍ وُضِعَ ليدلُّ على نفسه ، كما وضع ليدلُّ على غيره ، فعلمْ أنَّ إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة على غيره .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم دفعت الورقة للمرأة ، ثم بعد أن مضى على هذا نحوُ من خمسة أشهر سمعت أن بعض الأخوان ذهب بجوابي هذا مقترباً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي .

وجواب رابعٌ للذاهب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات ليُوقِف به على خطأ المخطيء ، وإصابة المصيبة .

وحascal ذلك اتفاقهم على أن الوجه الذي رَجَحَته جعلوه متعيناً

(١) في بعض النسخ : « ولا خصوص » مكان : « ولا حصول » .

بناء على أنَّ مَحْطَّ الْفَائِدَة يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونُ : سُبْحَانَ اللَّه وَبِحَمْدِهِ إِلَى آخره .

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ أَوْجَهًا لِإِبْطَالِ قَلْبِهِ .

مِنْهَا : أَنْ سُبْحَانَ اللَّه لَزَمَ الْإِضَافَةِ إِلَى مَفْرَدِ فَجْرِيِ مَجْرِيِ الظَّرُوفِ ، وَالظَّرْفُ لَا يَقْعُدُ إِلَّا خَبْرًا ، وَلَأَنَّهُ مَلْزُومُ النَّصْبِ ، وَلَأَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ .

[٢٠٨ / ٣] وَهَذِهِ الْأَوْجَهُ الْثَلَاثَةُ يَسْتَقْلُ بِدُفْعَهَا عَلَى مَا فِي بَعْضِهَا مِنْ / التَّحْكِيمِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ الْوَاقِعَ خَبْرًا إِنَّمَا أَرِيدُ بِهِ لِفَظُهُ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِمْ فِي ابْتِدَائِيَّةِ الْمُتَعَاطِفِينَ إِذَا أَرِيدُ مَجْرِدَ الْلَّفْظِ « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ »^(١) .

وَمِنْهَا : أَنْ سُبْحَانَ اللَّه وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ كَلْمَةً ، إِذَ المَرَادُ^(٢) بِالْكَلْمَةِ فِي الْحَدِيثِ الْلُّغُوِيَّةِ . فَلَوْ جُعِلَ مُبْتَدِأً لَزَمَ الْإِخْبَارُ عَمَّا هُوَ كَلْمَةٌ بِأَنَّهُ كَلْمَتَانِ .

وَلَا يَخْفَى عَلَى سَامِعِ أَنَّ المَرَادَ : اعْتِبَارِ سُبْحَانَ اللَّه وَبِحَمْدِهِ كَلْمَةً ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ كَلْمَةً ، فَالْمَجْمُوعُ كَمَا يَصِيرُ أَنْ يَعْبُرُ عَنْهُ بِكَلْمَةٍ كَذَلِكَ يَصِيرُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْ كُلِّ جَمْلَةٍ مِنْهُ بِكَلْمَةٍ ، غَيْرُ أَنَّهُ لِمَا كَانَ كُلُّ مِنَ الْجَمْلَتَيْنِ ، أَعْنَى سُبْحَانَ اللَّه وَبِحَمْدِهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ مَا

(١) انظر مسنداً ابن حنبل ٥/١٥٦

(٢) فِي طِّبْهِ : « المَرَادُ » . تَحْرِيفٌ

يستقل ذِكْرًا تامًا ، ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعتُبر كلمة ، وعبر عنهما بكلمتين .

على أنّ ما ذكره لازم على تقدير جعل « سبحان الله » الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدأ ، لأنّه كما لا يصحّ أن يخبر عما هو كلمة بأنّه كلمتان ، كذلك لا يخبر عما هو كلمتان بما هو كلمة .

فإنّ الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أن الكلمتين اللتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده،سبحان الله العظيم .

وبجوابنا اندفع عن الشَّقَيْن ، لا بما قيل في جوابه : إن سبحان الله الخ تضمن عطفاً ، فيقوم مقام المتعدد ، ويخبر عنه بكلمتين .

وهذا إن أريد به الكائن في (وبحمده) ، فهو على تقدير كونه خبراً مَحْضًا ، وإلاً فإنْ جعل « سبحان الله » نُقل إلى الإِنشاء ، وإن كان إخباراً صيغة كصيغ العقود كيُعْتَبُ وبحمده مع متعلقه خبراً لم يكن عطفاً عليه ، لأنّه إنشاء .

وعلى تقدير حذف العاطف أي وسبحان الله ، وهو قليل ومختلف فيه .

وعلى تقدير صحتهما لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال : المراد بالكلمة الْلُّغُوِيَّة ، فالمجموع من سبحان الله إلى آخر الكلمة .

وعلموم أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ الكلمة عليه ، أترى قولنا له : كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصح إلا أن تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف ، أتى يكون هذا ؟

وحيثند فالمجموع من المتعاطفين كلمة فلا يخبر عنه بأنه كلمتان .

ويعود السؤال فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب الفقير - إن شاء الله

[٢٠٩ / ٣] تعالى /

ومنها : أن جعل المبتدأ : «سبحانه الله » الخ يفوت نكتة ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ . وأنت لا يخفى عنك أن الحصر إما أن يكون بالأداة ، او بتقديم الخبر أو المعمول ، والتقديم إنما هو في جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ ، وكلمتان الخبر ، فيصير من قبيل : «تَمِيمِي أَنَا» لا في جعل «كلمتان» المبتدأ ، و«سبحان الله» الخبر ، وهو مراده ، إذ لا تقديم فيه .

وإذا لم يكن تقديم فإنما يجيء الحصر في المعرف بلا م الجنس لاستغراق لزوماً عقلياً ، كقولنا : «العالم زيد» إذا جعلنا العالم مبتدأ ، و«اليمين على المدعى عليه» ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه ، لأنه ليس وراء الكل شيء .

وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث الكلمتان الخفيتان الحبيتان : سبحان الله الخ . وليس مثله بعجيب على الإنسان كما

ذهب على الذاهب بجوابي ، ليرى غلطه أَنْى جعلت كون الفائدة في جعل سبحان الله مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لرَدَ ابتدائية سبحان الله الخ ، فأورد عليه لزوم عدم صِحَّةٍ : « زيد رجل صالح »

وأنا لست من هذا ، وإنما جعلته كما هو صريح في كتابتي : وجْهٌ مرجوحٍ ، وأولويةٌ كونه خبراً ، فليرجع إلى نظر الكتاب ، غير أن النفس إذ ملئت بقصد الرَّد يقع لها مثل هذا السهو في الحسّ .

وإذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف جنس استغراقٍ لم يكن حصر ، بل المراد الإخبار لسبحان الله وبحمده الخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون ، وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان .

والمعنى : أَنَّ الْلُّفْظَ الَّذِي عَهَدْتُمُوهُ وَتَقُولُونَهُ ، وَهُوَ سَبْحَانُ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، سَبْحَانُ اللَّهِ الْعَظِيمُ لَهُ مِنَ الْمَقْدَارِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْهُمَا كَلْمَتَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ .

ولا يخفى أنه لا يراد مطلق ثقلٌ ما ، ومحةٌ ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كُلِّ ذكر لِللهِ .

هذا وغيره أنه كذلك ، فلو أريده ذلك لم تكن الجملة الخبرية كَلَّها مجددَةٌ فائدةً عند السامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدأً أو خبراً ، بل هي حينئذ بمنزلة : النار حارّة ، ونحوه .

ومثله يجب صون كلام بعض البلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ سواءً / جعلت تجدد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم يجعل ، فإن الذي لا يشرطه لا يقول : إنه قد حصل فائدة تامة إلا أنه لا يشترطها في مسمى الكلام اصطلاحاً . وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل ، وزيادة محبة مما لا يلزم على كل مؤمن يعلم أن للذكر ثواباً

وإذا ظهر أن كلاً من ثقيلتان ، وحبيستان ، وسبحان الله وبحمده يصلح محظ فائدة يكون بها خبراً ، ويزداد جعل سبحان الله مبتدأ قدم خبره بنكتة بлагوية لا جلها قدم الخبر وهي التسويق إلى المبتدأ . وكلما طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنه كلما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدث منه بها كما هو في الحديث الكريم ، حيث قال : «كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيستان إلى الرحمن » فإن النفس كثُر تشوقها بذلك إلى سماع المحدث عن بها ، فلم يجيء سبحانه وبحمده سبحانه الله العظيم إلا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه فهو مثل قوله :

٦٢٩ = ثلاثة شرق الدنيا بطلعتهم

شمس الصبح وأبو إسحاق والقمر^(١)

(١) انظر العمدة ١٣٩ / ٢ ، وقد نسب هذا الشاهد إلى محمد بن وهب وبعده : يحكي أفاعيله في كل ثلاثة الغيث واللبيث والصمصامة الذكر

وهذا ما ذكره السلف الذين أعربوا «سبحان الله» مبتدأ.

ولم يرْتَضِه مَنْ وَجَهَ سَمْعَهُ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا بِمَثَلِ مَا أَسْمَعْتُكَ ،
وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ شَغْلِي سَمِعْكَ بِمَثَلِهِ .

ولولا ما فيه من كون محطة الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر
كما أسلفته في الجواب لكان أولى من جعل «كلمتان» مبتدأ .

وعسى أن يكون رجوعي عنه أولى ، لأن مراعاة مثل هذه النكتة
البلغية هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ ، فلا يعدل عنه بعد ظهور
بطلان انحصر محطة الفائدة في ^(١) «سبحان الله»
وبهذا تم ما يتعلق بالحديث .

بقي أنه وقع لي نفي كون (سبحان الله) إذا أريد لفظه معرفة ،
لأن المعرف أنواعها مخصوصة ، وليس هو منها مسطور في أصل جوابي
فارجع إليه .

ثم قلت : فإنْ ادعى أنه يكون من قبيل العلم بناءً على أن كل
لفظ وُضِعَ ليدُّلَ على نفسه ، كما وُضِعَ ليدُّلَ على غيره ، فليعلم أنه على
تقدير صحة هذه الدعوى لم يُعْطِ لهذا الوضع حُكْمَ الوضْعِ لغيره ، ولذا
صرح بأنه لا يصير كل لفظ مشركاً / وهو لازم من وضع كل لفظ ليدُّلَ [١١ / ٣]

(١) «في» سقطت من ط، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

على نفسه ، وَوُضِعَ لِيَدُّ عَلَى غَيْرِهِ ، فَاعْتَرَضَ ذَلِكَ الْأَخْ بَأْنَهُ مِنْ قَبْلِ الْعِلْمِ .

قال الرّضي : وهو عندهم من قبيل المنسوق لأنّ نقل من مدلول هو معنىًّا إلى مدلول هو اللّفظ .

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنْ حَاصِلَ هَذَا الْاعْتَرَاضُ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِسْبَةِ مَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ مِمَّا يُقَالُ ، وَلَمْ أَرْضِهِ إِلَى بَعْضِ النِّحَاءِ أَنَّهُ قَالَ ، وَخَفَى عَلَيْهِ أَنِّي أَنْقَلَهُ عَنْ خَلْقٍ ، غَيْرَ أَنْ لَيْ فِيهِ بَحْثًا مَكْتَبًا مِنْ نِحْوِ عَشْرِينَ سَنَةً مَعَ الْقَائِلِينَ بِهِ ، فَبِنَاءً عَلَيْهِ ذَكَرْتَ مَا ذَكَرْتَ .

وَحَاصِلَ ذَلِكَ الْبَحْثُ كَتَبَهُ عِنْدَ نَقْلِ الْمُحَقِّقِينَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي «الْمُنْتَهِي»^(١) : «أَكْثَرُ مَا يَطْلُقُ الْلُّفْظُ عَلَى مَدْلُولٍ مَغَايِرٍ ، وَقَدْ يَطْلُقُ وَالْمَرَادُ الْلُّفْظُ نَحْوَ زِيدٍ مُبْتَدَأً وَ(زَى دَ) ، لَأَنَّهُمْ لَوْ وَضَعُوا لَهُ أَدْئِي إِلَى الْلَّبِسِ^(٢) وَلَوْ سَلَمَ فَنْسَهُ أُولَى ، يَعْنِي لَوْ سَلَمَ أَنْ لَا يَلْزَمُ الْلَّبِسُ لَوْ وَضَعُوا لَهُ^(٣) . إِنَّمَا أَمْكَنَ أَنْ يَطْلُقُ وَيَرَادُ بِهِ نَفْسَهُ كَانَ أُولَى» . اِنْتَهَى .

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ مَوْضِعَ فَخْلَفِ^(٤) لَيْ فِيهِ هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْحَاجَةَ هُنَا لَيْسَ إِلَّا إِلَى مَجْرِدِ التَّبَيِّنِ عَنِ الْلُّفْظِ ، وَقَدْ حَصَلَ بِنَفْسِهِ ، إِنَّمَا أَمْكَنَ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ كَانَ أُولَى ، لَأَنَّهُ بِطَرِيقِ الْوَضْعِ يَثْبِتُ بِهِ مَعْنَى

(١) صَنَفَ ابْنُ الْحَاجِبِ مُخْتَصِرًا فِي عِلْمِ الْأَصْوَلِ ، وَآخِرُ أَكْبَرٍ مِنْهُ سَيِّدُ «الْمُنْتَهِي» .

انْظُرْ : رُوضَاتُ الْجَنَّاتِ / ٨ .

(٢) فِي النَّسْخِ الْمُخْطُوطَةِ : «الْتَّسْلِيلُ» مَكَانٌ : «الْلَّبِسُ» .

(٣) سَقَطَتْ كَلِمَةُ «الْلَّبِسُ» مِنْ النَّسْخِ الْمُخْطُوطَةِ .

(٤) فِي طَفْقَتِ : «فَخْلَفُ» بِالْقَافِ

الاشراك ، والمجاز خيرٌ منه ، ويتأنس هذا بأننا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلا للفظ ، فيحکمُ به حينئذ بقرينة الملازمة للمسند فيتبادر^(١) معنى على التّعین من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة ، لأن لازم ذلك بحسب الأصل ، والغالب التردد والتوقف ، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط .

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى يعني لو تنزلنا عن هذا ، وقلنا : إنه وضع نفسه لا يُوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا نكرة ، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللّفظ باعتبار الوضع للمعنى المغایر ، لأن ذلك الوضع هو القصدي .

وأما هذا الوضع / فقد صرّح من قال به من المحققين بأنه ليس [٣ / ١٢] بوضع قصديّ ، ولذا صرّح بأنه لا يكون اللّفظ به مشتركاً . فلما تعدد الوضع للمعاني المحتملة ، ولم يكن مشتركاً علّم أنه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلا الوضع القصدي ، ثمَّ هذا لا ينفي تعين^(٢) المعنى والعلم به ، لأن المنفي الوصف الاصطلاحى وهو

(١) في ط : «فتبادر»

(٢) في ط : في النسخ المخطوطة : «تغير» مكان : «تعين» .

لا يقتضي عدم تعين المعنى، أرأيت لو لم يُسم كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح، أما كانه يصحّ مبتدأ؟؛ ولذا جعلنا «سُبْحَانَ اللَّهِ» مراداً، مجرّد لفظه مبتدأ مع نفي الحكم عليه بأنه معرفة ولا نكرة كما ذكرنا، لأن صحة الابتدائية والحديث محدث عنه إنما يقتضي تعين معناه كُلّياً كان ذلك المفهوم أو جزئياً، لا تسميته.

وكم نكرة تتبعين بمعناها في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلّا في أصل الوضع. والله سبحانه وتعالى أعلم.

[تعارض النفي والإثبات]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَع سُؤَالٌ فِي مَجْلِسِ السُّلْطَانِ الْمُلْكِ الْأَشْرَفِ بِرْ سَبَايِ فِي
مَجْلِسِ قِرَاءَةِ الْبَخَارِيِّ [فِي رَمَضَانٍ]^(١) سَنَةِ ثَمَانِ وَثَلَاثَيْنِ وَثَمَانِمَائَةٍ :
سُئِلَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ كَمَالُ الدِّينُ ابْنُ الْهَمَامِ .

وَصُورَةُ السُّؤَالِ : مِنْ قَوَاعِدِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ بِلْ عَلَى رَأْيِ
الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَنَّ النَّفِيَ وَالْإِثْبَاتَ إِذَا تَعَارَضُوا، وَكَانَ الْمَنْفَى مَا يَعْلَمُ
بِدَلِيلِهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا فِي ردِّ دُعَوى الْمَبْشِتِ فَإِنَّهُ يَقْضِي عَلَى
الْمَبْشِتِ كَالْحُكْمِ فِي دُعَوى امْرَأَةٍ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ طَلَقَهَا ثَلَاثَةً، وَقَالَتْ :
حَصَلَتِ الْفِرْقَةُ بَيْنِي وَبَيْنِهِ، وَقَالَ الزَّوْجُ اسْتَنْيَتِ اسْتِنَاءً مَتَّصَلًا بِلَفْظِ
الْطَّلاقِ، فَأَتَتِ الْمَرْأَةُ بِشَاهِدَيْنِ شَهَدَاهُمَا عَلَى الزَّوْجِ أَنَّهُ طَلَقَهَا ثَلَاثَةً،
وَقَالَا : مَا سَمِعْنَاهُ اسْتِنَيْ .

قَالُوا : شَهَادَتَهُمْ لَا تَعَارِضُ دُعَوى الزَّوْجِ الْاسْتِنَاءِ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ
أَنْ تَقُولَ : قَالَ زَيْدٌ كَلَامًا، وَإِنْ لَمْ أَسْمَعْهُ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فِي ردِّ
دُعَوى الزَّوْجِ الْاسْتِنَاءِ .

(١) مَا بَيْنِ مَعْقُوفَيْنِ سَقْطٌ مِنْ طِ

ولو قال الشهود : طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحة في رد دعوى الزوج .

أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة استدلاً بحديث أنس رضي الله عنه في رواية أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه [٢١٣] وآلها وسلم / قال : فلم اسمعه يقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم .

فأجاب الشيخ كمال الدين :

ما نصّه

أما قوله : إن المُنْفَى إذا كان مما يُعرف بدليله يقدّم على الإثبات غير صحيح بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إن لم يوجد مرجع من خارج تساقطاً .

وأما قوله في تفسير هذا المُنْفَى أنه الذي يكون صريحاً في رد دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه من المُنْفَى الآخر فمخالفة لتفسير قوله .

وكلمتهما في تفسيره إنما هي دائرة على أن المراد به كون النفي ليس مما يصح بناؤه على استصحاب عدم متقرر الثبوت معلوم ، بل أن يكون ثابتاً بتاتاً بدليل دل على طروءه .

وأفادوا أن ليس المراد بالنافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مُبِّيناً

للأصل ، يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها ، وأن المثبت هو الذي يُثبِّت الأمر العارض على تلك الحالة ، وإن لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلًا

وعلى هذا حكموا بأن رواية إعتاق بريدة وزوجها عبد نافيه ، لأنها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها . ورواية عتقها وهو حُرْ مثبتة لِفَادتها وقوع العارض على ذلك الأصل فقدموا هذه تقديمًا للإثبات ،

وإنما حكموا بأن رواية تزوجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة ، ورواية تزوجه وهو مُحرِّم نافية للاتفاق .

على أن ليس المراد بالحلّ الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحلّ الأصلي بل الحلّ الطارئ على الإحرام بمعنى أنه تزوجها بعد ما حلّ من إحرامه فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلًا بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيد له مفيداً للأصل فهو نافي ، والمفيد للحلّ مفيد للعارض ، فكان مثبتاً ، فحكموا بمعارضته للنفي ، ثم رجحوها بالرأوي وهو ابن عباس على يزيد بن الأصم .

وما ذكره السائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يبعد أنه لا معنى له في هذا المقام .

وأما ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق ظاهره أنهم أوردوه تفريعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم المنفي على ما زعم حيث

قدم قول الشهود : «لم يستشن» على قول الزوج : «استثنىت» ، وليس كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضته لهذا النفي / للإثبات . وکلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه ، وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناءً على أنه مما يعارض الإثبات ، لأنه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به أصلاً كما هو المشهور على الألسنة من أن الشهادة على النفي باطلة ، فلما كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه ؛ إذ لا خفاء في أن كُلَّ ما قامت به البينة وهو مما تصبح به الشهادة يُقدَّم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض ، فظهر أن تقديم المنفي هنا فرع المعارضه لمرجح الشهادة ، لا للنفي ،

وكلام الناس غير خفي في هذا .

وأما قوله أشکل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة ، فإن أراد بالأصل ما مهدَّه من أن ذلك النوع من النفي مقدم على الإثبات فلا إشكال ، لأنَّه قد قدَّم النفي على ذلك التقدير عند معارضه الإثبات

وإنما الكلام في تحقيق المعارضه ،

ولا شك أن رجلاً لو واظب الصلاة خلفَ رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصلاة ، ثم يقول بعد عدم شكه في سمعه جهْرَهُ فيما جهر به في القراءة : لم أسمعهقرأ كذلك مع فرض أنَّ ذلك الذي ذكر أنه لم يسمعه ليس مما يقرأ أحياناً ، ويترك غالباً بل هو مما هو مواطن عليه في كل جهريَّة بادر إلى كل عاقل

سمعه : أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك .

وكان أقلّ الأمر أنه ك قوله : لم يجهر بكلّ

وكلّ احتمال يروّجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الرأوي
ما يتثبتّه العلم العادي ، فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضي
الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلّى الله عليه
وآله وسلم على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من آلاف^(١) مرة أن
يسمعه ، فذا محال عادةً فكان قوله : لم أسمع ك قوله : لم يجهر فعارض
رواية الجهر .

وإنْ أراد أنه يردّ على شقى مسألة الشهادة في الطلاق وهو ما إذا
قال الشهود : « لم نسمعه استثنى » ، وقال هو : « استثنيت » حيث قدّم
دعوى الإثبات على قوله : غير أن في عبارة المؤرد قصوراً عن إفاده مرافقه
فليس بشيء ، فإنّ قبول قوله لعدم المعارضة بين قوله:استثنيت وقولهم:
لم نسمع ، بجواز الاستثناء مع / عدم سماعهم بأن يستثنى خفيّاً بحيث [٣ / ٢١٥]
يسمع نفسه .

ومَنْ توجّه لاستعلام حاله ، فإذا كانا مِمَّا يجتمعان أعني الاستثناء
وعدم السمع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه

وأين هذا من قول القائل : جهر ، مع قول المصفى إليه في

(١) في ط: « الآن » مكان : « آلاف » ، تحرير .

عده : «لم اسمع» وقد بَيْنَا ثبُوت المعارضَة فيه بما لم يَبْقَ بعده إلَّا الشَّغْبُ^(١) المحرَّم .

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشَّهادَة لو كان الزوج قد قال: جَهَرَتْ بالاستثناء، فَقَالَ الْمُتَوَجِّهُونَ إِلَيْهِ لِلشَّهادَةِ عَلَيْهِ: لَمْ نَسْمِعْهُ ،

وَحْكَمُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ غَيْرِ مذكور.

ولنا أن نقول على هذا التقدير: تقدَّم إِلَيْهِ الشَّهادَة وَيَحْكَمُ بِالْفُرْقَةِ .

وإِذْ قَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَا وَقَعَ فِي هَذَا السُّؤَالِ مِنْ تَمَهِيدِ الأَصْلِ وَإِيْرَادِ التَّفْرِيعِ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِيْرَادِ الإِشْكَالِ كُلِّهِ خَطًّا مَعَ نَسْبَتِي ذَلِكَ إِلَى الْكِتَابَةِ لَإِلَى الْمُوْرَدِ، فَإِنِّي لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الْكِتَابَةَ كَتَابَتْهُ

وَلَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَهُوَ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلُ .

(١) الشَّغْبُ بِالتسْكِينِ : تَهْبِيجُ الشَّرِّ، وَلَا يَقُولُ : شَغْبُ بِالْتَّحْرِيكِ .

[مسائل من معجم الأدباء لياقوت]
في معجم الأدباء لياقوت الحموي

قال أبو سعيد الضَّرير^(١) : سألهُ أَبُو دُلْفُ عن بَيْتِ امْرَىءِ القيس :

٦٣٠ = * كَبِيرُ الْمُقَانَةِ الْبَيَاضَ بِصُورَةِ *

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٦ - ١٥ / ٣ وهو أحمد بن خالد ، أبو سعيد الضَّرير .

(٢) تمامه :

* غَذَاهَا تَغْزِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ مَحْلُلٍ *

وفي اللسان : «قنا» : «قال : أراد كالبكر المقاناة البياض بصفة أي كالبيضة التي هي أول بيضة باضتها النعامة .

ثم قال : المقاناة : البياض بصفة ، أي التي قونى بياضها بصفة أي خلط بياضها بصفة ، فكانت صفراء بيضاء ، فترك الآلف واللام من البِكْر ، وأضاف البِكْر إلى نعتها .

وقال غيره : أراد كِبِيرُ الصَّدْفَةِ المقانة البياض بصفة ، لأن في الصدفة لونين من بياض وصفة ، أضاف الدَّرَّةَ إِلَيْهَا ». وانظر ديوانه / ٤٣ .

وفي هامش الديوان : المعنى على التفسير الأول : أنها بيضاء تشوب بياضها صفة ، وقد غذاها ماءً غير عذب صافٍ ، لم يكثر حلول الناس عليه ، فيكتدره =

قال : أخبرني عن الْبِكْرِ هي المقاناة أم غيرها ؟

قلت : هي هي . قال أفيضاف الشيء إلى صفتة ؟ قلت :
نعم . قال : فأين ؟ قلت : قد قال الله تعالى : « ولدار الآخرة »^(١)
 فأضاف الدار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها .

والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى : « تلْكَ الدَّارُ
الْآخِرَةُ »^(٢) ، قال أريد أشفعي^(٣) من هذا ، فأشدته لجرير :

٦٣١ = يا ضَبَّ إِنَّ هَوَى الْقَيْوْنِ أَضْلَكُمْ
كضلالٍ شيعةً أَعْوَرِ الدَّجَالِ^(٤)

= ذلك . والبياض الذي شابتة صفة أحسنألوان النساء عند العرب .
والمعنى على التفسير الثاني : أنه شبهها في صفاء لونها ونقائصه بدرة فريدة ،
تضمنتها صدفة بيضاء ، شابت بياضها صفة وكذلك لون الصدفة ، ثم ذكر
أن الدرة التي أشبهتها حصلت في ماء غير لا تصل إليها أيدي طلابها . لأنها
غير محللة لمن رامها ، لأنها في قاع البحر :
والبيت من شواهد : ابن يعيش ٩١/٦ .

(١) يوسف / ١٠٩ .

(٢) القصص / ٨٣ .

(٣) في نسخ الأشباء : « أشهر » بالراء ، وهي حرف لا تتفق مع جلال القرآن ،
والتصوير من معجم الأدباء الذي نقل عنه النص . والمراد بأشفعي أي أدلى على
المراد ، تشفى به العلة ، وتطمئن إليه النفس ، وانظر هامش معجم الأدباء
٢٥/٣ .

(٤) انظر ديوان جرير / ٣٧٨ من قصيدة يحيب بها الفرزدق ومطلعها :
لم الديار رسومهن خواли ؟ أقفرن بعد تأس وحلا

وفيه^(١) قال :

قرأت بخط عبد السلام البصري في كتاب محمد بن أبي الأزهر .

قال :

حدثني وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب ،
قال : كنا يوماً بنى سبور في مجلس أبي سعيد أَحْمَدَ بْنَ خَالِدَ الْضَّرِيرِ .
وكان أبو سعيد عالماً باللغة / إِذْ هجُمَ عَلَيْنَا مَجْنُونٌ مِّنْ أَهْلِ « قُمَّ » [٢١٦ / ٣]
فَسَقَطَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِّنْ أَهْلِ الْمَجْلِسِ ، فاضطرب الناس لِسَقْطِهِ ،
ووثب أبو سعيد ، لا يشك أن آفة قد لحقتنا من سقوط جدار أو شرود
بهيمة ، فلما رأه المجنون على تلك الحال ، قال : الحمد لله رب
العالمين . على رسُلك^(٢) يا شيخ ، لا تُرْغِ ، آذاني هؤلاء الصبيان
وآخر جوني عن طبعي إلى ما لا أَسْتَحْسِنُهُ من غيري .

فقال أبو سعيد : امتنعوا^(٣) عنه - عافاكم الله - فوثبنا فشردنا من
مكان^(٤) ، ورجعنا ، فسكت ساعة لا يتكلم إلى أن عدنا إلى ما كُنَّا فيه
من المذاكرة ، وابتداً بعضاً يقرأ قصيدةً من شعر نهشل بن جرير
التميمي حتى بلغ قوله :

(١) أي في معجم الأدباء . انظر ٣/١٨ .

(٢) أي غَهْل .

(٣) في ط : « امتنعوا » بدون تاء .

(٤) في ط « كان » مكان : « مكان » ، تحرير .

٦٣٢ = غلامان خاصاً الموتَ من كُلّ جانبِ
 فابا ولم يُعْقَدْ وراءهُمَا يَدُ
 متى يَلْقَيَا قِرْنَأً فَلَا بُدَّ أَنَّهُ
 سَيَلْقَاهُ مَكْرُوهٌ مِّنَ الْمَوْتِ أَسْوَدُ
 فما استتمَّ هذا البيت حتى قال : قف يأيها القراء ، تتجاوزُ
 المعنى ولا تَسْأَل عنـهـ .

ما معنى قوله : * ولم تعقد وراءهما يد * ؟ فأمسك من حضر
 عن القول .

فقال : قل يا شيخ فإنك المنظور إليه ، والمُقتدى به
 فقال أبو سعيد : يقول : إنهم رميا بأنفسهما في الحرب أقصى
 مراميهما ، ورجعاً موفورين لم يُؤْسرا ، فتعقد أيديهما كتفاً^(١) .

فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكرنا ذلك على
 المجنون ؟ فنظر بعضاً إلى بعض .

فقال له أبو سعيد : هذا الذي عندنا ، فما عندك ؟
 فقال : المعنى يا شيخ آبا ولم تعقد يَدُ بمثل فعلهما بعدهما ،

(١) الكتف : ربط اليدين بالكتاف وراء الظهر . وفي القاموس : وكتف كضرب وفرح : وكتف فلاناً : شد يديه إلى خلف بالكتاف وهو حبل تشدد به .

لأنهما فعلاً ما لم يفعله أحد ، كما قال الشاعر :

٦٣٣ = قَرْمٌ إِذَا عَدَتْ تَمِيمٌ مَعًا
ساداتِهَا عَدُوَّهُ بِالخِنْصَرِ^(١)
أَبْسَهُ اللَّهُ ثِيَابَ النَّدَى
فَلَمْ تَطْلُ عَنْهُ وَلَمْ تَقْصُرْ
أَيْ خُلِقْتْ لَهُ .

وقريب من الأول قوله :

٦٣٤ = قَوْمٍي بِنُو^(٢) مَذِحْجَ من خَيْرِ الْأَمْمِ
لَا يَصْعُدُونَ قَدْمًا عَلَى قَدْمٍ

يعني أنهم يتقدّمون الناس ولا يطؤون على عَقب أحد .

وهذا فعلاً ما لم يفعله أحد
فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمر وجهه ، واستحينا من أصحابه ، ثم
غطى المجنون رأسه وخرج ، وهو يقول : يتصدرون ويغيرون الناس
من أنفسهم .

فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطلبوه ، فإني أظنه أبليس ،
[٢١٧ / ٣]
فطلبناه فلم نَظِفْرْ به / .

(١) في هامش معجم الأدباء تعليق على قوله : « عدوه بالخنسر » مفاده أنه « معنى كنائي » ، أي قدموه وبدعوا به . وذلك أنه إذا بدأ الرجل يعدّ الأشياء مرتبة ، ومحسبها على أصابعه ، بدأ بعد الأول ، وأطبق الخنسر ، ثم الثاني ، وأطبق البنصر ، وهكذا . وفي ط : « قوم » باللواو . تحرير .

(٢) وفي طفقط : « بنى » مكان : « بنو » والتصويب من المخطوطات ومعجم الأدباء .

(وفي معجم ياقوت أيضاً^(١))

قال : حدثَتْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّدِيمَ ، قَالَ لِمَا أَرَادَ الْمُتَوَكِّلَ أَنْ يَتَخَذَ الْمُؤَدِّبِينَ لَوْلَدَهُ جَعْلَ ذَلِكَ إِلَى « إِيتَاخَ »^(٢) ، فَأَمَرَ « إِيتَاخَ » كَاتِبَهُ أَنْ يَتَوَلَّ ذَلِكَ فَبَعْثَ إِلَى الطُّوَالَ ، وَالْأَحْمَرَ ، وَابْنَ قَادِمَ ، وَأَبِي عَصِيدَةَ^(٣) وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَدْبَاءِ ذَلِكَ الْعَصْرِ ، فَأَحْضَرَهُمْ مَجْلِسَهُ .

وَجَاءَ أَبُو عَصِيدَةَ فَقَعَدَ فِي اخْرِ النَّاسِ . فَقَالَ لَهُ مِنْ قَرْبِهِ : لَوْ ارْتَفَعْتَ ، فَقَالَ : بَلْ أَجْلِسْ حِيثُ انتَهَى بِي الْمَجْلِسُ .

فَلَمَّا اجْتَمَعُوا قَالَ لَهُمُ الْكَاتِبُ : لَوْ تَذَاكِرْتُمْ وَقَفَنَا عَلَى مَوْضِعِكُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَاخْتَرْنَا . فَأَلْقَوْا بَيْنَهُمْ بَيْتَ ابْنِ عَنْقَاءَ^(٤) الْفَزَارِيَّ .

٦٣٥ = ذَرِّيَّيْ إِنَّمَا خَطَّئَ وَصَوْبَيْ عَلَيْ ، وَإِنَّمَا أَنْفَقَتْ مَالُ^(٥)

(١) انظر النص في معجم الأدباء ٢٢٨/٣.

(٢) في هامش معجم الأدباء ٢٢٩/٣: إيتاخ: علم لتركي من كان له النفوذ في البلاط العباسي في ذلك الحين.

(٣) أبو عصيدة: أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجر، أبو جعفر النحوي الكوفي، له ترجمة في معجم الأدباء ٢٢٨/٣.

(٤) في بعض المراجع: ابن غلباء.

(٥) من شواهد: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٥٤. وفرائد القلائد/ ٣١٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٢٧٦.

فقالوا : ارفع «مال» فإنما ، إذ كانت [ما] بمعنى الذي - ثم سكتوا.

فقال لهم أبو عصيلة من آخر الناس : هذا الإعراب بما المعنى ؟ فأحجم الناس عن القول .

فقيل : فما المعنى عندك ؟ قال : أراد : ما لومك إباهي وإن ما أنفقت مال^(١) ، ولم أنفق عرضاً ، فالمال لا ألام على إنفاقه ؟ .

فجاءه خادم من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطى به إلى أعلاه . وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأن أكون في مجلس ارتفع منه إلى أعلاه أحب إلى من أن أكون في مجلس أحاط عنه .

فاختير هو وابن قادم رحمهما الله تعالى :

وفي معجم ياقوت

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه ، قال :

كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه

(١) «ما» سقطت من ط.

(٢) في ط: «مالاً» بالنصب

فقده ، فقال لبعض من حضره : اذهب فسل عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك بعض القوم ، وقال : في الدنيا إنسان يريد أن يموت ؟

قال إبراهيم لقد ضحكتم منها غريبةً . إن « يريد » ه هنا في معنى يكاد . قال الله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ ﴾^(١) أي يكاد . ٢١٨ / [قال : فقال أبو عمرو بن العلا : لا نزال بخير ما دام فينا مثلُكَ .]

وفي معجم ياقوت

قال ثعلب^(٢) « الذي » لا ينسب إليه لأنه لا يتم إلا بصلة . والعرب لا تُنْسَب إلا إلى اسم تام « والذي » وما بعده حكاية ، والحكاية لا ينسب إليها لثلاً تغيير .

قال وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللذوي .

فلما قدمت سئلت فقلت . لا ينسب إليه بهذه العلة فبلغته . فلما اجتمعنا تجادلنا ثم رجع إلى قوله .

وفي :

قال ثعلب : كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه . فقال لي يوما

(١) الكهف / ٧٧

(٢) انظر هذا النص في معجم الأدباء ٥ / ١١٠

وقد قرئ عليه :

٦٣٦ = ما تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي بِازَلَ عَامِينِ حَدِيثُ سِنَّى^(١)

لِمُثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي ؟

كيف تقول ؟ بازل أو بازل؟

أقول لي هذا في العربية ، إنما أقصدك لغير هذا ، يروى : بازل
وبازل وبازل ، الرفع على الاستئناف ، والخض على الإتباع ،
والنصب على الحال فاستحياؤهمسك .

وفيه :

قال ثعلب^(٢) بعث إلى عبد الله ابن أخت أبي الوزير رقعة فيها خط المبرد : « ضربته بلا سيف » ، قال : أيجوز هذا ؟ فوجئت إليه : لا والله ، ما سمعت بهذا ، هذا خطأ البة ، لأن « لا » التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره ؛ لأنها أداء ، وما تقع أداء على أداء .

وفيه :

قال العجوزي^(٣) : صرْتُ إِلَى المبرد مع القاسم والحسن ابني عَبْدِ

(١) نسب هذا الرجل لأبي جهل بن هشام .

انظر : ابن الشجري ١/٢٧٦ ، والمغني ١/٤٦ ، ٢/٧٥٩ ، واللسان :
« بزل » ، « نقم » ، « عون » .

(٢) انظر معجم الأدباء ٥/١١٤ .

(٣) في ط : « العجوري » بالراء ، صوابه من المخطوطة ومعجم الأدباء

الله بن سليمان بن وهب ، فقال لي القاسم سله عن شيء من الشعر ، فقلت : ما تقول أعزك الله في قول أوس :

٦٣٧ = وغيرها عن وصلها الشيب إنَّهُ

شفيع إلى بِيْض الْخُدُور مُدْرِّب^(١) /

[٢١٩ / ٢]

فقال بعد تَمَكُّث^(٢) وتمهل وتمطّق^(٤) ي يريد : أن النساء أنسن به فصيرون لا يستترن منه، ثم صرنا إلى ثعلب، فلما غاص^(٥) المجلس سأله عن البيت ، فقال : قال لنا ابن الأعرابي : إن الهاء في إنه للشباب وأنه

(١) في ط ونسخ المخطوطة : « العجوري » بالراء ، وفي معجم الأدباء ٥ / ١٤ : « العجوزي » بالزاي.

(٢) في ط ونسخ الأشباه : « بعض » الخلود مكان : « بِيْض الْخُدُور » صوابه من معجم الأدباء ٥ / ١١٤ ، وديوان أوس ٥ .

وفي معجم الأدباء : « الشيب » بالتصب ، وفتح همزة أنه ، وفي الديوان رفع : « الشيب » وكسر همزة إنه . والشاهد من قصيدة مطلعها :

صبوٌّ وَهَلْ تَصْبُو وَرَأْسُكَ أَشِيبُ وَفَاتَكَ بِالرَّهْنِ الْمَرَامِقَ زِينِبُ
والرهن المرامق كما في اللسان : « رمق » بعد ذكره هذا البيت : « قال أبو الهيثم : الرهن المرامق : وهو الرهن الذي ليس بمحظوظ به وهو قلب أوس ، والمرامق : الذي بآخر رمق . فارقته زينب وقلبه عندها فأوس يرامقه أي يداريه » .

(٣) في نسخ الأشباه : « ما تَمَكَّثْ » بزيادة « ما » .

(٤) التمطّق : التذوق ، والتصويم باللسان . انظر القاموس .

(٥) غصَّ المجلس : امتلاً .

لم يَجُرْ له ذكر ، لأنَّه عَلِيمٌ .

والتفتُّ إلى الحسن والقاسم ، فقلتُ : أين صاحبُك من
صاحبكم ؟

وفيَهُ^(١) :

حدثَ محمدَ بنَ رُسْتَمَ الطَّبَرِيَّ قالَ : أَخْبَرَنَا^(٢) عُثْمَانَ المازِنِيَّ ،
قالَ : كُنْتَ عِنْدَ سَعِيدَ بْنِ مَسْعَدَةَ الْأَخْفَشَ أَنَا وَأَبُو الْفَضْلِ الرِّيَاضِيَّ ،
فَقَالَ الْأَخْفَشُ : إِنَّ « مَنْذُ » إِذَا رَفَعَ بِهَا فَهِيَ اسْمٌ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبْرُهَا
كَوْلُوكَ : مَا رَأَيْتَهُ مَنْذُ يَوْمَنَا ، فَإِذَا خَفِضَ بِهَا فَهِيَ حَرْفٌ مَعْنَى لِيْسَ
بِاسْمٍ كَوْلُوكَ : مَا رَأَيْتَهُ مَنْذُ الْيَوْمِ .

فَقَالَ لِهِ الرِّيَاضِيَّ : فَلِمَ لَا تَكُونُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اسْمًا ، فَقَدْ نَرَى
الْأَسْمَاءَ تَنْصِيبَ وَتَخْفِضَ ، كَوْلُوكَ : هَذَا ضَارِبٌ زِيدًا غَدَارًا ، وَضَارِبٌ
زِيدًا أَمْسِ ، فَلِمَ لَا تَكُونُ بِهَذِهِ الْمَنْزَلَةِ ؟ فَلَمْ يَأْتِ الْأَخْفَشُ بِمُقْنِعٍ .
قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : فَقُلْتُ لَهُ : لَا يَشْبَهُ مَنْذُ مَا ذَكَرْتُ ، لَأَنَا لَمْ نَرِ
الْأَسْمَاءَ هَكَذَا تَلْزَمُ مَوْضِعًا وَاحِدَادًا^(٣) إِلَّا إِذَا ضَارَعْتُ حُرُوفَ
الْمَعْانِي ، نَحْوَ أَيْنُ وَكِيفُ ، فَكَذَلِكَ مَنْذُ مَا هِيَ مُضَارِعَةً لِحُرُوفِ
الْمَعْانِي ، فَلَزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدَادًا .

(١) انظر معجم الأدباء ٧/١٢٣ .

(٢) في ط: « أنا » مكان : « أَخْبَرَنَا » .

(٣) « وَاحِدَادًا » زِيادةً ليست في معجم الأدباء .

قال الطّبرى : فقال ابن أبي زرعة للمازنى : أفرأيت حُروف المعانى تعمل عملين مختلفين متضادّين؟ قال : نعم ، كقولك قام القوم حاشا زيداً ، وحاشا زيداً . وعلى زيدٍ ثوبٌ ، وعلا زيدُ الفرس ، فتكون مرة حرفاً ، ومرة فعلًا بلفظ واحد -

قال ياقوت^(١) :

نقلت من خطّ الشيخ أبي سعيد البستيّ في كتاب ألفه قال : قال الأستاذ أبو العلاء الحسّين بن مُحَمَّد بن سهلوى^(٢) في كتابه الذي سماه (أجناس الجواهر) : كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبي على الفارسيّ ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب لي^(٣) فكُنا إذْ قرأنا أوراقاً منه تجاريها في فنون الأدب ، واجتنينا من فوائد ثمار الألباب ، ورتعنا [٢٢٠ / ٣] في رياض الفاظه ومعانيه ، والتقطنا / الدر المنشور من سقاط^(٤) فيه ، فأجري يوماً بعض الحاضرين ذكر الأصمعيّ ، وأسرف في الثناء عليه وفضله على أعيان العلماء في أيامه ، فرأيته - رحمه الله - كالمنكر لما كان يُورده ، وكان فيما ذكر من محاسنه ، ونشر من فضائله أنه قال : من ذا الذي يجسر أن يخطيء الفحول من الشعراء غيره؟ فقال أبو علي :

(١) انظر معجم الأدباء ٧/٤٢.

(٢) في نسخ الأشيه : « سهلوى » وفي معجم الأدباء : « مهروى » .

(٣) في نسخ الأشيه : « في » ، وفي معجم الأدباء : « لي » .

(٤) في هامش معجم الأدباء : السقاط : ما سقط من النخل من البسر والمراد ما يبدىء منه من بليغ الكلام.

وما الذي ردّ عليهم؟ فقال الرجل : أنكر على ذي الرُّمة مع إهاطته بلغة العرب ومعانيها . وفضل معرفته بأغراضها ومراميها ، وأنه سلك نهج الأوائل في وصف المفاوز ، إذا لعب السَّراب فيها ، ورقص الآل في نواحيها ، ونعت الجريال^(١) وقد سبع^(٢) على جُدله^(٣) ، والظليم وكيف ينفر من ظلّه؟

وذكر الرَّكْبَ ، وقد مالت طَلَاهُمْ^(٤) من غلبة المنام حتى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام ، فطبق مَفْصيل الإصابة في كل باب ، وساوى الصَّدْرُ الأول من أرباب الفصاحة ، وجاري القرُومَ^(٥) البِزَلَ^(٦) من أصحاب البلاغة .

قال له أبو علي : وما الذي أنكر على ذي الرُّمة؟ فقال قوله :

* = * وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم^(٧) *

(١) في ط: «الحربا» بالخاء ، وفي النسخ المخطوطة: «الحربا» بالجيم والتصويب من معجم الأدباء . والجريال: الفرس .

(٢) في نسخ الأشباه: «سخ» بالنون ، والتصويب من معجم الأدباء .

(٣) في نسخ الأشباه: «جذله» بالذال ، والتصويب من معجم الأدباء والجدل: الحبل ، وجمعه: جُدُل .

(٤) الطُّلا بالضم: الأعناق أو أصولها جمع طُلْيَة أو طُلَّا .

(٥) في ط فقط: «القرون» بالنون ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء ، والقروم جمع: قرم ، وهو السيد العظيم .

(٦) البِزَل: جمع بازل ، وهو الرجل الكامل في تجربته .

(٧) تمامه: * وما بال تكلييم الديارِ البلاقع *

لأنه كان يجب أن ينونه .

فقال : أما هذا فالأصمعي مخطئٌ فيه ذو الرمة مصيبة .

والعجب أن يعقوب بن السكّيت قد وقع عليه هذا السهو في بعض ما أنسد .

فقلت : إنْ رأى الشيخ أن يُصدِّع لنا بجليّة هذا الخطأ تفضّل به فأملي علينا : أنسد ابن السكّيت لأعرابي من بني أسد :

٦٣٩ = وقائلة أسيت فقلت جَيْرٌ أَسَى إِنَّى مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ^(١)

= والشاهد من قصيدة مشهورة لذى الرمة مطلعها :
خليل عوجا عوجة ناقتيكما على كلل بين القلات وشارع
وفي الخزانة ١٩ / ٣ : « بين القلاة وسارع » بالسين وهذا موضعان . وانظر
ديوان ذى الرمة / ٤٤٥ .

وهو من شواهد : المقتضب ١٧٩ ، وابن يعيش ٣١ / ٤ ، ٧١ ، ٣٠ / ٩ ،
والخزانة ١٩ / ٣ ، ٣١ ، وشدور الذهب / ١١٠ .

(١) من شواهد المغني ١٢٨ / ١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٣٦٢ ، والخزانة
٤ / ٢٣٨ .

وقال البغدادي في الخزانة : « الأسى : الحزن » يقال : أَسَى يَأْسَى أَسَى كِرْضى
يرْضى رِضُّى : إذا حزن . وأَسَى : حزين وزناً ومعنى .
واسم الإشارة « ذاك » راجع إلى مالقي بنو أسد بسبعين
[أي بسبب التزوج من الغريبات بالمصادب في بيت سابق] .
 وإنَّه : بمعنى : نعم ، واهاء للسلب .

أصحابُهُمُ الْحِمَى وَهُمْ عَوَافٍ وَكُنَّ عَلَيْهِمْ تَعْسًا لَعْنَهُ فَجَئْتُ قُبُورَهُمْ بُدْءًا وَلَمَا فَنَادِيتُ الْقُبُورَ وَلَمْ يُعْجِبْنِي وَكَيْفَ تُجِيبُ أَصْدَاءُ وَهَامُ وَأَبْدَانُ بُدْرُنَ وَمَا نُخْرَنَهُ قال يعقوب : قوله : « جِيرٌ » أي حَقًا وهي مخصوصة غير منوئة فاحتاج إلى التنوين .

قال أبو علي : هذا سَهْوٌ منه ، لأن هذا يجري منه مجرى الأصوات ، وباب الأصوات كلها ، والمبنىات بأسرها لا ينون^(١) إلا ما خُصَّ منها بعلة^(٢) الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها^(٣) فما كان منها معرفةً جاء بغير تنوين ، فإذا نَكَرْتَهُ نَوَّنْتَهُ^(٤) / من ذلك أنك تقول في الأمر : صَهْ وَمَهْ تريده السكوت ، فإذا نَكَرْتَهُ ، قلت . صَهِ وَمَهِ تريده سكتنا .

= والـحـا بـكـسـ الـحـاءـ أـصـلـهـ الـحـمـامـ وـهـوـ الـمـوـتـ ، حـذـفـتـ مـنـهـ الـمـيـمـ لـالـضـرـوـرـةـ .
وعـوـافـ : جـعـ عـافـ شـذـوـذـاـ ، أوـ جـعـ عـافـيـةـ . بـعـنـيـ : جـمـاعـةـ عـافـيـةـ مـنـ : عـفـاـ
الـقـوـمـ بـعـنـيـ : كـثـرـواـ .

وضمير جمع المذكر في جميع الموضع لبني أسد . والنون في « كن » ضمير النساء الغريبات .

وقوله : تعـساـ هـنـ : دـعـاءـ عـلـيـهـنـ ، وـمـعـنـاهـ : أـتـعـسـهـنـ اللـهـ . وـنـخـرـنـهـ مـنـ نـخـرـ إـذـاـ
بـلـىـ .

وفي ط : وأبدان مكان : « وأبدان » ، و « يحرنه » مكان : « نخرنه » تحريف
(١) « لا ينون » سقطت من نسخ الأشباء ، والتصويب من معجم الأدباء
والأسلوب يتطلّبها .

(٢) في معجم الأدباء : « لعلة » باللام .

(٣) في نسخ الأشباء بعد « ومعرفتها » زاد كلمة « التنوين » .

(٤) في معجم الأدباء : « نونته ويكون من ذلك » بزيادة الكلمة : « ويكون » .

وكذلك قول^(١) الغراب : غاقي أي الصوت المعروف من صوته
 وقول^(٢) الغراب : غاقي أي صوتاً
 وكذلك إيه يا رَجُلُ ي يريد الحديث : وإيه يريد حديثاً .
 وزعم الأصمعي أنّ ذا الرمة أخطأ في قوله .

* وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم *

وكان يجب أن ينونه ، ويقول : إيه^(٣) .

وهذا من أو ابد^(٤) الأصمعي [الذي يُقدم عليها من غير علم]^(٥) .
 فقوله : جَبَرُ بْنُ عَوْنَانُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِهِ : فَقَلَتْ : الْحَقُّ، وَيَجْعَلُهُ
 نَكْرًا فِي مَوْضِعِ أَخْرَى فِي نَوْنَانِهِ ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ : قَلَتْ : حَقًا .

ولَا مدخل للضرورة في ذلك إنما التنوين للمعنى المذكور ،
 وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير . وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله . أَصَابَهُمُ الْحَمَى ، ي يريد الحمام .

(١) في نسخ الأشباء : « قال » مكان « قول » وال اختيار من معجم الأدباء .

(٢) في نسخ الأشباء أيضاً : « وقال » وال اختيار من معجم الأدباء .

(٣) في معجم الأدباء : « إيه منونة » بزيادة كلمة : « منونة » .

(٤) في طفقط : « آداب » والتوصيب من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء .

(٥) ما بين المعقوفين ليس في معجم الأدباء ، لأن الذي فيه : قال أبو علي « هذا سهؤ من غير علم » .

وقوله : بُدِرْنَ أَيْ طُعْنَ فِي بُوادِرِهِمْ بِالْمَوْتِ وَالْبَادِرَةِ :
النَّحْرُ^(١).

وقوله : بَدَأَ أَيْ سِيدَاً . وَلَمَّا أَيْ لَمْ أَكَنْ سِيدَا إِلَّا حِينَ مَاتُوا فَإِنِي
سُدْتَ بَعْدَهُمْ . انتهى .

قال ياقوت^(٢) :

حدثني شيخنا الامام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي ،
قال : حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكيندي قال :
بلغني أن أبو سعيد السيراني دخل على ابن دريد ، وهو يقول : أول
من أقوى في الشعر أبونا ادم عليه السلام في قوله :

٦٤٠ = تَغَيَّرَتِ الْبَلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجْهُ الْأَرْضِ مَغْبِرٌ قَبِيعٌ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْنٍ وَلَوْنٍ وَقَلَّ بِشَاشَةُ الْوِجْهِ الْمَلِيعِ^(٣)

فقال أبو سعيد : يمكن انشاده على وجه لا يكون فيه إقواعد .
فقال : وكيف ذلك ؟ قال : بأن تنصب « بشاشة » على التمييز وترفع

(١) في طفقط: « الخير » مكان : « النحر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء .

(٢) انظر معجم الأدباء / ٨ / ١٨٧

(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٧٠٢

(٤) الإقواعد : مخالفة القوافي في الحركات مثل ضم الحاء في البيت الأول وكسرها في البيت الثاني .

«المليح» بـ «قل»، ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما

[٢٢٢ / ٣] حذف في قوله :

٦٤١ = فَأَفْيِتُهُ غَيْرَ مُسْتَعِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه .

قال ياقوت^(٢) :

قرأت في (كتاب الموضّح) في العروض من تصنيف أبي القاسم عُبيد الله بن محمد بن جرّو^(٣) الأسدى أخباراً أوردها عن نفسه فيه ، ومناظرات جرت له مع الشیوخ في العروض ، منها :

قرأت على شيخنا أبي سعيد السيرا في (كتاب الوقف والابداء) عن الفراء ، روايته عن أبي بكر بن مجاهد عن أبي الجهم عنه ، فمر فيه بيت^(٤) أنشده الفراء :

(١) نسب الشاهد إلى أبي الأسود الدؤلي .

من شواهد : سيبويه ١/٨٥ ، والخزانة ٤/٥٥٤ ، وهو الموامع والدرر رقم ١٧٨٦ ، وقد مرّ ذكره رقم ١٧٣ .

(٢) انظر معجم الأدباء ١٢/٦٤ .

(٣) في طفقط : «جرد» بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء .

وابن جروله ترجمة وافية في معجم الأدباء ١٢/٦٢ - ٦٨ .

(٤) العبارة في معجم الأدباء : «فمضى فيه بيت» .

٦٤٢ = بِأَبِي امْرُؤٍ وَالشَّامُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
أَتَتِي بِشَرِى بُرْدَهُ^(١) وَرَسَائِلُهُ

فقلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : انشده ابن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال : قد أنشدناه غيره^(٢) من شيوخنا عن أبي بكر ، وعن أبي بكر^(٣) ، عن أبي الجهم ، وعن ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى ، عن سلمة ، عن الفراء هكذا .

فقال أبو سعيد ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخط أبي سهل النحوي في هذا الكتاب : بِأَبِي امْرُؤٍ ، وقال : رد الأب إلى أصله ، لأنَّه في الأصل عند الكوفيين « أبو » على فعل مثل : نحو ، وغزو ، فقال لي أبو سعيد : لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا ، لأنَّ الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب بأبي ، وكذلك لفظوا به ، ولكن اصلاحه أن يكون بِأَبِي امْرُؤٍ ، فتكون بِأَبِي : فَعُولَنْ .

وسكن كسرة الباء من أبي لأنَّه قدره تقدير : فَخِذ .

وهذا لعمري تشبيه حسن ، لأنَّهم قد أجروا هذا في المنفصل

(١) البريد - كما في القاموس - الرسول ، وما بين المزليين .

(٢) في ط : « وغيره » بالواو ، تحريف ، وفي بعض النسخ المخطوطة « غير واحد ». وفي معجم الأدباء : « غيره » ، بدون واو .

(٣) في ط فقط : « ابني » بالياء ، وفي بعض النسخ المخطوطة : أبي « مكان » ابن . وقد اخترنا عبارة معجم الأدباء .

مجرى المتصل ، فقالوا : اشتُرلنا . جعل : « تَرِلْ » بمنزلة فَخِذ .
وأشد من هذا قراءة حمزة : « وَمَكَرَ السَّيِّءُ وَلَا »^(١) جعل
« سَيِّئًا »^(٢) بمنزلة « فَخِذ » ، ثم أسكن كما يقال : فَخِذ .

والحركة في السيء حركة إعراب .

وفي هذا ضربان من التجوز ، جعله المنفصل بمنزلة المتصل ،

/ ٢٢٣ [وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء . انتهى .]

قال ياقوت^(٣) :

حدث أبو جعفر الجرجاني قال : قال لنا أبو الحسين المهلبي
النحوي : وقع بيني وبين المتنبي في قول العدواني :
٦٤٣ = يَا عُمَرُو إِلَّا تَدَعْ شَتْمِي وَمُنْقَصِّتِي
أَضْرِبْكَ حَتَّى تَقُولَ الْهَامَةُ اسْقُونِي^(٤)

(١) فاطر / ٤٣ . وفي النشر ٣٥٢ / ٢ : «قرأ حمزة باسكان المهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في «بارئكم» لذلك . وكان إسكانها في الطرف أحسن ، لأنه موضع التغيير» .

(٢) في نسخ الأشباء : «سوء»

(٣) انظر النص في معجم الأدباء ٢٢٥ / ٢ .

(٤) من شواهد اللسان : هوم .

وفي اللسان : الهامة : الرأس ، والجمع : هام . وقيل : من ذوات الأرواح خاصة . ثم قال : وكانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لم يدرك بثاره

وذلك أن المتنبي قال : إن الناس يُغلطون في هذا البيت ، والصواب : اشْقُونِي مِنْ : شَقَّاتُ رأسه بالمشقة ، وهو المشط .

قال المهلبي : فقلت له : اخطأت من^(١) وجوه :

أحدها : أنه لم يرد^(٢) كذلك .

والآخرة : أنه يقال شَقَّات^(٣) بالهمز .

وأيضاً فإني أظنك لا تعرف الخبر فيه ؟ وما كانت العرب تقوله في الهمامة ، إنها إذا لم يشاروا من صاحبه^(٤) لا تزال تقول : اسقوني اسقوني ، فإذا ثاروا سكن ، كأنه شرب ذلك الدم .

قال ياقوت :

قال أبو عمرو الخلال : أنفذني الصيدلاني أبو عبد الرحمن المعترلى غلام أبي على الجبائي إلى أبي الحسن الرامهرمي .

وقال لي : قل له : إنني قرأت البارحة في كتاب شيخنا أبي على

= تصير هامة ، فتزقو عند قبره [أي تصيح] تقول : « اسقوني اسقوني ، فإذا أدرك بثاره طارت » .

(١) في معجم الأدباء : « في » مكان : « من » .

(٢) في معجم الأدباء : « لم ير » .

(٣) في معجم الأدباء : « شَقَّاه » .

(٤) في معجم الأدباء : « يثار ب أصحابها » .

تفسير القرآن في قوله تعالى : « وَكُذْلِكَ جَعَلْنَا لِكُلّ نَبِيٍّ عَدُوًّا »^(١) أي بَيَّنَا لِكُلّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ، فجعل بمعنى : بين .

ولست أعرف هذا في اللغة ، واحفظ جوابه ، وجئني به ، فجئت إلى أبي الحسن ، فأخبرته بذلك ، فقال : نعم : هذا معروف في لغة العرب وقد قال العديني العنسي بالنون .

٦٤٤ = جَعَلْنَا لَهُمْ نَهْجَ الطَّرِيقَ فَأَصْبَحُوا
عَلَى ثَبَتٍ^(٢) مِنْ أَمْرِهِمْ حَيْثُ يَمْمُوا

قال ياقوت : ^(٣)

حدث المُرْزُبَانِيُّ عن الاحمر النحویَّ ، قال : دخل أبو يوسف القاضي أو مُحَمَّد بن الحَسَن على الرشيد ، وعنه الكسائي يُحدِثُه ، [٢٢٤ / ٣] فقال : يا أمير المؤمنين : / قد سعد بك هذا الكُوفِيُّ وشغلك ؟ فقال الرشيد : النَّحُوُ يَسْتَفْرَغُنِي ، لأنني أستدل به على القرآن والشعر ، فقال : ^(٤) إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار مُعلما ، والفقه إذا عرف ^(٥) فيه الرجل جملة أو صدرأً صار قاضياً .

(١) الأنعام/١١٢

(٢) أي على ثبات .

(٣) انظر النص في معجم الأدباء ١٣/١٧٥ .

(٤) في معجم الأدباء : « قال محمد بن الحسن أو أبو يوسف ».

(٥) في معجم الأدباء : « إذا عرف الرجل منه جملة صار » الخ .

فقال الكسائي : أنا أفضل منك لأنني أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت إلى الرشيد وقال : إن رأي أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد ، وقال : أبلغت يا كسائي إلى هذا؟ ثم قال لأبي يوسف : أجبه .

فقال الكسائي ^(١): ما تقول لرجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف : إذا دخلت الدار طلقت .

فقال الكسائي : خطأ إذا فتحت أن فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت ، فإنه لم يقع بعد ، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو . وحدث أيضاً عمن سمع الكسائي يقول : اجتمعْتُ وأبو يوسف ^(٢) القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذم النحو ، ويقول : ما النحو ؟ فقلت ، وأردت أن أعلمك فضل النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلُ غلامِك . وقال له آخر : أنا قاتلُ غلامَك ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون أخطأت ، وكان له علم بالعربية فاستحينا ، وقال : كيف ذلك ؟ فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة لأنه فعل ماضٍ ، فما الذي قال : أنا قاتلُ غلامَك بلا إضافة ^(٣) فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله تعالى : ﴿وَلَا تقولنَّ لشيءٍ إِنِّي فاعلَمُ ذلِك﴾

(١) في ط : «السائي» تحرير واضح

(٢) في معجم الأدباء : اجتمعْتُ وأبو يوسف بالفصل بضمير الرفع المنفصل .

(٣) في معجم الأدباء : «بالنصب» مكان : «بلا إضافة» .

غداً إلا أن يشاء الله ﷺ^(١).

فلولا أن التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه غداً ، فكان يوسف بعد ذلك
يمدح العربية والنحو .

قال أبو عبد الله بن مُقلة^(٢) :

حدثني أبو العباس بن يحيى ، قال : اجتمع الكسائي والأصمعي
عند الرشيد ، وكانا معه يُقيمان بمقامه ، ويظعنان بِطَعْنَه ، فأنشد
الكسائي :

٦٤٥ = أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ
رِئَمَانُ أَنْفُ إِذَا / مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ^(٣)

[٢٢٥ / ٣]

فقال الأصمعي : رِئَمَانُ بِالرَّفْعِ ، فقال له الكسائي : اسكت ما
أنت وهذا ؟ يجوز : رِئَمَانُ ، ورِئَمَانِ ورِئَمَانَ ، ولم يكن الأصمعي
صاحب عربية .

فسألت أبا العباس ، كيف جاز ذلك ؟ فقال : إذا رفع رفع
يُنفع ، أي أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ رِئَمَانُ أَنْفِ ، وَإِذَا نُصِبَ نُصِبَ
بـ « تعطي » ، وإذا جُرَّجَرَ بِرَدَه على الهاء في : « به » .

(١) الكهف / ٢٣ ، ٢٤

(٢) انظر معجم الأدباء ١٨٣ / ٣

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢

قال : والمعنى وما ينفعني إذا وعدتني بسانك ، ثم تصدقه
بفعلك ، يقال ذلك لِذِي يَبْرُّ ولا يكون منه نفع كهذه الناقة التي تشم
بأنفها مع تمنع درها .

والعلوق التي علق عليها ولدها^(١) ، وذلك انه تحر عنها حتى^(٢)
حشى جلدته تبناً أو حشيشاً ، وجعل بين يديها حتى تشم^{هـ} ، وتثير عليه ،
 فهي تسكن إليه مرأة ، ثم تنفر عنه ثانيةً وتشم^{هـ} بأنفها ثم تأبه بقلبها^(٣) ،
 فيقول : فما ينفع من هذا البو إذا تشممته^(٤) ثم منعت درها^(٥) ؟

وحدث المرزبان^(٦) :

عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال : سأله اليزيدي الكسائي
بحضرة الرشيد ، فقال : انظر في هذا الشعر عيب ؟ وأنشده :

٦٤ = ما رأينا خرباً نف سقر عنه البيض صقر
لا يكون العير مهر لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر ، فقال له اليزيدي : انظر فيه ،

(١) العبارة في معجم الأدباء : « والعلوق » : التي قد علق قلبها بولدها .

(٢) في معجم الأدباء « ثم » مكان : « حتى »

(٣) في معجم الأدباء : « مقلتها » مكان : « قلبها » .

(٤) في ط : « شمته »

(٥) في ط : « درتها » .

(٦) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٧٨ .

فقال: أقوى، لا بد أن ينصيب «المهر» الثاني على أنه خبر كان، فضرب البزيدي بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد، الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهر مهر، فقال له يحيى ابن خالد: أتكتنى^(١) بحضره أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك، فقال: لذة الغلبة أئشى من هذا ما أحشى. انتهى

[مسألة نحوية : من طبقات الكمال بن الأنباري]

وفي طبقات الكمال ابن الأنباري ،

قال الدورى : كان أبو يوسف يقع في الكسائي ، ويقول: أي شيء يُحسّن؟ إنما يُحسّن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائي ، فالتقى عند الرشيد ، وكان الرشيد يعظّم الكسائي لتأديبه أبناءه ، فقال لأبي يوسف : إيش تقول / في رجل قال لامرأته: أنت طالق طالق طالق؟ قال: واحدة.

قال: فإن قال لها : أنت طالق أو طالق قال: واحدة.

قال : فإن قال لها: أنت طالق، ثم طالق ، ثم طالق ، قال: واحدة.

(١) في ط : أتكتنى .

قال : فإن قال لها : أنت طالقُ ، طالقُ ، طالقُ ، قال : واحدة .

قال الكسائي يا أمير المؤمنين : أخطأ يعقوب في اثنين .^(١) ، وأصاب في اثنين

أما قوله : أنت طالق ، طالق ، طالق ، فواحدة لأنَّ الشتتين الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم ، قائم قائم ، وأنت كريم كريم

وأما قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك ، وقعت الأولى التي بيقين .

وأما قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث ، لأنه نسق ، وكذلك قوله : أنت طالق وطالق ، وطالق .

وقال ياقوت^(٢)

قرأت بخط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في كتاب : «جلاء المعرفة» من تصنيفه .

قيل : اجتمع إبراهيم النَّظَام ، وضرار بين يدي الرشيد ، فتتاظرا في القدر ، حتى دقَّت مناظرَهُما ، فلم يفهمُها ، فقال لبعض الخدم :

(١) في طفقط : اثنين .

(٢) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٩٥ .

اذهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناطرا بين يديه ، ثم يُخْبِرَك لمن الفَلْج^(١) منهما ، فلما صارا إلى بعض الطريق ، قال إبراهيم لضرار : أنت تعلم أن الكسائي لا يُحْسِنُ شيئاً من النظر ، وإنما مَعْوَلُه على النحو والحساب ، ولكن نهيء له مسألة نَحْو ، وأهيء له مسألة حساب ، فتشغله بهما ، لأننا لا نأمن أن يَسْمَعَ مِنَّا مَا لَمْ يَسْمَعْهُ ، ولم يَبْلُغْهُ فَهْمُهُ أَنْ يَنْسُبَنَا إلى الرَّنْدَقَةِ .

فلما صارا إليه سَلَّمَا عليه ، ثم بدأ ضرار فقال : أَسْأَلُك : أصلحك الله - عن مسألة من النحو ؟ قال : هاتِها ، قال : ما حد الفاعل والمفعول به ؟ قال الكسائي : حد الفاعل الرفع أبداً ، وحد المفعول النصب أبداً ، قال : فكيف تقول : ضربَ زيداً ؟ قال : ضربَ زيداً ، قال : فَلِمَ ، رَفَعْتَ زيداً ، وقد شرطت أن المفعول به منصوب أبداً ؟ قال : لأنَّه لم يُسَمَّ فاعله ، قال^(٢) : فقد أخطأت في العبارة إذ لم تقل : إنَّ من المفعولين مَنْ إذا لم يُسَمَّ فاعله كان مرفوعاً ، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمن لم يُسَمَّ فاعله ؟ قال : لأنَّا إذا لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه ، لأن الفعل الواقع عليه غير مُسْتَحْكَمٍ النَّصْ ، وعَدَمُ النَّصْ مطابق للرفع ، فإذا ذَكَرْنَا من فَعَلَ به ، [٢٢٧ / وأفصحتنا بذلك نصيَّناه .]

قال له : فإذا كان النَّصْ مطابقاً للنَّصْب^(٣) ، فَمَنْ لم يُسَمَّ فاعله

(١) في القاموس : الفَلْج : الظفر والفوز كالإفلاج ، والاسم بالضم كالفلجة .

(٢) من معجم الأدباء : « قال له » .

(٣) في معجم الأدباء : « فإنَّ كان النَّصْب مطابقاً للنَّصْ » .

أولى به ، لأننا إذا قلنا : ضرب زيد فقد يمكن أن يكون ضربه مائة رجل .

وإذا قلنا : ضرب عبد الله زيداً ، فلم يضربه إلا رجل واحد فالذى أمكن أن يضربه مائة رجل أولى بالتصب والتقصى ممّن لم يضربه إلا واحد ، فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول .

شم قال له إبراهيم : أسألك أصلحك الله عن مسألة من الحساب ؟ قال : قل ، قال : كم جذر عشرة ؟ قال : أجمع الحساب على أنه لا جذر لعشرة .

قال : فهل عالم الله جذرها ؟ قال : الله تعالى عالم كل شيء .
 قال : فما أنكرت أن يكون الله إذ عالم جذرها ^(١) ألقاه إلىنبي من أنبيائه ؟ ثم ألقاه ذلك النبي إلى صفي من أصفيائه ، ثم لم يزل ذلك العلم ينمّي حتى صار عالم جذر عشرة عندي ، وأكون أعلم جذرها ، قال : [الله عالم] ولا تعلمه أنت ، وتكون مخطئا بما قلت ^(٣) .

(١) من معجم الأدباء : « علم كل شيء ألقاه » الخ .

(٢) تتمة هذه القصة في معجم الأدباء : « فالتفت الكسائي » إلى الغلام وقال : اذهب بهذين إلى أمير المؤمنين ، فقل : إنهم زنديقان كافران بالله العظيم .
 قال : وكان الخادم لبيبا حصيفا ، فأحسن العبارة عنهم ، وحسن أمورهم ، فأمر لهم بجائزة سنية وصرفها » قال المؤلف : وهذه الحكاية عندي مصنوعة باردة ، وإنما كتبتها لكوني وجدتها بخط رجل عالم .

(٣) ما بين معقوفين زيادة في ط .

[قال ياقوت^(١)]

حدث ابن بشكوال في «الصلة» قال: قال علي بن عيسى الربعي: كان عبدالله بن حمود الرشيدى الأندلسى قد قرأ يوماً على أبي علي الفارسي في: «نواذر الأصمعي». أكأت^(٢) الرجل: إذا ردته عنك ، فقال أبو علي: أَلْحِقْ هَذِهِ الْكَلْمَةِ بِبَابِ: أَجَا، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لَهَا نَظِيرًا غَيْرَهَا، فَسَارَعَ مَنْ حَوَّلَهُ إِلَى كِتَابَهَا، قَالَ الْرَّبِيعِيُّ: فَقَلَتْ: أَيْهَا الشَّيْخُ، لَيْسَ أَكَاتُ^(٣) مِنْ «أَجَا» فِي شَيْءٍ، قَالَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَلَتْ: لَأَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيَّ وَقُطْرُبَا النَّحْوِيَّ حَكَيَّا أَنَّهُ يَقُولُ: كَيَا^(٤) الرَّجُلُ: إِذَا جَبَنَ فَخَجَلَ الشَّيْخَ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ كَذَا فَلَيْسَ مِنْهُ؟ فَضَرَبَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مَا كَتَبَ. انتهى.

قال ياقوت :

حدث المرزبانى ، في أخبار الكسائي فيما أسنده إلى المغيرة بن محمد عن أبيه قال: لما دخل الكسائي البصرة أول دخلة جلس في حلقة يونس ، ينتظر خروجه ، فسأله ابن أبي عينية عن «أولق» هل

(١) انظر معجم الأدباء ١٤ / ٨١

(٢) في طوالنسخ المخطوطة: «أدأت» وفي معجم الأدب: «أكأت» بالكاف .

(٣) في ط : «أدأت» .

(٤) في ط : «جا» وفي بعض النسخ المخطوطة: «أجا» وفي معجم الأدب: «كيأ» وما في معجم الأدباء يقويه ما في اللسان: «كيأ» يقال : كيأ عن الأمر: جبن عنه .

ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال: أفعل لا ينصرف .

قال ابن أبي عبيدة : خطأ والله .

وخرج يونس فسئل عن أولق فقال / هو فوعل ، وليس بفعل ، لأن [٣ / ٣]
الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول : أولق الرجل فهو مألوق ، فثبتت الهمزة ،
فكذلك «أرب» مصروف ، لأنه فعل ، لأنك تقول أرض مؤربة ،
فثبتت الهمزة .

قال والمألوق : المجنون : انتهى .

قال ياقوت :

حدث أبو محمد اليزيدي قال : كان يجيئني رجلٌ فيسألني عن
آيات من القرآن مشكلات ، فكنت أتبين العنت في سؤاله ، و كنت إذا
أجبته أرى لونه يردد ويسود ، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن
تقول : أدخلت القوم الدار ، ، ، ثم أخرجتهم رجلاً؟ فقلت : لا
يجوز ذلك حتى تقول أخرجتهم رجلاً رجلاً فتذكرة على تفصيل
الجنس . قال : فكيف قال الله عز وجل «ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا»^(١) قلت :
ليس هذا من ذلك ، لأن الطفل مصدر في الأصل يقع على الواحد
والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول : هذا طفل ، وهذا طفل وهؤلاء
طفل كما قال تعالى : «أو الطفّلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوْرَاتٍ

النساء^(١) فطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يُخرجكم أطفالاً.

قال : فأخبرني عن قوله عز وجل : «يُوْمَئِذٍ يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوِّيَ بِهِمُ الْأَرْضُ»^(٢) من أين لهم هذه الأرض هناك ؟

فقلت له : وهمت ، أما سمعت قوله تعالى : «يَوْمَ تُبَدِّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ»^(٣) فودوا أن تلك الأرض تسوّي بهم ، فسكت .

قال ياقوت في معجم الأدباء :

حدثني الإمام صدر الأفضل قاسم بن حسين الخوارزمي ، قال : دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على جار الله الزمخشري ، فقال له : لقد أنشأت البارحة شيئاً وأنشده :

ما تابع لم يتبع متبوعة	في لفظه ومحله يذا الثبت ^(٤)
ماذا بعلم غير علم نافع	الغرت في إتقانه حتى ثبت
الغز فيهما على نحو قولهم	«ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به»

(١) النور / ٣١

(٢) النساء / ٤٢

(٣) إبراهيم / ٤٨

(٤) الثبت بفتح الباء : الحجة في الرأي .

فإنه لا يجوز / في قولهم : إلا شيء سوى الرفع ، وهو بدل من [٣ / ٣]
قولهم : غير علم نافع برفع غيره .

فلما سمع جار الله منه البيتين ، قال له : لقد جئت شيئاً إدأ .

قال ياقوت ^(١) :

حدثني صدر الأفاضل ، قال : كتب إلى الصوفي المعروف
بالصواب يسألني عن قول حسان رضي الله عنه :

٦٤٧ = فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
ويمدحه وينصره سواء ^(٢) .

وقولهم : إن فيه ثلاثة عشر مرفوعاً ، فأجبته :

أَفْدِي إِمَاماً وَمَيْضُ الْبَرْقِ مُنْصَرٌ
من خلف خاطره الوقاد حين خطأ ^(٣)

يُبَغِي الصواب لدينا من مباحثه

ومادرى أن ما يعدوا الصواب خطأ ^(٤)

(١) انظر معجم الأدباء / ١٦ / ٢٤٥ .

(٢) انظر ديوان حسان / ١٣ . وهو من شواهد : المغني ٢ / ٦٩٢ . والهمم
والدرر رقم ٢٨٩ ، والأشموني ١ / ١٧٤ .

(٣) من خطأ يخطو : إذا مش .

(٤) أي خطأ وهو عكس الصواب .

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر.

فمنها قوله : «فمن يهجو» فيها ثلاثة^(١) : مرفوعات : المبتدأ ، والفعل المضارع ، والضمير المستكן .

ومنها : المبتدأ المقدر في قوله : «ويمدحه». والمعنى ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاثة مرفوعات أيضاً.

ومنها ، المرفوعان في قوله : «وينصره» أحدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكן فيه .

ومنها : المرفوعات الأربع في قوله : «سواء»

اثنان من حيث إنه في مقام الخبرين للمبتدئين واثنان آخران من حيث إن في كُلَّ واحد ضميراً راجعاً إلى المبتدأ .

وهذا يا سيدي جَهْدُ الْمُقْلَ، وغيره مرجو قطع المدى من الكل .

انتهى^(٢)

قال الصلاح الصفدي بعد حكايته: بل المرفوعات ثلاثة عشر

(١) من ط : «ثلاث مرفوعات» خطأ نحوياً .

(٢) بعده في معجم الأدباء : «فليعذرني سيدي - قبل الله معاذيره - من المرفوع الثالث عشر، فإنه لعمري قد استكنت واستترحت لا أعرف له (عيناً، وكيف يُعرف) له وجار [الوجار: حجر الضبع وغيره] - وقد صار أعزب من العنقاء، وأشد عوزاً من الوفاء» .

والباقي : المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله : مَنْ في الأول . منْ قوله : «فمن يهجو» أي ومن يمْدحه ، ومن ينصره ، لأنه قادر أن في «يهجو» ثلاث مرفوعات ، وكذا في «ويمدحه» وتحكم في / قوله: إن [٣ / ٢٣٠] في «ينصره» مرفوعين ، والصورة واحدة في الثالث . انتهى . / [٣ / ٢٣١]

[مسائل نحوية من كتاب طبقات النحوة للزبيدي]

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحوة^(١):

قال المازني : كنت بحضور الواثق يوماً، فقلت لابن قادم : كيف تقول «نَفَقْتُكَ دِيناراً أَصْلَحْ مِنْ دِرْهَمْ » ؟ فقال : «دينار» بالرفع ، قلت : فكيف تقول: ضَرْبُكُ^(٢) زِيداً خَيْرُ لَكَ » بنصب زيداً ، فطالبه بالفرق بينهما ، فانقطع

وكان ابن السكّيت حاضراً ، فقال الواثق : سُلْهُ من مسألة ، فقلت له : ما وزن «نَكْتَلْ من الفعل؟ فقال : نفعل ؛ فقال الواثق : غَلِطْتَ ، ثم قال لي : فسّره ، فقلت : له : نكتل تقديرة: نفعل ، وأصله : نكتيل ، فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها فصار لفظها: نكتال ، فأسكنت اللام للعجم ، لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

قال الواثق : هذا الجواب ، لا جوابك يا يعقوب .

(١) انظر طبقات النحوين واللغويين / ٨٨ .

(٢) في ط : « ضربتك »

فلما خرجنا قال لي ابن السكبت ما حملك على هذا ، وبينى وبينك المودة الخالصة ، فقلت : والله ما أردت تخطئتك ، ولم أظنّ أنه يعزب عنك .

قال : وقال المازني :

حضرت يوماً عند الواشق ، فقال : يا مازني هات مسألة ، وكان عنده نحاة الكوفة ، فقلت : ما تقولون في قوله تعالى : «وما كانت أمك بعِيَّا^(١) لِمَ لَمْ يَقُلْ» : «بغية» وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضية .

فقال الواشق : هات ما عندك ، فقلت : لو كانت «بغى» على تقدير: فعل بمعنى فاعل لحقتها الهاء ، مثل كريمة ، وظريفة ، وإنما تمحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعول ، نحو: امرأة قتيل ، وكف خضيب

و«بغى» هنا ليس بفعل ، إنما هو «فعول» وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو: امرأة شكور ، وبشر شطون: إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير بغي: «بغوى» ، قلبت الواو ياء ، ثم أدمغت في الياء ، فصارت ياء ثقيلة ، نحو: سيد وميت ، فاستحسن الجواب .

[مسألة لأبي الطيب اللغوي]

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحوين^(١) :

أخبرنا على بن محمد الخداشى ، قال: بلغنا أنَّ مُغنيةً غنت

/ [٢٣٢ / ٣] بحضورة الواثق بالله: /

٦٤٨ = أظليمُ إِنْ مُصَابَكُمْ رجلاً أهْدِي السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ^(٢)

فردَّ عليها الواثق ، وقال: إنَّ مصابكم رجلٌ ، فأعادت «رجلاً»

فأعاد الردَّ عليها ، فقالت: لقنتي هذا أعلم أهل زمانه ، قال: ومن هو؟

قالت: المازني ، فقال عليَّ به ، فأشخص إليه . فلماً مُثُلَ بين يديه ،

قال: باسمي يا مازني؟ قال: بكر يا أمير المؤمنين ، قال: أحسنت ،

كيف تروي: «أظليم»؟... البيت فقال: إن مصابكم رجلاً؟ قال:

(١) انظر مراتب النحوين / ٧٨ - ٨٠ .

(٢) انظر: أخبار النحوين البصريين / ٥٧ . وقد نسبه ابن هشام في المغني / ٢ / ٥٩٣ للعرجي .

وهو من شواهد: ابن الشجري ١ / ١٠٧ ، وشنور الذهب / ٣٦١ ، والعيني ٣ / ٥٠٢ ، والتصريح ٢ / ٦٤ ، والمغني ٢ / ٥٩٣ ، ٧٤٩ ، والممعن ٣١٠ ، ٢٨٨ ، والأشموني ، / ١٤٧٠ .

(٣) يريد: ما اسمك؟

فأين خبر إن؟ قال: قوله: ظُلْمٌ. ومعنى مصابكم: إصابتكم، قال:
صدقت.

قال أبو الطيب: وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيارات
وأحمد بن أبي داؤد في هذا البيت الذي غلط فيه الواثق ، فقال محمد:
إن مصابكم رجلاً، وقال أحمد: «رجل» فسألًا عنه يعقوب بن
السكيت ، فحكم لأحمد بن أبي داؤد عصبيةً لا جهلاً، فأخبرونا عن
ثعلب قال: يعقوب فعاتبه في هذا عتاباً مُمضياً، فقال لي: اسمع
عذري جاءني رسول ابن أبي داؤد ، فمضيت إليه فلما رأني بشّ بي ،
وقربني ، ورفعني ، وأحفى في المسألة عن أخباري ، ثم قال لي: يا أبا
يوسف ، مالي أرى الكُسوة ناقصة؟ يا غلام دستاً كاملاً من كسوتي ،
فأحضر ، فقال: كيساً فيه مائتا دينار ، ثم قال لي: أراكب؟ قلت: لا ،
بل راجل ، فقال: حماري الفلاني بسرجه ولجامه ، فأحضر ، وقال:
تسليم الجميع إلى غلام أبي يوسف ، فشكrt له ، ذلك ، ثم قال لي:
يا أبا يوسف ، أنشدت هذا البيت : أظلم إِن مصابكم رجل ، فقال
الوزير إنما هو رجلاً بالنسب ، وقد تراضينا بك ، فقلت: القول ما
قلت ، فخرجت من عنده ، فإذا رسول محمد بن عبد الملك ، ، فقال
أجب الوزير فلما دخلت إليه بدرني ، وأنا واقف ، فقال يا يعقوب:
أليس الرواية أظلم إِن مصابكم رجل؟ فقلت: لا بل رجل ، فقال:
أغرب ، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لي أن أقول؟

من المسائل لابن السيد البطليوسى .

حكى أبو القاسم الزجاجي : قال: أخبرنا أو إسحاق بن السري [الزجاج / قال: أخبرني محمد بن يزيد المبرد ، قال: سمعت المازني يقول: سأله الرياشي ، فقال لي: لم نهيت أن يكون الله تعالى أصله: الإله ، ثم خفف بحذف الهمزة ، كما يقول أصحابك؟

فقلت: لو كان مخففاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها، لا يتغير المعنى، إلا ترى أن الناس والإناس بمعنى واحد، ولما كنت أعقل لقولي: «الله» فضل مزية على قوله: «الإله»

ورأيته قد استعمل لغير الله في قوله: «وأنظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفاً^(١) ، قوله: «أهنتنا خيراً أم هو^(٢) » ولما لم يستعمل الله إلا للباري تعالى علِمْتُ أنه عَلَمْ ، وليس بماخوذ من الإله .

(١) طه / ٩٧

(٢) الزخرف / ٥٨

وفي المسائل أيضاً

سألتني قرر الله لديك الحق ، ومكنته ، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنـه - عن قول الكتاب في صدور كتبهم : بـسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وذكرت أن قوماً من نحوـي زمانـنا هذا ينكرون عطف الصلاة على البـسـمـلـة ، وقد كنت أخبرـت بذلك قديـماً ، فحسبـت أنـهـمـ إـنـماـ يـتـعـلـقـونـ فيـ إـنـكـارـهـ بـأـمـرـ لـمـ تـرـدـ بـهـ سـنـةـ مـأـثـورـةـ ، وـأـنـهـ شـيـءـ أـحـدـهـ الـكـتـابـ حـتـىـ أـخـبـرـنـيـ مـخـبـرـوـنـ أـنـهـ فـاسـدـ عـنـهـمـ فـيـ الإـعـرابـ ، وـلـيـسـواـ يـنـكـرـوـنـهـ مـنـ أـجـلـ أـنـهـ شـيـءـ مـُـحـدـثـ عـنـ الـكـتـابـ ، وـأـخـبـرـوـنـيـ أـنـ الصـوـابـ عـنـهـمـ إـسـقـاطـ الـوـاـوـ ، وـرـأـيـتـ ذـلـكـ نـصـاـ فـيـ رـسـائـلـ بـعـضـهـمـ ، وـرـأـيـتـ بـعـضـهـمـ يـكـتـبـ فيـ صـدـورـ كـتـبـهـ بـسـمـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ وـالـصـلـاـةـ عـلـىـ رـسـوـلـهـ الـكـرـيـمـ .

وقد تأملـتـ الأـمـرـ الـذـيـ حـلـهـمـ عـلـىـ إـنـكـارـهـ فـلـمـ أـجـدـ شـيـئـاـ يـكـنـ أـنـ يـعـلـقـوـاـ بـهـ إـلـاـ أـمـرـيـنـ :

أـحـدـهـماـ : أـنـ الـمـعـطـوـفـ حـكـمـهـ أـنـ يـكـونـ موـافـقاـ لـلـمـعـطـوـفـ عـلـيـهـ ، وـهـاتـانـ جـمـلـتـانـ قـدـ اـخـتـلـفـتاـ ، فـتـوهـمـوـاـ مـنـ أـجـلـ اـخـتـلـافـهـمـاـ أـنـهـ لـاـ يـصـحـ عـطـفـ إـحـدـاهـمـاـ عـلـىـ الـأـخـرـىـ .

الـثـانـيـ : أـنـ قـوـلـنـاـ بـسـمـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ جـمـلـةـ خـبـرـيـةـ ، وـقـوـلـنـاـ : وـصـلـىـ اللهـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ جـمـلـةـ مـعـنـاهـاـ الدـعـاءـ ، فـلـمـاـ

[٢٣٤] اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية / دعاءً، وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظاً ومعنىً لم يصحَّ عندهم عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنىً .

فإن كانت العلة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلف إعراب الجملتين ، فإن ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله ، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الأسماء المفردة المعربة خاصةً :

وأما عطف الجُمل على الجمل فإنه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا : إن زيداً قائم ، وعمرأ خارج ، وكان زيداً قائماً وعمرؤ خارجاً ، فيعطى الاسم والخبر على الاسم والخبر .

والنوع الثاني : لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب كقولنا : قام زيداً ومحمدأً أكرمه ، ومررت بعد الله وأماماً خالد فلم ألقه .

وفي هذا أبواب قد نصَّ عليها سيبويه وجميع البصريين والковفيين لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنشور والمنظوم قوله تعالى : ﴿ والمُقْيَمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتَوْنَ الزَّكُوْنَ ﴾^(١) .

وكقول خرائق :

٦٤٩ = النازلين بكل مُعْتَكِي والطَّيِّبُونَ معاقدَ الأَزْرِ^(١)

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو (كالجمل
والكافي) لابن التحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا : وصَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ جملة معناها الدعاء ، فاستحال عندهم عَطْفُ الدَّعَاء عَلَى الْخَبَرِ ، لَا سِيمَا ، وَمِنْ خاصَّةِ الْوَاوِ أَنْ تَعْطُفَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا لفظاً وَمَعْنَى . وهاتان جملتان قد اختلف لفظُهُما وَمَعْنَاهُما ، فَمَا اعْتَرَضُوا بِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا .

وهذا الذي قالوا يُفسِّدُ عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد :
فأولها : أَنَّا وَجَدْنَا كُلَّ مِنْ صنْفِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَتَاباً مِنْ بَدْءِ النَّاسِ [٢٣٥ / ٣] بالتصنيفات / إِلَى زَمَانِنَا هَذَا يَصْدِرُونَ كُتُبَهُمْ بِأَنْ يَقُولُوا : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ يَقُولُونَ بِإِثْرِ ذَلِكِ : وَصَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ،

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، والمحتب ٢ / ١٩٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ ، والخزانة ١ / ٣٠١ ، والعيني ٣ / ٦٠٢ ، ٧٢ / ٤ ، والنصرير ٢ / ١١٦ ، ٢٠٤ ، والهمم والدرر رقم ١٥٣٩ ، والأشموني ٣ / ٦٨ ، ٢١٤ .

فيعطون الصلاة على التَّحْمِيد ، ولا فرق بين عطفها على التَّحْمِيد وعطفها على البُسْمَلَة ، لأنَّ كُلَّتَا الْجَمْلَتَيْنِ خَبْرٌ .

وهذا ليس مختصاً بكتُب الضعفاء في العربية دون الأقوياء ، ولا بكتُب الجُهَّال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب الأئمة المتقدمين والعلماء المبرزين كالفارسي وأبي العباس المبرد والمازني وغيرهم .

فلو لم يكن بأيدينا دليلاً ندفع به مذهب هؤلاء إلاَّ هذا الكفى عن غيره .

فتأمل خطبَ^(١) كتاب « الإِيْضَاح » للفارسي ، وصدر « الكامل » لأبي العباس المبرد ، وصدر « كتاب سيبويه » وغير ذلك من الكتب .

وتأمل خطبَ الخطباء وكلامَ الفُصَحَاءِ والبلُغَاءِ ، فإنك تجدهم مُطْبِقِين على ما وصفته لك .

فهذا وجهٌ صحيحٌ يدلُّ على فساد ما قالوا .

ومنها : أن قولنا : وصَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ بِأَثْرِ الْبُسْمَلَةِ منصرفٌ إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلاً مختلفاً .

أحدها : أن يكون تقديره أبداً ببِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وأقول صَلَى اللهُ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ، فيضمِّن القول ويعطِّفه على « أبداً » ، وذلك مما يَصْرُفُ الكلام إلى الإخبار . والعرب تحذف القول حذفاً مطَرداً شهُرَتْهُ تغْنِي عن إيراد أمثلة منه كقوله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ

(١) في ط : « خطبتي »

عليهم من كُلَّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ^(١) أي يقولون : سلام عليكم .

وكذا قوله : « وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ رَبِّنَا^(٢) » أي يقولون : ما نعبدهم إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ رَبِّنَا ، على معنى : ابدأ بِسْمِ اللَّهِ ، وَبِالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل كما أجاز سيبويه : « قَلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ » لأنَّه في معنى : ما أحد يقول ذلك إِلَّا زِيدٌ .

وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دفعه .

وإن شئت كان التقدير أبداً بِسْمِ اللَّهِ ، وَأَصْلَى عَلَى مُحَمَّدٍ ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى .

وهذه التأويلاط الثلاثة تصيره ، وإن كان دعاءً إلى معنى الإِخْبَارِ . فهذا وجْه آخر صحيح .

ومنها : أنه لا يستحيل عطف قولنا : وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَى قولنا : بِسْمِ اللَّهِ ، وإن كان دعاءً مَحْضًا من غير أن يتَأوَّلَ فيه تأويل / ٣ / ٢٣٦ إِخْبَارٌ ، لأنَّا وجدنا العرب يُؤْتَّيونَ الْجُمْلَ الْمُرْكَبَةَ تَرْكِيبَ الدَّعَاءِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ وَالْاسْتِفْهَامِ الَّتِي لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقُولَ فِيهَا صَدْقٌ وَلَا كَذْبٌ مَوْقِعُ الْجُمْلِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الصَّدْقُ وَالْكَذْبُ .

(١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) الزمر / ٣ .

وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعض كنحو ما أنسدوه من قول الجُمِيع^(١) بن منقذ .

٦٥٠ = ولو أصابت لقالت وهي صادقةٌ إنَّ الرِّياضَةَ لَا تُنْصِيُكَ لِلشَّيْبِ^(٢)
فأوقع النَّهْيَ موقعاً خبراً إنَّ .

وقال آخر :

٦٥١ = أَلَا يَا أَمَّ فارعَ لَا تَلُومِي على شَيْءٍ زَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي

(١) في طفقط : « الجُمِيع » بالعين ، تحريف .

(٢) من قصيدة وردت في المفضليات مطلعها :

أَمْسَتْ أَمَامَةَ صَمْتَأَ مَا تَكَلَّمَنَا مَجْنُونَةَ أَمْ أَحْسَتْ أَهْلَ خَرَوبَ
وَأَهْلَ خَرَوبَ هُمْ قَوْمُ امْرَأَتِهِ أَمَامَةَ .

والشاعر لقبه الجُمِيع ، واسميه منقذ بن الطماح بن قيس بن طُرِيف والشاهد شرحه محمد بن بشّار الأنباري ف قال :
يقول : أنا شيخ مجرّب لا أحفل بمصارفها العلمي بيارادتها . وقال الأصمعي :
قوله : لَا تُنْصِيُكَ لِلشَّيْبِ نَهَاءً عن رياضَةِ المسانِ ، فإنَّ رياضتك إِيَاهُم
عنةِ .

يقول : ولو أصابت الصواب ، ووفقت له لقالت للرجل الذي أمرها به من
مضارئي : لا جعلك الله يمن يُنْصب برياضة المسان ، فإنَّ رياضتك إِيَاهُم
عناء عليك ، وتعب لا يجدي عليك شيئاً لأنهم يشوا عن ذلك ، وجرّبوا فلا
يستمعون ما يؤمرُون به لما معهم من التجربة .

وهذا دعاء . وجاز الجزم في خبر إنَّ ، لأنَّ خبر إنَّ كالمستأنف إذا لم يعمَل فيه
ما قبله . انظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ٢٦ .
وفي نسخ الأشباه : « للنسب » مكان : « للشَّيْبِ » .

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرِينِي وَدَلِيلِي دَلَّ ماجدة صَنَاعَ^(١)

فأُوقع الأمر موقع خبر كان .

وقال الراجز :

٦٥٢ = إِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدِمُهُ

فأُوقع الجملة التي هي « لا نعدمه » ، ومعناها الدعاء موقع الصفة لأخ حملاً على المعنى ، كأنه قال : إنما أنت أخ ندعوه بأن لا يعدم .

(١) نسب البيتان إلى بعضبني نهشل كما في الخزانة ، وقائلتها جاهلي وكذلك نسبهما الأمير في حاشيته على المغني ٢ / ١٤٧ . والبيت الثاني من شواهد المغني ٢ / ٦٤٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٦٧ . وقال البغدادي في الخزانة .

« قال ابن عصفور في « كتاب الضرورة » : جعل ذكرني في موضع مذكورة ، وهو قبيح ، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب كان ، وإنما فعل ذلك ، لأن « كوني » أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر . انتهى .

وقال السكري : المعنى : وصيري مذكورة لي بالمكان . وقديره في العربية ردئ ، لو قلت : كن بغلام بشري لم يجئ . وهو يريد يا أم فارعة ، فحذف ، وذلك شاذ ، لأنه ليس بمنادي إنما المنادي الأم .

والصناع بفتح الصاد : الرقيقة الكف . والمجدة : الكريمة ، يقول : أضبطي دلالك بمنفعة وصنعة ، ولا تكوني حرقاء لا تنفع أهلها . انتهى .

وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خص به الشعر
فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح .

فمن ذلك قول الله تعالى : « قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالِ لَفْلِيمَدِدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَا » ^(١) .

وأجاز التحوّيون بلا خلاف بينهم : زيد أضربه وعمرو لا
تشتمه ، وزيدكم مرأة رأيته ، وعبدالله كم أكرمه ، وزيد جزاه الله عنني
خيراً .

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ،
والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل
المضارع على اسم الفاعل . وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل
كقوله تعالى : « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ وَأَفْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً
حَسَناً » ^(٢) .

وقال أمرو القيس :

* ٦٥٣ = * أَلَا أَنْعِمْ صبَاحًا إِيَّاهَا الرَّبْعَ وَأَنْطِقِ ^(٣)

فعطف الأمر على الدعاء ، وهذا كثير .

(١) مريم / ٧٥

(٢) الحديد / ١٨

(٣) مطلع قصيدة يصف فيها ذهابه إلى الصيد . تمامه :

* وَحدَثَ حَدِيثَ الرَّكْبِ إِنْ شَتَّ وَاصْدَقَ *

وروايته في الديوان / ١٣٣ : « أَلَا نَعِمْ صبَاحًا » .

وقد قال سيبويه في «باب ما/ فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن [٣ / ٢٣٧] يكون^(١) صفة»: واعلم أنه لا يجوز: منْ عبدُ اللهِ وهذا زيد الرّجَلُين الصالحِين رفعت أو نصبت ، لأنك لا تبني إلا على ما أثبتته وعلمته . ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم وَمَنْ لا تعلم ، فتجعلهما بمنزلة واحدة وإنما الصفة عِلْمٌ فيمن قد علمته .

فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصفتين ، ولم يُعطِلها من أجل عطف الخبر على الاستفهام .

ووافقه جميع النحوين على هذه المسألة، وإنما كان ذلك ، لأن الجمل لا يراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الإعراب .

وقد استعمل بديع الزَّمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله : « ظفرنا بصيد وحِيَّاكَ الله أبا زيد » وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه .

وإذا كان التشاكل لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجرد الألا يراعى في الجمل ، ألا ترى أن العرب تعطف المُعْرَب على المبني ، والمبني على المُعْرَب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يَظْهُر .

وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول التحوين بأن الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى كلام خرج

(١) في طفقط : « يكون فيه صفة » بزيادة كلمة : « فيه » .

مَخْرُجُ الْعُمُومِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ خَصْوَصٌ ، وَإِنَّمَا تَعْطُفُ الْوَاوُ الْأَسْمَ على الْأَسْمَ فِي نَوْعِ الْفَعْلِ أَوْ فِي جِنْسِهِ لَا فِي كَمِيَّتِهِ ، وَلَا كِيفِيَّتِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ : ضَرَبَتْ زِيدًا وَعَمْرًا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَضْرِبَ زِيدًا ضَرَبَةً وَاحِدَةً ، وَعَمْرًا ضَرَبَتِينَ وَثَلَاثًا فَتَخْتَلِفُ الْكَمِيَّاتُ .
وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَضْرِبَ زِيدًا جَالِسًا وَعَمْرًا قَائِمًا فَتَخْتَلِفُ الْكِيفِيَّاتُ .

وَبَيْنَ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، فَيُعْطِفُونَ الْأَسَدَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطِبِ ، وَالْفَعْلُ النَّاصِبُ لِهُمَا مُخْتَلِفٌ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْمَخَاطِبَ مُخَوَّفٌ ، وَالْأَسَدَ مُخَوَّفٌ مِنْهُ ، فَجَازَ الْعَطْفُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعًا التَّخْوِيفُ ، لِأَنَّ جِنْسَ التَّخْوِيفِ قَدْ انتَظَمُوهُمَا .

وَنَحْوُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرْكَاءَكُم﴾^(١) ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْأَمْرِ هُوَ الْعَزَمُ عَلَيْهِ ، وَالْجَمْعُ الَّذِي يَرَادُ بِهِ ضَمَّ الْأَشْيَاءِ الْمُتَفَرِّقةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعَاهُمَا ، فَإِنْ لَهُمَا جِنْسًا يَجْتَمِعُانَ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا جَمِيعًا يَرْجِعُانَ إِلَى مَعْنَى الصِّيرَوَرَةِ وَالْأَنْجَذَابِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَزَمَ عَلَى الشَّيْءِ فَقَدْ انْجَذَبَ إِلَيْهِ وَصَارَ ، كَمَا أَنَّ الْأَشْيَاءِ الْمُتَفَرِّقةِ إِذَا جَمِعَتْ انْجَذَبَ بَعْضُهَا إِلَى / بَعْضٍ ، وَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى الْآخِرِ .
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٦٥٤ = يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقْلِّدًا سِيفًا وَرَمْحًا^(٢)

(١) يُونُس / ٧١ .

(٢) قَائِلُهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبَّاعِي . انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ١ / ١٢١ ،

و معناه : و حاملاً رمحاً لأن التقلد نوع من الحمل .

ولأجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(١) في قراءة من خفض « الأرجل » : إنَّ الْأَرْجُلْ تغسل ، والرؤوس تمسح .

ولم يوجب عطفها على الرؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأن العرب تستعمل المسح على معينين : أحدهما النضح ، والأخر الغسل ، حتى روى أبو زيد تمسحت للصلة أي توضّات .

وقال الراجز :

٦٥٥ = أَشْلَيْتُ عَنْزِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي^(٢)

٤٧٣ ، والمحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٦٧ برواية : * ورأيت زوجك في الوعى *
وانظر اللسان : « مسح ». .

(١) المائدة / ٦ . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين . انظر معجم القراءات رقم ١٧٨٨ .

(٢) ورد هذا الرجز في اللسان على النحو الآتي :

أشليت عنزي ومسحت قعي ثم تهيات لشرب قلب
واستشهد به على أن الإشلاء هو الدعاء ، يقال : أشليت الناقة : إذا
دعوتها باسمها لتحل بها . انظر اللسان : « شلا » ، و « قلب » .

والقعب - كما في اللسان : « قعب » هو : القدر وفي اللسان : « قلب » : قلب الطعام : أكله ، وقلب الماء : شربه ، وثبتت من الشراب أقلب قاباً : إذا شربت منه .

أراد أنه غسله ليحلب فيه .

فلما كان المسع نوعين أوجبنا لكلّ عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف - كما قلنا - إنما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته ولا في كيفيته ، فالنضج والمسع جمعهما جنس الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرمح جنس التأهب للحرب والتسلح .

وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدّعاء قد اختلفا فإنّهما قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح ، أو في معنى التبرك والاستجاجة .

فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيداً قائم وعمرو بالرفع عطفاً على موضع ليت ، وما عملت فيه ، وهل ذلك إلا من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خبراً والثانية تمنياً .

فالجواب : أن هذا الذي توهّمته لا يصح من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحويين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظنتته ، وإنما منعوه ، لأن ليت قد أبطلت الابتداء فلم تبق له لفطاً ولا تقديرأ .

ولو كان لليت ومعمولها موضعٌ وعطف « عمرو » عليه لم يكن [٢٣٩] عطفُ خبرٍ على / تمنٌ كما توهّمته ، وإنما يكون عطفُ خبرٍ على

خبر ، لأن التّمني إنما كان لعامل اللّفظ دون الموضع ، لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني : أن قولنا : « ليت زيداً قائم و عمرو » لا يُعد جملتين ، وإنما يُعد جملة واحدة ، لأن الخبر الذي كان يُتم الجملة الثانية سقط استغناء بخبر الاسم الأول .

ولو قلت : ليت زيداً قائم ، وليت عمراً قائم [لكانتا]^(١) جملتين . وهذا كقوله : قام زيد وقام عمرو ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو صار جملة واحدة .

ويدل على ذلك أن النّحوين يجيزون : مررت برجل قائم زيد وأبوه ، ولا يُجيزون : مررت برجل قائم زيد وقائم أبوه ، لأن الكلام الأول جملة واحدة ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثانية تجري مجرّى جملتين فلا بد في كُلّ واحدة منهما من ضمير .

وكذلك يجيزون : زيد قام عمرو وأبوه ، ولا يجيزون : قام عمرو وقام أبوه لتعري الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ .

(١) سقطت كلمة : « لكانتا » من ط . تحريف .

وفي المسائل للبطليوسي أيضاً :

سألت عن قول الله تعالى : ﴿ شهد الله أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(١) وقلت : بِأَيِّ شَيْءٍ انتَصَبَ « قَائِمًا » ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ ؟ وَأَينَ خَبْرُ لَا تَبَرَّئَةٌ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ ؟

وذكرن أنَّ بعض المتأولين لصناعة النحو أنكر قولنا : إنَّ قائِمًا هنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى ، لأنَّ الحال فيما ذكر التَّحْوِيْبُونَ متقللة وفضلة في الكلام والقيام بالقِسْطِ صفة لِللهِ تَعَالَى لَمْ يَزُلْ موصوفاً بِهَا وَلَا يَزُلْ ، وَلَا يَصْحُ فيها الانتقال .

ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون مِمَّنْ يجهل ما يوصف به الله تعالى فصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنا هذا المقدار من علم اللسان ؟ وإنما أتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة ، وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل .

أما خبر التبرئة^(١) في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين : لا إله / في الوجود إلاّ هو ، أو لا إله موجود إلاّ هو ، ونحو ذلك من [٤٠ / ٣] التّقدير .

وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم : لا بأس ، يريدون : لا بأس عليك ، وكقول عبد يغوث الحارثي :

٦٥٦ = فِي رَأِيكَ إِمَّا عَرَضْتَ فَلَلَّغَنْ
نَدَا مَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَا تَلَاقِيَ^(٢)
أراد أنه لا تلقي لنا .

وقوله : هو بدل من موضع « لا » وما عَمِلْتُ فيه ، لأن لا التبرئة وما تعمل فيه في موضع رفع على الابداء ، وهي في ذلك بمنزلة إن وما تعمل فيه .

فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون « هو » الموجود في الآية خبر التبرئة ، ولا يحتاج إلى تكليف هذا الإضمار ؟

(١) أي لا التبرئة

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٢ ، والمقتبس ٤ / ٢٠٤ ، والخصائص ٢ / ٤٤٩ ، وابن يعيش ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والأشموني ٣ / ١٤٠ ، والمفضليات والخزانة ١ / ٣١٣ ، وشذور الذهب ١٠٢ ، والعيني ٣ / ٤٢ ، ٤٢ ، ٢٠٦ .

فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « لا » هذه لا تعمل إلا في النكرات ، فإن جعلت « هو » خبرها أعملتها في المعرفة ، وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلا موجب « ولا » لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفي .

والثالث : أنك إن جعلت « هو » خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة . وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو ، لأن الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة وأن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر ، فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو هذا محدوداً .

وأما قوله : « قائماً » بالقسط ، فإنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

(١) إما أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .

(٢) وإما أن يكون منصوباً على الحال .

(٣) وإما أن يكون منصوباً على النعت لـ « إله » المنصب بالتبرئة .

فأما نصبه على المدح والتعظيم فواضح ، يعني وضوحيه عن القول فيه .

وأمّا نصبه على الصفة لـ «إله» فإنّ ذلك خطأ ، لأن المراد بالنفي هنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت «قائماً» بالقسط إلاّ هو ، فرجع النفي خصوصاً ، وزال ما فيه من العموم ، وجاز / أن يكون ثم إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنت إذا قلت : لا رَجُلٌ ظريفاً في الدار [٤١ / ٣] إلاّ زيدٌ قائماً نفيت الرجال الظفراء خاصة ، وجاز أن يكون هناك رجل آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح - نعوذ بالله منه .

وأمّا نصبه على الحال ، فإنه لا يخلو من أحد أربعة أوجه :
 إما أن يكون حالاً من اسم الله تعالى .
 وإما أن يكون حالاً من المضمر .
 وإما أن يكون حالاً من المنصوب بأن .
 وإما أن يكون حالاً من المضمر الذي في خبر التّبّئة المقدّر .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى ، فالعامل فيه «شهد» ، تقديره : شهد الله في حال قيامه بالقسط أنه لا إله إلاّ هو ، وشهدت الملائكة وأولوا العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنك ذكرت أسماء كثيرة ، وجئت بالحال من بعضها دون بعض .

قال ابن جنّى : ألا ترى أنك لو قلت : جاء زيد راكباً ، وعمرو وخالد ، فجعلت الحال من بعضهم لجائز باتفاق .

وإذا جعلت قائماً حالاً من « هو » فالعامل في الحال معنى النفي ، لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التقدير : شهد الله أن الرُّبوبيَّة ليست إلا له في حال قيامه بالقسط ، فهذا الوجهان صحيحان .

فاما كونه حالاً من الضمير المنصوب بـأَنْ أو من الضمير الذي في خبر التبرئة المحذوف فكلامها خطأ لا يجوز .

أما امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بـأَنْ فلعلتين .

إحدهما : أنَّ المفتوحة تقدر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها ، فإن جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في الصلة ، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة ، وذلك مستحيل .

والعلة الثانية : أنك إن جعلته حالاً من اسم أنْ لزمك أنْ تُعمل [أنْ في / الحال ، وأنْ لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف .]

فإن قلت : فقد قال النابغة الذبياني :

* كأنه خارجاً من جنب صفتة^(١) ٦٥٧

فنصب على الحال من اسم كأن وجعل العامل فيها ما في معنى التشبّيـه ، فهلا أجزت مثل ذلك في أن؟

فالجواب : أن ذلك إنما يجوز عند البصريـين في « كأن » و« ليـت » و« لعل » خاصةً ، لأن هذه الأحرف الثلاثة أبطلـت معنى الابتداء مما تدخل عليه ، وأحدثـت في الكلام معنى التمنـي والترجـي والتـشبـيـه فأـ شبـهـتـ الأـفعـالـ .

فإن قيل : فإن المفتوحة تدخل على الجـمـلـ فتصـرـفـهاـ إلىـ تـأـوـيلـ المصـدرـ ، أـلاـ تـرىـ أـنـكـ تـقـولـ : بـلـغـنيـ قـيـامـكـ ، فـهـلاـ أـعـمـلـتـ فيـ الـحـالـ ماـ فيـهاـ منـ تـأـوـيلـ المصـدرـ .

(١) من قصيدة يندح فيها النعـانـ ، ويعذرـ إـلـيـهـ عـمـاـ رـمـاهـ بـهـ المـنـخلـ اليـشـكـريـ ، وـأـبـنـاءـ قـرـيـعـ ، وـبـرـىـءـ نـفـسـهـ مـنـ وـشـايـتـهـ . وـقـامـهـ :

* سـفـودـ شـرـبـ نـسـوـهـ عـنـ مـفـتـادـ *

انظر ديوان النابغـة / ٨٠ .

وفي هامش الديوان : « كـأنـ » أي المـدـرـيـ ، « خـارـجـاـ » منـ جـنـبـ صـفـحةـ الكلـبـ . والـسـفـودـ : الـحـدـيدـةـ وـهـيـ تـشـبـهـ الـعـودـ يـشـوـيـ فـيـهاـ الـلـحـمـ . وـمـفـتـادـ : محلـ شـيـ اللـحـمـ اـشـتـقـ منـ اـسـمـ الـفـوـادـ ، لـأـنـهـ يـبـتـدـئـونـ بشـيـ الـكـبـدـ وـالـقـلـبـ وماـ معـهـماـ » .

منـ شـواـهـدـ : الـخـصـائـصـ / ٢٧٥ـ ، وـابـنـ الشـجـرـيـ ١ / ١٥٦ـ ، ٢ / ٢٧٧ـ والـخـزانـةـ ١ / ٥٢١ـ ، انـظـرـ شـرـحـ الشـاهـدـ فـيـ الـخـزانـةـ .

فالجواب : أن ذلك خطأ ، لأن المصدر الذي تقدر به أن المفتوحة إنما ينسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في صلتها ، فيلزمك من ذلك أن - يعمل الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب « قائماً » على الحال من اسم أنّ .

وأما امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المقدر في خبر الترثية المحذوف فمن أجل أن المراد بالتفي العموم والاستغراق على ما قدمناه ، فإذا جعلته حالاً من المضمر الذي في الخبر المحذوف صار التقدير : لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلا هُوَ ، فيصير التفي واقعاً على الآلة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويؤهم هذا الكلام أن ثم إلهاً غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رجل موجود سخيناً إلا زيد ، فإنما نفيت الرجال الأشخاص خاصةً دون غيرهم ، وهذا كفرٌ .

فَصَحَّ بِجَمِيعِ مَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ « قائماً » لَا يَصْحَّ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ « هُوَ » .

إِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَكَيْفَ جَازَ لَكُمْ أَنْ تَجْعَلُوهُ حالاً مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ ضَمِيرِهِ وَالحَالُ مُنْتَقِلٌ وَفَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ ؟

[٢٤٣ / ٣] وهذه الصفة لم يزل الله تعالى / موصوفاً بها ولا يزال .

فالجواب : أنه ليس كلّ حال منتقلةً ولا فضلةً في الكلام كما

زعم هذا الزاعم ، بل من الأحوال ما لا يصح انتقاله ، ولا يجوز أن يكون فضلةً ، ألا ترى أن النحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصح فيها الانتقال كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُسَدِّقاً ﴽ^(١) ، ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴽ^(٢)

والحق لا يفارقه التصديق ، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴽ^(٣) بأنه منصوب على الحال من الله .

وقالوا في قوله : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ . نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴽ^(٤) إنها جملة في موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب متوحداً بالربوبية . وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضمير في « نَزَّلَ »

وكذلك قول العرب : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شرقي السويف ملتوتاً ، ودعوت الله سميعاً ، ونحو ذلك إن تتبعناه .

فإن قال قائل : فكيف صح أن تسمى هذه الأشياء حالاً ، وهي غير منتقلة ، والكلام يحتاج إليها .

(١) فاطر / ٣١ .

(٢) الأنعام / ١٥٣ .

(٣) البقرة / ١٣٣ .

(٤) آل عمران / ١ - ٣ .

فالجواب عن ذلك من وجوه كُلّها مُقْنَعٌ :

أحداها : أن الحال شبيهة بالصيغة ، والصيغة ضربان : ضربٌ يحتاج إليه الموصوف ، ولا بُدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره .

وضربٌ لا يحتاج إليه ، وإنما يذكر للمدح أو الذم أو الترحّم ،
فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها : أن الشيء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه ، ولم يوجد فيه بعضُها لم يُخرِجَه عن نوعه نقصانًا ما نقص منه ، ألا ترى أن الاسم له خواصٌ تخصُّه مثل التثنين ، ودخول الألف واللام عليه ، والنعت والتتصغير ، والنداء ، ولم يلزم أن توجد هذه الخواص كُلُّها في جميع الأسماء ، ولكن حيثُما وُجِدت كُلُّها أو بعضُها حكم له بأنه اسم .

وكذلك الأحوال في هذه الموارد فيها أثر خواصّ الحال ، وشروطها موجودة فيها فلا يُخرِجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها ، كما لا يخرج (من) / و (ما) ونحوهما عن حُكْم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء .

ومنها : أن النحويين لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلةٌ في الكلام أن الحال يُستغنِي عنها في كُلّ موضع على ما يتوهّم مَنْ لا ذُرْبة له بهذه الصناعة ، وإنما معنى ذلك أنَّها تأتي على وجهين :

إِمَّا أن يكون اعتمادُ الكلام على سواها ، والفائدة منعقلةٌ بغيرها .

وإما أن تقرن بكلام تقع الفائدة بهما معاً ، ولا تقع الفائدة بها مجردة ، وإنما كان ذلك ، لأنها لا ترفع ولا يُسند إليها حَدَثٌ .

واعتماد كل جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أنسد إليه الحدث أو ما هو في تأويل المرفوع . ولا تنعقد فائدة بشيء من المنصوبات وال مجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع كقولنا : ما جاءني من أحدٍ ، وإن زيداً قائم ، فتأمل هذا الموضع ، فإنه يكشف عنك الحيرة في أمر الحال ، وفيه لطفٌ وغموض .

وأما القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثول والانتساب ، لأن هذا من صفة الأجسام - تعالى الله عن ذلك - وإنما المراد بالقيام ه هنا القيام بالأمور ، والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي يعني به ، ويهمش شأنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(١) أي متكلفون بأمورهن ومعتنون بشئونهن .

ومنه قول الأعشى :

٦٥٨ = يقوم على الوغد في قويمه
فيغفو إذا شاء أو ينتقم^(٢)

(١) النساء / ٣٤ .

(٢) انظر ديوان الأعشى / ١٩٨ ، وروايته : « الوغم » بالمليم مكان : « الوغد » بالدال . من قصيدة مطلعها .

وفي المسائل أيضاً :

سألت - وفتك الله - عن قولنا في الدعاء : يا حليماً لا يَعْجَل ،
ويا جواداً لا يَبْخُل ، ويا عالماً لا يَجْهَل ، ونحو ذلك من صفات الله
تعالى .

وقلت : كيف يصح أن يقال في مثل هذا منادي منكور ،
والقصد به إلى الله تعالى ؟

وإن كان معرفةً فكيف انتصب وخرج مخرج التكير ؟

وهذا سؤال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربيّ ، واعتراض
من لم يتصور غرض هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً ، وأنا أعلمك: لمَ
[٢٤٥ / ٣] ذلك ؟ وأشارح / لك ما التمstiه شرحاً يسرو^(١) عنك ثوب الحيرة، ويزيل
عنك عارض هذه الشّبهة . إن شاء الله تعالى .

فأقول - وبالله التوفيق - إنَّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات
الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادي مخصوص . وهذه عبارة غير معتادة
عند التّحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادي
المشبي بالمضاف ، والمنادي الممطول أي المطول من قوله :
مطلت الحديدية : إذا مدتْها . ومنه اشتق المطل في الوعد .

= أتهجُّرْ غانية أم تُلِمْ أم الحبل واه بها منجِنِمْ
والوغْم - كما في القاموس - الثقيل الأحق .

(١) يسرو : يكشف . انظر مادة : «السررو» في القاموس

ومعنى قوله : إنه منادي مخصوص أن « حليماً » وجاداً ، وعالماً ، ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله ، ويوصف بها المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباعدة في المعاني ، كما أنا إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع بصير فالمعنى مختلف ، وإن اتفقت العبارة ، لأن زيداً سميع بأذن ، بصير بحَدَّة ، لأنه ذو جوارح وأبعاض مجتمعة ، والله تعالى متبرأ عن مثل هذه الصفات جل عما يصفه به الجاهلون ، وتقديس عما تقول به المبطلون .

وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع ، وإنه بصير : أنه لا يغيب عنه شيء من خلقه ، وأنه مشاهِد لجميع حركاتهم وأعمالهم لا يخفى عنه مثقال ذرة ، ولا يغيب عنه ما تُجْنِه الصُّدور ، ويختلَج به الضَّمير ، ولذلك إذا قلنا : إن زيداً حيٌ فإنما نريد بذلك أن له نفساً حساسة مفترضة بجسم .

وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حيٌ فإنما نريد بذلك أنه مُدركٌ للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنه موجود لم يزل ولا يزال . والعرب تسمى الوجود حيَّة والعدم موتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجوة حيَّة ، فإذا غربت سموها ميتة .

قال ذو الرّمة :

٦٥٩ = فلما رأينَ اللَّيلَ وَالشَّمْسَ حَيَّةً
حَيَاةَ الَّذِي يَقْضِي حُشَاشَةَ نَازِعٍ^(١)

شَبَهَ الشَّمْسَ عِنْدَ غُرُوبِهَا بِالْحَيِّ الَّذِي يَجُودُ بِنَفْسِهِ .

وقال آخر يصف النار :

٦٦٠ = وزهراً إِنْ كَفْتَهَا فَهُوَ عَيْشُهَا
وَإِنْ لَمْ أَكْفُنَهَا فَمَوْتٌ مُعَجَّلٌ / [٢٤٦ / ٣]

فَجَعَلَ وَجُودَ النَّارِ حَيَاةً ، وَعَدَمَهَا مَوْتًا .
ولَمْ نُرِدْ بِإِنْشادِ هَذِينَ الْبَيْتَيْنِ تَمْثِيلَ حَيَاةِ الْبَارِيِّ تَعَالَى بِالْحَيَاةِ
الْمَذْكُورَةِ فِيهِمَا ، لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّاعُورُانِ مِنْ ذَلِكَ مَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ .

وَحَيَاةُ الْبَارِيِّ تَعَالَى وَجَمِيعُ صَفَاتِهِ حَقَائِقٌ لَا تُشَبَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ
صَفَاتِ الْمَحَدَّثَاتِ ، وَلَا تَكِيفُ ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ تَوْقِيْفًا وَتَسْلِيمًا لَا قِيَاسًا .

(١) من قصيدة مطلعها :

خليلي عوجا عوجة ناقتيكا على طلل بين القلات وشارع
انظر ديوانه / ٤٥٢ .

وفي طونسخ الأشباه : « رأينا » مكان : « رأين » تحرير صوابه من الديوان .
وورد على هذه الرواية أيضاً في أساس البلاغة : « حشش » مفسراً البيت بقوله :
« وجئت وما بقي من الشمس إلا حشاشة نازع ». .

(٢) الزهراء : النار . يقال : زهر الزند : إذا أضاءت ناره، وأحمر زاهر : شديد
الحمرة .

وقد أجمع العارفون بحدود الكلام على أن الاشتراك في الأسماء لا يوجب المناسبة بين المسميات بها ، وإنما تشبه الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين الباري تعالى وبين مخلوقاته اشتباه في معنى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا عليها ألفاظاً تُخَصِّصُهَا ، وتجعلها مقصورةً عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يَعْجِلُ ، ولا جواداً لا يَبْخَلُ ، ويَا عَالِمًا لا يَجْهَلُ ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأن كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة ، وكل جواد فلا بد له من بُخْلٌ وعلة ، وكل عالم فلا بد له من جَهْلٍ وحيرة ، فأماماً الحلم الممحض الذي لا يلحقه طيش ، والجود الممحض الذي ليس فيه بخل ، والعلم الممحض الذي لا يقترن به جهل ، فإنها صفات الله تعالى خاصة به ، لاحظ فيها غيره .

وهذه الزِّيادة التي زيدت عليها في موضع نَصْبٍ على الصفة ، كأنه قيل : يا حليماً غير عجول ، ويَا جواداً غير بخيل ، ويَا عالِمًا غير جهول ، فالفائدة في هذه الألفاظ المزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التَّخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويَا جوادُ ويَا عالِمُ فقد فهم أن^(١) هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا كان ذلك

(١) «أن» سقطت من ط : تحرير .

مفهوماً من أنفس هذه الصّفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ عليها؟

فالجواب أن الفائدة في ذلك أنها إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالِمُ فإنما يقع التّبّاعي والخلاف بالمعنى لا بالألفاظ^(١).

وإذا انفصل الشّيئان لفظاً ومعنى كان أبلغ في التّبّاعي من أن ينفصلاً معنى لفظاً.

ويدلّك على أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراساني في : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» : كان الباري تعالى يوصف بالرحمن، [فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه الرحيم فهذا / نصٌّ جَلِيلٌ على أنهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه ، ولذلك قال المفسرون في «الله» : إنه اسم ممنوع^(٢) ، فلأجل هذا قلنا : إن مثل هذا ينبغي أن يقال فيه منادٍ مُخْصَّصٌ .

وإنما وجّب أن ينتصب هذا النوع من المناديات وإن كان غير منكورٍ ، لأن اللّفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللّفظ الثاني ، لأنه الذي يتم معناه ويختصّ به المنادي المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمثابة قوله : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك سمى النحويون هذا النوع المنادي المشبه بالمضاف .

(١) في ط : «بِالْأَلْفَاظِ» مكان «بِالْأَلْفَاظِ» .

(٢) المراد : التسمية به ممنوعة ، ففي تفسير الألوسي ١/٥٥ : «الله علم لذاته تعالى» لا يطلق على غيره أصلاً .

وأما قولي : إن هذا سؤالٌ منْ لم يتمهّر في معرفة اللسان العربي ، واعتراضٌ منْ لم يتصور هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً ، فإنما قلت ذلك : لأنّ هذا السؤال يدلّ على أنّ صاحبه يعتقد أنّ كُلَّ منادي معرفةً غير مضاف مرفوعٌ رفعٌ بناءً في كلام العرب ، وليس كذلك ، لأنّ المنادي في كلام العرب ينقسم إلى أربعة أقسام :

منادي منكور ، نحو : يا رجلاً ، ومنادي مضاف ، نحو : يا عبدالله ، ومنادي مفرد ، وهو نوعان : أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء نحو : يا زيد .

والثاني : ما كان قبل النداء نكرة ، وتَعَرَّف في النداء بِاقْبَال المنادي عليه واحتياجه إياه بالنداء دون غيره نحو : يا رجُل .

والقسم الرابع : هو المنادي المشبه بالمضاف ، وهو الذي لا يستقلّ بنفسه ، ويفتقر إلى ما يُتَمِّم كقولك : يا خيراً من زيد ، ويما ضارباً رجلاً ، وكرجل سميته : ثلاثة وثلاثين ، فإنك تقول : يا ثلاثة وثلاثين .

فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ، وما ضارباً رجلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟

قلت : فإن تَعَرَّفَ يكون على وجهين : أحدهما : أن تسمّى بذلك رجلاً فيصير قوله : يا خيراً من

زيد ، ويَا ضَارِبًا رَجُلًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلُكَ : يَا زَيْدُ وَيَا عُمَرُ وَنَحْوُهُمَا مِنْ
[الأسماء المختصة] . / ٢٤٨ / ٣

والوجه الثاني : أن تقبل بندائك على رجل معين تخصه من
جميع منْ بحضورتك ، فيصير قولك : يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، وَيَا ضَارِبًا
رَجُلًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلُكَ : يَا رَجُلًا لِمَنْ تُقْبِلُ عَلَيْهِ .

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه، وبالله التوفيق والإعانة .

* * * *

[حوار حول : « فأتوا بسورة من مثله »]

سؤال العضد^(١) وجواب الجار بُردي^(٢)

ورد العضد على الجار بُردي

انتصار ولد الجار بُردي لأبيه على العضد

كتب العضد مستفتياً علماء عصره :

يا أدلة الهدى ، ومصابيح الدُّجا ، حيّاكم الله وبِيَاكم ، وألهمنا الحق بتحقيقه وإيَّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس ، وبضوء ناركم للهدى مُلتَمِس ، مُمْتَحَن بالقصور ، لا مُمْتَحَن ذو غُرور ، يُنشيد بأطلق لسان ، وأرق جنان .

(١) العضد : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفقار القاضى عضد الدين الأيجي الشافعى المشهور بالعضد .

ولد بعد السبعمائة . وصنف شرح مختصر ابن الحاجب والواقف . ومات مسجوناً سنة ٧٥٦ بعد محنـة مع صاحب كـرمان . انظر البغية ٢ / ٧٦ . وانظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٢٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ١٠٨ .

(٢) هو أحمد بن الحسن الجار بُردي الشيخ فخر الدين ، نزيل تبريز . شرح شافية ابن الحاجب ، وشرح الكشاف . ومات في رمضان سنة ٧٤٦ بتبريز . انظر البغية ١ / ٣٠٣ . وانظر طبقات الشافعية ٥ / ١٦٩ .

أَلَا قُلْ لِسُكَّانِ وَادِيِ الْحَمْىٍ^(١) هَنِئًا لَكُمْ فِي الْجَنَانِ الْخَلُودُ
أَفِيَضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ فَيَضًا فَنَحْنُ عِطَاشٌ وَأَنْتُمْ وُرُودٌ

قد استَبَّهُمْ قَوْلُ صَاحِبِ (الْكَشَافِ) : أَفَيَضَتْ عَلَيْهِ سِجَالُ
الْأَلَطَافِ : (مِنْ مُثْلِهِ)^(٢) ، مَتَعْلَقٌ بِسُورَةِ ، صَفَةٌ لَهَا ، أَيِّ بِسُورَةِ كَائِنَةٍ
مِنْ مُثْلِهِ ، وَالضَّمِيرُ ، لِمَا « نَزَّلْنَا » ، أَوْ ، « لَعَبَدْنَا » .

ويجوز أن يتعلّق بقوله : فَأَتَوْا ، وَالضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ » حيث جوز في
الوجه الأول : كون الضَّمِيرِ لِمَا « نَزَّلْنَا » تصرِيفًا ، وَحَظَرَهُ في الوجه
الثاني تَلْوِيحاً ، فليت شعري ما الفرق بين : « فَأَتَوْا بِسُورَةِ كَائِنَةٍ مِنْ
مُثْلِ مَا نَزَّلْنَا ، وَ : فَأَتَوْا مِنْ مُثْلِ مَا نَزَّلْنَا بِسُورَةِ^(٣) ؟

وهل ثُمَّ حِكْمَةُ خَفْيَةٍ ، أَوْ نُكْتَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ ، أَوْ هُوَ تَحْكُمٌ بِحَتْ ?

بل هذا مستبعد من مُثْلِهِ .

إِنْ رَأَيْتُمْ كَشْفَ الرِّيَّةِ ، وَإِمَاطَةَ الشَّبَهَةِ ، وَالْإِنْعَامَ بِالْجَوابِ
أَثْبِتُمْ أَجْزَلَ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ .

(١) في طبقات الشافعية ١٠ / ٤٧ : « لساكن وادي الحبيب » .

(٢) من قوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رِيْبٍ مَا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدَنَا فَأَتُوا بِسُورَةِ مِنْ مُثْلِهِ »
البقرة / ٢٣ .

(٣) انظر النص في تفسير الكشاف ١ / ٢٤١ . وبعده : « إِنْ قُلْتَ : وَمَا مُثْلُهِ
حَتَّى يَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْمُثْلِ ؟ قُلْتَ : مَعْنَاهُ ، فَأَتُوا بِسُورَةٍ مَا هُوَ عَلَى صَفَتِهِ
فِي الْبَيَانِ الْغَرِيبِ ، وَعَلَوْ الطَّبْقَةِ فِي حَسْنِ النَّظَمِ » الخ .

[إجابة الجاربدي على هذا الإشكال]^(١)

فكتب العلامة فخر الدين الجاربدي مجيباً :

وعقد^(٢) تمنى الشعور معلقاً^(٣) بالاستعلام لما وقع . بالدخل مع الأصيل الأدخل^(٤) في الإبهام^(٥) ، أشعرَ بأنَّ المتنى تحقق^(٦) ثبوت^(٧)

(١) هذا النص غامض لأنَّه رموز وإشارات . وبمقابلة النسخة المطبوعة بنسخ الأشباء المخطوطة لمأتَين معانيَ الكثير من هذا النص ، ولم أقف عند هذا الحد ، فالتمسَت مصادر أخرى لعلَّها تثير الطريق ، ومن حسن الحظ عثرت على هذا النص في طبقات الشافعية للسبكي في ترجمة العضد ١٦٩ / ٥ ، وهي النسخة المطبوعة بغير تحقيق ، ثم تبعَت هذا النص في النسخة التي حققها زميلنا الدكتور محمود الطناحي ، فرأيته في حيرة من أمر هذا النص حيث يقول في حاشية ٤٨ / ١٠ : « والكلام كله إغماض في إغماض »

وحيث إنَّ الأمر كذلك ، فالاجتهاد في وضوح هذه الألفاظ ومعانيها قد لا يوصل إلى الصواب ، فقد يكون ما في النسخة غير المحققة من الأشباء المشار إليها برمز ط ، أو النسخة من طبقات الشافعية التي لم تتحقق أصلح من النسخ المحققة لهذا فإنني أكتفي بمقارنة النسخ بعضها بعض مكتفياً بذكر الألفاظ التي اختلفت في النسخ

(٢) هكذا في طوالنسخ المخطوطة من الأشباء ، وفي طبقات الشافعية التي لم تتحقق ١٠٩ / ٤٨ والتي حققت هذه الكلمة .

(٣) في طبقات الشافعية : « متعلقاً »

(٤) سقطت من طبقات الشافعية غير المحققة .

(٥) في طبقات الشافعية : « الاستفهام » مكان : « الإبهام »

(٦) من طبقات الشافعية : « يتحقق » بالياء .

(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة « تبوب » مكان : ثبوت »

شيء مما منها ، والانتفاء^(١) رأساً ، ولا يستراسب^(٢) أن انتفاء الفائدة اللغظية والفائدة^(٣) المعنوية يجعل التخصيص ساذجاً^(٤) ، فإن رفع^(٥) الإيهام^(٦) بنصب البعض لكسر^(٧) الباقي جزماً^(٨) ، مما مغزى ٢٤٩ [التحضيض^(٩) على البيان ؟ / فاضرب عن الكشف صحفاً فجانباً^(١٠) الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم^(١١) ما يعني^(١٢) بالتحقيق فيه والأخص في الاستعمال قريع^(١٣) إله^(١٤) الله^(١٥) ، لا زلة خبير كعثرة عثارها

(١) في طبقات الشافعية «أو الانتفاء» بـ«أو» لا بالواو .

(٢) في طبقات الشافعية : «ولا يشيران»

(٣) في طبقات الشافعية : «والعائد» بالعين لا بالباء

(٤) في طبقات الشافعية : «تهكمًا» مكان : «ساذجاً»

(٥) من طبقات الشافعية غير المحققة : «وقع» بالواو

(٦) في طبقات الشافعية : «الارتفاع»

(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة «الكثير» بالنسون ، وفي طبقات الشافعية المحققة : «الكثير»

(٨) في طبقات الشافعية مكانه : «خبر ما وضحوه بفتح جزء المعنى»

(٩) في طبقات الشافعية : «التخصيص» بصادين .

(١٠) في طبقات الشافعية غير المحققة : «محابياً» بباءين وفي الطبقات المحققة : «مجانباً»

(١١) في ط : «ريم» وفي النسخ المخطوطة من الأشباء . أردتم ، وفي طبقات السبكي غير المحققة «ريم» مثل «ط» وفي الطبقات المحققة : « وإن رد ثم»

(١٢) في طبقات الشافعية : «يغني» بالغين .

(١٣) في طبقات الشافعية : «فرفع»

(١٤) في طبقات الشافعية غير المحققة : «إنه» مكان : «اله» وفي المحققة : اله

(١٥) في طبقات الشافعية : «الأوله خبر نصره عيارها» مكان «إله» ، لا زلة خبير كعثرة عثارها

للأدخل^(١). بمنزلة^(٢) في أنزلنا أولاً بشهادة الدعدعة^(٣) لعثوره^(٤) عليها فنزلنا^(٥) ثانياً ، والتبيين جليس^(٦) التعين ، فإنها من بنات خلعت^(٧) عليهن الشياب ثم دفتهن وحثوت عليهن التراب :

٦٦١ = فَبُخْ باسِمْ مِنْ تَهْوِي وَذْرَني مِنْ الْكَنْيِ

فلا خير في اللذات من دونها سِرْ^(٨)

* * *

٦٦٢ = إِنِّي امْرُؤُ أَسِمُّ الْقَصَائِدِ لِلْعَدِي
إِنِّي امْرُؤُ أَسِمُّ الْقَصَائِدِ شَرِّهَا أَغْفَالُهَا^(٩)

(١) في طبقات الشافعية : « إلا دخل » ، مكان : « للأدخل »

(٢) في طبقات الشافعية : « منزلة » بدون باء

(٣) في طبقات الشافعية : « الدعوة » مكان : « الدعدعة » تحريف ، لأنها فسرت فيما بعد على أنها الدعدعة لا الدعوة .

(٤) في طبقات الشافعية : « لعبوره »

(٥) في طبقات الشافعية : « في نزلنا »

(٦) في طبقات الشافعية : « جنس »

هذه هي الاختلافات في ضوء النسخ .

وقد رد العضد على هذه الرسالة بقوله فيما بعد : « إنه كلام توجه الأسماع ، وتفرق عنه الطياع » ككلمات المبرسم غير منظوم ، وكهذيان المحموم ليس له مفهوم » الخ

(٧) لأبي نواس ديوانه / ٢٨ ، وروايته : ودعني من الكنى » وهو من قصيدة مطلعها :

أَلَا فَاسْقَنِي خَمْرًا ، وَقُلْ لِي هِي الْخَمْرُ

وَلَا تَسْقَنِي سَرًا إِذَا أَمْكَنَ الْجَهْرُ

(٨) هو ل بشامة بن الغدير . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٣٤٩

[تعليق العضد على هذا الجواب]

أقول ، وأعوذ بالله من الخطأ والخلل ، واستعففيه من العشار
والركل :

الكلام على هذا الجواب من جوه :

الأول : أنه كلام تمجّه الأسماع ، وتنفر عنه الطياع ، ككلمات
المبرّس^(١) غير منظوم ، وكهذيان المحموم ، ليس له مفهوم . كمْ
عُرض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم ، فلم يفهم معناه ، ولم
يَعْلَمْ مؤدّاه ، وكفى دليلاً^(٢) بيّني وبينك كُلّ من له حظّ من العربية ،
وذكاء^(٣) ما مع الممارسة لشطر من الفنون الأدبية .

= قال المرزوقى في شرحه : « اسم القصائد أعلمها بما يصير كالسمة عليها حتى لا
تنسب إلى غيرها ، وحتى يعرف منها السبب الذي خرجت عليه ، فمن
سمعها عرف قصتها وهذا قال : * إن القصائد شرّها أبغاثها * .
وفي النسخ المخطوطة من الأشباه : « سترها » بالباء ، مكان : شرها .

(١) في القاموس : البرِّسام : علة يهدى فيها ، وبُرْسيم بالضم فهو مبرّس .

(٢) في طبقات الشافعية . ٤٩ / ١ : « وكيلًا » مكان : « دليلاً »

(٣) في طبقات الشافعية : ٤٩ / ١٠ « ذكاء ما ماذ الممارسة » وفي الهامش على
المحقق بقوله : « هكذا في المطبوعة ، وفي ج ، ك : « ودكا مانع الممارسة »
ولم نهتد إلى حقيقة المراد »

والنص في الأشباه مراده واضح وهو أن أدنى ذكاء مع الممارسة لشطر من الفنون
الأدبية، يعني أن من له أقل حظ مع الممارسة لفرع من الفنون الأدبية يعلم أن =

الثاني : لماً أجمل الاستفهام لشدة الإبهام ، فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ، ولا بتضمن ولا بالتزام .

وحاصله : أن ثبوت أحد الأمرين هنا محقق ، وإنما التردد في التعين ، فحقيقة بأن يسأل بالهمزة مع « أم » دون هل مع « أو » ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث : أنا لا نسلم تحقق أحد الأمرين حقيقة لجواز أن لا يكون لِحِكْمَة خفيّة ، ولا نكتة معنوية ، بل الأمر بَيْنَ في نفسه على السائل ، أو لشبهة قد تخايلت للحاكم ، وتَضْمَحِلَ بالتأمل ، فلا يكون تَحْكُمًا بَعْثًا .

ولئن سلّمنا الحصرَ فلِمَ لا يجوز أن يتتجاهل السائلُ تأدُبًا أو اعترافًا بالقصور ، وتجنبًا عن التيه والغرور . ؟

الرابع : أن « أو » هذه هي الإِضْرَابِيَّة ، أفهمها باعه^(١) في الوجوه الإِعْرَابِيَّة ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيكَ أم تحسبه غلامك وأقلَّ خُدُّامك ؟ / أولاً تدرِي مَنْ أمامك أبعد ؟ أذبت^(٢) [٣ / ٢٥٠]

= ما كتبت كما وصفت لك . هذا وفي طبقات الشافعية مكان : « شطر »
« لينظر »

(١) في طبقات الشافعية ١٠/٥٠ : « باعك » وهو أوضح ، لأنَّه بتصدَّد مخاطبة الجار بريدي .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/٥ : « آذيت نفسك » وما في الأشباه أنساب

نفسك ليلاً ونهاراً في شُعْبِ من العربية مُذْنِيَت بك العمائِم إلى أن
اشتعل الرأس شيئاً، يخفي عليك هذا الجلَّى الظاهِر ، الذي هو مسطورٌ
في الجُمل لعبد القاهر !

الخامس : هب هذا خطأً صريحاً ، ألا يمكن أن تتمحَّل^(١) له
مَحْمَلاً صحيحاً ؟

أليس المقصود هنا كالصَّبَح يتبلَّج ، وكالنَّار في حِندِسِ الظُّلْم
على رأس العَلَم تُؤْجِج ؟ فماذا كان^(٢) بعد ما يغْنِيك من الجواب ،
ويُطْبَق مِفصَل^(٣) الصَّواب بما^(٤) لا يَعْنِيك من التَّخْطِئة في السُّؤَال .

السادس : قد أوجَب الشَّرْع ردَ التَّحْمِيَة والسلام ، ونَدَب إلى
التَّلَاطُف في الكلام ، فَمَنْ يُؤْفَك^(٥) فقد اقْتَرَف الإِثْم ، واستحق الذَّم ،
وأَسَاء الأَدْب ، وتجنَّب الأَمْم^(٦) ، وأَشَعَر بِأَنَّه لِيُسَّ له من الْخُلُقِ

(١) في طبقات الشافعية ١٠/٥١ : «أن تتحمَّل» مكان : «أن تتمحَّل» وفي
هامش التحقيق ذكر أنه في «ج ، ك» «تمحَّل» وآتينا ما في المطبوعة «
وتتمحَّل في رأيي أوضح من اختيار المحقق : «أن تتحمَّل». وفي اللغة .
تحمَّل احتال فهو متَّحَمِل . وفي طفقط : «يتتحمَّل» تحرير .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/٥١ «فِيمَا كَانَ لَوْ اشْتَغَلَتْ بَعْدَمَا يَعْنِيك» بالعين

(٣) في طبقات الشافعية : «وتطبِّق بفضل» تحرير ، صوابه من طبقات
الشافعية ١٠/٥١

(٤) في طبقات الشافعية : «عَمَّا» مكان : «وبما»

(٥) في طبقات الشافعية : «فَمَنْ زَوَى عَنْهُ» مكان : «فَمَنْ يُؤْفَك»

(٦) الأَمْمَ - القصد

خلاق^(١) ، ولم يرزق متابعة من بعث لتميم مكارم الأخلاق.

السابع : أنه أعرض عن الجواب ، وزعم أنه من بنات خلع عليهم الشياب . فإن كان حقاً فلا ريب في أنها تكون ميتة أو بالية ، ومع هذا فمصدق كلامه أن ينش عنها ، أو أن يأتي بمثلها ، فنرى ما هي؟

الثامن : أن السؤال لم يُخصّ به مخاطب دون مخاطب ، بل أورد على وجه التعميم والإجمال ، مراعيا فيه طريق التعظيم ، والإجلال ، موجهاً إلى من ووجه إليه .

ويقال : مصدق أنت من أدلة الهدى ، ومصابيح الدُّجا فأنتي رأى نفسه أهلاً للخطاب ، معيناً للجواب ؟

وهلاً درأه^(٣) عن نفسه - معرفة بقدرِه ، وعلماً بغيره ، ومحافظة على طوره - إلى من هو أجل منه قدرأ ، وأنور بدرأ ، في هذه البلدة من زعماء التحرير ، وفحول النحارير^(٤) ، الذين لا يفوتهم سابق ، ولا يشق غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى^(٥) فوقه أحداً ، فإنه للعلم والعمى ، والحمامة

(١) خلاق = نصيب .

(٢) في طوالنسخ المخطوطة : « مصدق » بالليم صوابه من طبقات الشافعية ٥١ / ١٠

(٣) في طبقات الشافعية : « ردّه »

(٤) في طبقات الشافعية : وفولة العلماء النحارير »

العُظمى ، وما لداء النوك^(١) من دواء ، وليس لمرض الجهل^(٢) من شفاء .

التاسع : البليغ من عُدّت هفواته ، والجَوادُ من حضرت [٢٥١ / ٣] كبواته . / وأمّا من لا يأمن مع الدّعدعة^(٣) سرعة^(٤) العثار ، ويحتاج إلى من يقود عصاه ، في ضوء النهار ، فإذا سابق في المضار العُنق^(٥) الجِياد ، وناضل عند الرهان ذوي الأيدي الشدّاد ، فقد جعل نفسه سُخْرَةً للسَّاخرين ، وضُحْكَةً للضاحكين ، ودرية^(٦) للطاعنين ، وغُرضاً لسهام الراشقين .

العاشر : أظنك قد غرك رهط احتفوا من حولك ، وألقوا السمع إلى قولك ، يصدّ قونك في كل هذر ، ويصوّبونك في كل ما تأتي وتذر ، ولم ثمن^(٧) بقراء الأبطال اللهاميم ، ولم تدفع إلى جدل مجادل ممَاحك^(٨) ، يعرُّك عرك الأديم ، فظنتَ بنفسك الظنون ، ورسخ في دماغك هذا الفن^٩ من الجنون ، ولم ترزق أدبياً ، ولا ناصحاً ليبياً .

(١) في طبقات الشافعية ١٠/٥٢ : « القول » مكان : « النوك » والنوك : الحمق

(٢) في طبقات الشافعية : « الجهل المركب »

(٣) في اللغة : الدعدعة : المشي في بطء

(٤) في طبقات الشافعية : « سوء العثار »

(٥) في القاموس : عنق كضرب وكرم فهو عتيق ، وعقل الفرس : سبق فجرا .

(٦) في القاموس : « درى » : الدرية : لما يتعلّم عليه الطعن .

(٧) في طبقات الشافعية : « ولم تمر بالراء ، وما في الأشباء أوضاع .

(٨) في طبقات الشافعية ١٠/٥٢ : « ولم تدفع إلى ماسك يعرّك »

٦٦٣ = فما كُلَّ ذي نُصْحٍ بِمُؤْتِكِ نُصْحَةٌ وما كُلَّ مُؤْتِ نُصْحَهُ بِلَبِيبٍ^(١)

فها أنا أقول لك قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي يَأْتِي^(٢) فِي غَيْرَةٍ^(٣) نَفْسُ أَبِيهِ ، وَلَا يَصْرِفُنِي عَنْهُ هُوَ وَلَا عَصَبَيَّةٌ ، فَاقْبِلْ النَّصِيحَةَ ، وَاتَّقِ الْفَضِيحةَ ، وَلَا تَرْجِعْ بَعْدًا إِلَى مُثْلِ هَذَا ، فَإِنَّهُ عَارٌ فِي الْأَعْقَابِ ، وَنَارٌ يَوْمَ الْحِسَابِ ، هَدَاكَ اللَّهُ وَإِيَّانَا سَبِيلُ الرِّشادِ . انتهى .

(١) نسبة الأمير على المعني ١٦٨ / ١ إلى أبي الأسود السؤلي وهو من شواهد : سبيويه ٤٠٩ / ٢ ، والهمم والدرر رقم ١٤٧٦

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يَأْبَى » صوابه من طبقات الشافعية

(٣) في ط والنسخ المخطوطة . « غَيرٌ » مَكَانٌ : « غَيْرٌ » صوابه من طبقات الشافعية .

[نقد ولد الجاربردي لرسالة العضد]

وقد تصدّى إبراهيم ولد الجاربردي لنصرة والده في رسالة

سماها :

[السيف الصارم في قطع العَضُد الظالم]

فقال ، : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله ، وبه نستعين ،
والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، والصلوة والسلام على
خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين .

أماً بعد ، فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجاربردي : بينما
كنت أقرأ كتاب الكشاف في سنة ستين وسبعمائة بين يدي من هو أفضل
الزمان ، لا بالدعوى ، بل هو باتفاق أهل العلم والعرفان ، أعني من خصه
الله تعالى بأوفر حظ من العلى والإحسان ، مولانا وسيدنا الإمام العالم
العلامة شيخ الإسلام والمسلمين الداعي إلى رب العالمين ، قامع
[٢٥٢ / ٣] المبتدعين ، وسيف / المناظرين ، إمام المحدثين ، حجّة الله على
أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سره وإعلانه ، بقلمه ولسانه ،
خاتمة المجتهدين ، بركة المؤمنين ، أستاذ الأستاذين ، قاضي

القُضاة ، تاج الدين عبد الوهاب السّبكي - لَأَزَالْتِ رِبَاعَ الشَّرْعِ مَعْمُورَةً
بِوْجُودِهِ ، وَرِيَاضُ الْفَضْلِ مَغْمُورَةً بِجُوْدِهِ .

٦٦٤ = * وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا *^(١)

إذ^(٢) وصلت إلى قوله تعالى : « فَأَتَوْا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ »^(٣) ، فرأيت عند بعض الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عَضْدُ الدِّين الشيرازي على كلام والذي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن : الفَرْقَ بَيْنَ : « فَأَتَوْا بِسُورَةٍ كَائِنَةً » مِنْ مَثْلِ مَا نَزَّلَنَا ، وَ « فَأَتَوْا مِنْ مَثْلِ مَا نَزَّلَنَا بِسُورَةٍ ». .

فَأَخْذَتُهُ مِنْ رَجَاءِ أَنْ اطْلُعَ عَلَى بَدَائِعِ مِنْ رِمْوزِهِ ، وَوَدَائِعَ مِنْ كِنْوزِهِ . فَوُجِدَتُهُ قَدْ فُطِمَ عَنْ ارْتِضَاعِ أَخْلَافِ^(٤) التَّحْقِيقِ . وَحُومَ عَنْ^(٥) الْأَغْرِافِ مِنْ بَحْرِ التَّدْقِيقِ ، جَعَلَ الْإِبْرَادَ عَنَادًا ، وَالْمَنْعَ رَدْعًا^(٦) ، وَالرَّدِّ

(١) عجز بيت صدره :

* يَا رَبَّ لَا تُسْلِّمْنِي جُهَّاً أَبْدَا *

ونسبه صاحب اللسان : « أَمْنٌ » إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٢) « إِذْ » جواب : « بَيْنَا » في قوله : « بَيْنَا كُنْتُ أَقْرَأُ الْكِشَافَ »

(٣) البقرة / ٢٣

(٤) في ط : « فَأَخْذَتُ » والتوصيب من طبقات الشافعية ٦١ / ١٠

(٥) الخلف : حلمة ضرع الناقة ، وهو للناقة كالضرع للشاة

(٦) في ط والنسخ المخطوطة : « عَلَى » والتوصيب من طبقات الشافعية

(٧) في طبقات الشافعية : « رَدًّا » وما في الأشباه أووضح .

صَدًا ، والسؤال نضالاً ، والجواب عتاباً^(١) ، فركب متن عمياً ، وخبط خبط عشواء ، وقال ما هو تقول وافتراء ، وكلام والدي عنه براء ، كأنه طُبع على اللقاء^(٢) ، أو جبل طينته من المراء ، فمزج الشهد بالسم ، و«أكل الشعير ودم» ، فأضحت حركة الهمة في استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرسالة المسممة : (بالسيف الصارم في قطع العَضْدِ الظالم) .

ولأجازيّنه عن حسناته العشر بأمثالها ، قال الله تعالى : «ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سُبْلٍ»^(٤) ، وقال تعالى «والجروح قصاص»^(٥) ، وجراحة اللسان أعظم من جراحة السنان :

(١) في طبقات الشافعية : «غياباً» وفي الهامش «هكذا في المطبوعة ، والكلمة في : ج ، ك ، بهذا الرسم من غير نقط ولم نعرف صوابها» وفي الأشباه : «atabaً» ولا إشكال فيها لوضوحها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : «اللقا» بالقاف ، وفي طبقات الشافعية : «اللقاء» .

(٣) في طبقات الشافعية ٦١/١٠ « فأضحت» وفي الهامش : «هكذا في الأصول ولم نعرفه ، وجاء في ج ، ك : «حرك» وأثبتنا ما في المطبوعة ، ولم نهتد إلى صوابه» .

وما جاء في ط وبعض النسخ المخطوطة لا ليس فيه ولا غموض ، ففي القاموس : «ضحك» : ضحك الرجل : فرع ، والصحابي : برق . هذا وفي بعض النسخ المخطوطة : « فأضحت» بالصاد وهذا قريب مما جاء في طبقات الشافعية

(٤) الشورى / ٤١ .

(٥) المائدة / ٤٥

قال الشاعر :

جرحات السنان لها الشام^(١) ولا يلتام ما جرح اللسان^(١)
وقال آخر :

وبعض الحِلْم عند الجَهْل للذلة إذعان^(٢)
وفي الشر نجاة حين لا ينجيك إحسان / [٢/٢٥٣]
وقال آخر :

لا تطمعوا أن تُهينونا ونُكْرِمُكم وأن نكُفَّ الأذى عنكم ونُؤْدُونَا^(٣)
وأسأل الله التوفيق ، وبهذه أزمة التحقيق .
أقول : أيها السائل - رحمك الله -

أما قولك في الجواب : إنه كلام تمُجّه للأسماع ، وتنفِّرُ عنه
الطبع ، إلى آخره ، فنقول بموجبه ، لكن بالنسبة إلى من كانت حاسته
غير سليمة ، أو سَدَّ عن الإصاحة إلى الحق سمعه ، وأبى أن ينطق
بالحق لسانه .

وهذا قريب مما حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار

(١) انظر البيت في البيان والتبين ١٦٧/١ ، والعقد الفريد ٤٤٥/٤ ، ٨١/٣ .

(٢) للفند الزماني . انظر شرح ديوان الحماة ١/٣٨ .

(٣) نسب في شرح ديوان الحماة للمرزوقي ٢٢٤/١ إلى الفضل ابن العباس بن عتبة .

المعاندين : « وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذانا وقر من بيتنا وبينك حجاب »^(١).

وقولك : كم عرض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ، ولا فطن لموجبه ومقتضاه ، فإن الطبع السليم من يدرك اللهمحة ، وإن لطف شأنها ، ويتبينه على الرمزة وإن خفي مكانها ، ويكون مُسترِّسَ الطبيعة منقادها ، مُشتعل القرحة وقادها ، ولكنه كان^(٢) مثل كذا ، جاسياً^(٣) ، وغليظاً جافياً ، غير دار بين^(٤) بأساليب النظم والنشر ، غير عالمين كيف يركب الكلام ويؤلف ، وكيف ينظم ويرصف : « ألم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً »^(٥).

أما سمعت قول بعض الفضلاء :

علي نحت القوافي من معادنها

وما على إذا لم تفهم البقر^(٦)

(١) فصلت / ٥

(٢) في طبقات الشافعية ٦٣/١٠ : « ولكنهم كانوا »

(٣) في القاموس : جسا جسوا : صلب .

(٤) في ط وطبقات الشافعية : « دارين » مكان : « داربين » و« داربين » أنساب للمقام ، ففي اللغة : درب الرجل فهو درب من باب : تعجب ، والاسم : الدرية ، وقد يقال : دارب في اسم الفاعل ، وقال ابن الأعرابي : الدارب : الحاذق بصناعته ودربته .

(٥) الفرقان / ٤٤

(٦) للبحيري ، ورایته في الديوان ٩٥٥/٢ :

على نحت القوافي من مقاطعها وما على إذا لم تفهم البقر

أو نقول : فرضنا أنهم كما زعمت ذُوو فَهْمٍ سليم ، وطبع مستقيم ، لكنهم ما استغلوا بالعلوم حقَّ الاشتغال فأين هم منْ فَهْمٍ هذا المقال ؟ أما سمعوا قول من قال :

لو كان هذا العِلْمُ يُدْرِكُ بِالْمُنْتَهِيِّ ما كان يَبْقَى فِي الْبَرِّيَّةِ جَاهِلٌ
وقول الآخر :

لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَمْرًا أَنْتَ آكِلُهُ لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبِرَا^(١)
ومع أن أمثال هذه الغوامض كما نبه عليه الزمخشري لا يكشف / عنها من الخاصة إلاً أو حَدُّهم ، وأحصُّهم ، وإلاً واسطتهم [٣ / ٢٥٤] . وفَصُّهُم^(٢) .

وَعَامَتْهُمْ عَمَاءً عن إدراك حقائقها بأحداقهم ، عناةً في يد التقليد^(٣) لا يُمْنَ عليهم بجزٍّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أن مقامات الكلام متباينة ، فإن مقام الإيجاز يباعن مقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذكي يباعن خطاب الغبي ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يُفْصَلَ ويُشَبِّع ، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يُجْمَلَ ويُوجَز .

(١) انظر نوادر المخطوطات ١٥٧ / ٢

(٢) فصَّ الأمر ، مفصله . وفي بعض النسخ المخطوطة : « وفضلهم » مكان : « فَصَّهُم » ، تحرير .

(٣) في ط : «المتعلّقين» مكان : «التقليد» صوابه من النسخ المخطوطة

أنشد الجاحظ

يَرْمُون بالخطب الطَّوَال وَتَارَةً
وَحْيِي الملاحظ خِفَة الرُّقَباء^(١)
وَأئمة صناعة البلاغة يَرَوْن سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه
ال مقامات من كمال البلاغة ، وإصابة المَحَزَّ .

فنقول : إنما أوجز الكلام ، وأوهم المرام ، اختباراً لتنبهك^(٢) أو
مِقدار تنبهك ، أو نقول : عدل عن التصرير احترازاً عن نسبة الخطأ
إليك صريحاً ، والعدول عن التصرير باب من البلاغة يصار إليه كثيراً
وإن أورث^(٣) تطويلاً .

ومن الشواهد لما نحن فيه - شهادة غير مردودة - رواية صاحب
«المفتاح»^(٤) عن القاضي شريح : «أن رجلاً أقرَّ عنده بشيء ثم رجع
يُنكر فقال له شريح : «شهد عليك ابن أخت خالك» ، آثر شريح
التطويل ليعدل عن التصرير بنسبة الحماقة إلى المُنْكِر ، لكون الإنكار
بعد الإقرار إدخالاً للعنق في ربة الكذب ، لا محالة .

(١) انظر البيان والتين ٤٤ / ١ ، ١٥٥ ، ونسبة لأبي دؤاد الإيادي

(٢) في طبقات الشافعية : «لتنبهك»

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : «أردت» مكان : «أورث» والتصويب من
طبقات الشافعية .

(٤) هو كتاب : «مفتاح العلوم» للسكاكني وهو كتاب مشهور في علم البلاغة
وانظر النص ٩٧ (باب علم المعاني)

وأما قولك : ثانياً ، فَسَرْهُ بِمَا لَا يَدْلُّ عَلَيْهِ بِمَطَابِقَةٍ ، وَلَا بِتَضَمْنٍ
وَلَا بِالْتَّزَامِ . ثُمَّ نَقُولُ حَاسِلَهُ كَذَا ، فَنَفَيْتُ أَوْلًا الدَّلَالَاتِ ، ثُمَّ أَثَبْتَ
ثَانِيًّا لَهُ مَعْنَىً ، وَذَكَرْتُهُ ، فَأَتَتْ كَاذِبٌ ، إِمَّا فِي الْأَوَّلِ أَوِ الْثَّانِيِّ .

وأيضاً : قد قلت أَوْلًا : إِنَّهُ كَهْذِيَانُ الْمَحْمُومِ ، لَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ ، ثُمَّ
قَلْتَ : حَاسِلَهُ كَذَا فَقَدْ أَدْخَلْتَ عَنْكَ فِي رِبْءَةِ الْكَذْبِ ، اتَّقِ اللَّهَ ،
إِنَّ الْكَذْبَ صَغِيرَةٌ ، وَالإِصْرَارُ عَلَيْهَا كَبِيرَةٌ ، وَالْمَعَاصِي تَجْرِي إِلَى
الْكُفْرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسْأَوْا السُّوَاءَ أَنَّ كَذَبُوا
بِآيَاتِ اللَّهِ) ^(١) .

[٤٥٥ / ٣]

ثُمَّ إِنْ قَوْلُكَ : حَاسِلَهُ أَنْ ثَبَوتَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ هَهُنَا مُتَحَقِّقٌ ،
وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِي التَّعْسِينِ ، فَحَقِيقَ أَنْ يُسَأَلَ عَنْهُ بِالْهَمْزَةِ مَعَ أَمْ دُونَ هَلْ
مَعَ أَوْ ، فَإِنَّهُ سُؤَالٌ عَنْ أَصْلِ الْثَّبَوتِ ، يَوْهِمُ أَنَّكَ الَّذِي اسْتَبَطَتْ هَذَا
الْمَعْنَى مِنْ كَلَامِهِ وَفَهْمَتْهُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَمَّا بَلَّغْتَ هَذَا
الْجَوابُ بَقِيتْ حَائِرًا مَلِيًّا لَا تَفْهِمُ مَرَادَهُ ^(٢) ، وَلَا تَعْلَمُ مَعْنَاهُ ، وَكُنْتَ
تَعْرِضُهُ عَلَى مَنْ زَعَمْتَ أَنَّهُمْ كَانُوا ذَا طَبَعَ سَلِيمٍ ، وَفَهْمٌ مُسْتَقِيمٌ فَمَا
فَهْمُوْا مَعْنَاهُ ، وَلَا عَشَرُوا عَلَى مَرَادَهُ ^(٣) فَصَرَّتْ ضُحْكَةً لِلضَّاحِكِينَ
وَسُخْرَةً لِلْسَّاخِرِينَ .

(١) الرَّوْم / ١٠

(٢) في طبقات الشافعية ٦٥/١٠ : « مؤداته »

(٣) في طبقات الشافعية : « مؤداته »

فلما حال الحولُ ، وانتشر القولُ ، جاء ذلك الـإِمام الأَلمعِيَّ ،
أعني الشِّيخ (أمين الدِّين حاجي ددا) ، وتمثَّل بين يدي والدي ،
وقال كما قلتُ :

أَفِيسْوَا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ فِيضًا فَحَنْ عَطَاشَ وَأَنْتُمْ وَرَوْدُ
فَقَرَا عَلَيْهِ قِرَاءَةً تَحْقِيقًا ، وَإِتقانًا وَتَدْقِيقًا ، فَلَمَّا كَشَفَ لَهُ الْوَالِدُ
الْغِطَاءُ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ كَلَامَكَ كَانَ كَسْرَابَ بِقِيعَةٍ بِحَسْبِهِ الظَّمَآنُ مَاءُ ، فَجَاءَ
أَلَيْكَ وَأَفْرَغَ فِي صِمَاخِيكَ^(١) ، وَأَقْرَعَ عَيْنِيكَ ، فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْكَ ،
أَنْ تَقُولَ : حَاصِلُهُ كَذَا عَلَى مَا فَهِمْتُهُ مِنْ بَعْضِ تَلَامِذَتِهِ ، لَأَنَّ لَا يَكُونُ
إِنْتَهَا ، فَإِنْ ذَلِكَ خِيَانَةٌ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ .

فَإِنْ كَابَرْتَ وَجَعَلْتَنِي مِنَ الْمَدْعَيْنَ ، فَقُلْ : فَأَتَ بِهِ وَإِنْ كُنْتَ مِنَ
الصَّادِقِينَ .

فَقَلْتُ : أَمَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ،
وَأَمَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الدُّنْيَا فَفَضْلَاءُ « تَبْرِيزٍ » فَإِنَّهُمْ عَالَمُونَ بِالْحَالِ ،
عَارِفُونَ بِالْأَمْرِ عَلَى هَذَا الْمَنْوَالِ ، وَلَهُذَا مَا وَسَعَكُ أَنْ تَكْتُبَ هَذِهِ
الْهَذِيَانَاتِ ، وَأَنْتَ فِي « تَبْرِيزٍ » مُخَافَةٌ أَنْ تَصِيرَ هَزَأَةً لِلْسَّاحِرِينَ
وَضُحْكَةً لِلنَّاظِرِينَ ، بَلْ لِمَا اتَّقْلَتْ إِلَى أَهْلِ بَلدٍ لَا يَدْرُونَ
مَا الصَّحِيحُ؟ تَكَلَّمَتْ بِكُلِّ قَبِيعٍ لَكِنْ وَقَعَتْ فِيمَا خِفْتَ مِنْهُ .

(١) صَمَا خِيكَ : مثني صَمَاخَ . وَصَمَاخُ الْأَذْنِ : الْخَرْقُ الَّذِي يَفْضُّلُ إِلَى الرَّأْسِ
وَهُوَ السَّمْعُ ، وَقَلْ : هُوَ الْأَذْنُ نَفْسَهَا ، وَجَمْعُهُ : أَصِيمَخَةٌ كَسْلَاجٌ
وَأَسْلِحَةٌ .

وأما قولك : ثالثاً : لا نسلم تحقق أحد الأمرين حقيقةً إلى آخر ما قلتم فكله مخالف للظاهر ، والأصل عدمه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر مما أذكره في آخر الجواب الرابع .

وأما قولك : رابعاً إنَّ أو هذه هي الإِضْرَابِيَّة ، أفهمها باعك في الوجوه / الإِعْرَابِيَّة ؟

فنقول : أولاً لا شك أنك عند تسطير هذا السؤال ، ما خطر لك هذا بالبال ، بل لما اعترض عليك تمَحَّلت هذا بالقال^(١) .

وثانياً : المِثال الذي ذكرته غيرُ مطابقٍ لِكَلامك ، لو فرضنا أنه من كلام الفصحاء .

وثالثاً : أنه لا يستقيم أن تكون « أو » في كلامك للإِضْرَاب لفوات شرطه ، فإن إمام هذا الفن سيبويه إنما أجاز « أو » الإِضْرَاب بشرطين .

أحدهما : تقدم نفي أو نهْيٍ .

والثامن : إعادة العامل نحو ما قام زيدٌ « أو » ما قام عمرو ، ولا يَقُم زيد « أولاً » يقم عمرو . ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في : « مَغْنِيُ الْبَيْبَنْ مِنْ كِتَابِ الْأَعْرَابِ »^(٢) .

(١) في طبقات الشافعية : ٦٧/١٠ « المقال »

(٢) انظر مَغْنِيُ الْبَيْبَنْ ٦٧/١

ثم قال مصنفة ابن هشام المصري : وَمِمَا يُؤْيِدُ نَقْلَ ابْنِ عَصْفُورِ أَنْ سَيْبُويَهُ قَالَ فِي « وَلَا تَطْعُمُهُمْ أَثْمًا أَوْ كُفُورًا »^(١) : وَلَوْ قُلْتَ « أَوْ لَا تَطْعُمُ كُفُورًا » انْكَلَبَ الْمَعْنَى ، يَعْنِي يَصِيرُ إِضْرَابًا عَنِ النَّهْيِ الْأُولِ ، وَنَهْيًا عَنِ الثَّانِي فَقَطْ . اَنْتَهَى ، فَلَا يَمْكُنُ حَمْلُ « أَوْ » فِي كَلَامِكَ عَلَى الإِضْرَاب ، فَظَهَرَ مِنْ الْفَصِيرِ بَاعِهِ فِي عِلْمِ الْإِعْرَاب ؟

أَمْثُلُكَ يُعَرِّضُ بِهَذَا لِمَنْ كَانَ أَدْنَى تَلَامِذَتِهِ فَارِسًا فِي عِلْمِ الْإِعْرَاب ، مَقْدِمًا فِي حَمْلِهِ الْكِتَاب ، لَكِنْ نَحْوُكَ انْحَصَرَ فِي « الْجُمَلَ »^(٣) الَّذِي صَنَفَ لِصَبِيَانَ الْكُتَّابَ^(٤) ، وَحَرَمَتْ مِنَ الْكُنُوزِ التِّي أُودِعَهَا سَيْبُويَهُ فِي هَذَا الْكِتَاب^(٤)

ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ اِتِيَانِ « أَوْ » لِلإِضْرَابِ مُطْلَقًا كَمَا دَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لَا يَنْدُفعُ إِلَيْرَادٍ ، لَأَنَّ مِنْ شَرْطِ ارْتِفَاعِ شَأنِ الْكَلَامِ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ صَدْرُهُ مِنْ بَلِيغٍ عَالِمٍ بِجَهَةِ الْبَلَاغَةِ ، بَصِيرٌ بِطَرْقِ حُسْنِ الْكَلَامِ ، وَأَنَّ يَكُونُ السَّامِعُ مُعْتَقِدًا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ هَذَا فِي تَرْكِيهِ عَنِ عِلْمٍ مِنْهُ ، لَا أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ اِتِفَاقًا بِلَا شَعْرُورٍ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَسَاءَ السَّامِعَ اِعْتِقَادَهُ

(١) الْإِنْسَانُ ٢٤ . وَانْظُرْ سَيْبُويَهُ ٤٨٩ / ٢ .

(٢) الْمَقْصُودُ بِالْكِتَابِ هُوَ: مَوْضِعُ التَّعْلِيمِ ، وَقَدْ شَاعَتْ هَذِهِ الْلَّفْظَةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى

وَفِي الْقَامُوسِ . الْمَكْتَبُ كَمَقْعُدٍ: مَوْضِعُ التَّعْلِيمِ ، وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ الْكُتَّابِ وَالْمَكْتَبُ وَاحِدٌ: غَلَطٌ .

(٣) الْجَمْلَ: يَقْصُدُ كِتَابَ الْجَمْلِ لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيِّ

(٤) فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ: « فِي الْكِتَابِ » بِدُونِ: « هَذَا »

بالمتكلّم ربما نسبه في تركيّبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة.

وممّا يشهدُ لذلك ما نقله صاحب «المفتاح» عن عليٍّ رضي الله عنه : أنه كان يُشيع جنازةً ، فقال له قائل : منْ المَتَوْفِي بِلِفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ ؟ سائلاً عن المَتَوْفِي فلم / يقل : فلان بل قال : الله تعالى ، [٢٥٧ / ٣] ردًا لِكَلَامِه عَلَيْهِ، مُخَطَّطاً إِيَاهُ،^(٢) منبهاً لِبَذْلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجُبُ أَنْ يَقُولَ : مَنْ الْمَتَوْفِي ؟ بِلِفْظِ اسْمِ الْمَفْعُولِ .

ويقال : إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو ، فأمر أباً الأسود الدؤلي بذلك. ولا شك أنه يقال : تَوْفَى عَلَى الْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ ، أي أَخْذَ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ كَنَاءً عَنْ مَا بِمَعْنَى : أَنَّ الْمَيْتَ أَخْذَ بِالْتَّكَمِيلِ مُدَّةَ عُمْرِهِ فَمَا تَرَى ، فَالْمَتَوْفِي هُوَ الْمَيْتُ بِطَرِيقِ الْكَنَاءِ .

ويقال : تَوْفَى عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أي أَخْذَ رُوحَهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمَيْتَ هُوَ الْمَتَوْفِي حَقِيقَةً وَالْمَتَوْفِي هُوَ اللَّهُ .

ولمّا سأله من هو من الأوساط مِنْ عَلَى^(٣) عن الميت بِلِفْظِ الْمَتَوْفِيِّ الذي من تركيب البلاغة أجابه بما يليق به أنَّ الْمَتَوْفِي هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ،

(١) هو سراج الدين يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكاكى الخوارزمي المتوفى ٦٢٦ هـ . له ترجمة وافية في كتاب «مناهج بلاغية» للدكتور أحمد مطلوب /

وانظر النص في ص ١٢٢ .

(٢) في نسخ الأشباه « بخطأ إماماً »

(٣) في طبقات الشافعية ٦٨ / ١٠ : من عَلَى كَرْمِ اللَّهِ وَجْهَهُ -

وفيه بيان أنه يجب أن يقول : من المُتَوْفِي ؟ بلفظ اسم المفعول الذي يليق به كما تقول الأوساط لأنه يحسن^(١) الكنية .

وإذا سمعت ما تلُونا عليه ، وتأملت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقن^(٢) الجواب عن الثالث ، والرابع في ذهنك اليقين الجلىّ .

وأما قولك : خامساً هب هذا خطأ صريحاً، أليس المقصود هنا كالصحيح فما كان لو اشتغلت بالجواب ؟

فنقول : الجواب عليه من وجهين :

أحدهما: أن الأئمة قد صرحو بأنه لا يكتب على الفتوى إلاّ بعد تصحيح السؤال .

والثاني: أنه يحتمل أن يكون قد أحسن الظن في حرقك بأن مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع هذا يكون قد خطر له أنك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتضمن أحد لتركيبك أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدى عن التنبية على المقصود ؟ .

وأما قولك : سادساً : قد أوجب الشرع رد التحية .

فالجواب أيضاً عنه من وجهين :

أحدهما ؛ أن الواجب هو الرد لا الكتابة، فيتحمل أن يكون قد رد

(١) في طبقات الشافعية : « لا يخشى »

(٢) في طبقات الشافعية : « تتنفس » مكان : « تتيقن » في الموضعين

بلسانه وما كَتَبَ ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة ، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء عن « المزنى » حيث قيل: إنه لم يكتب أول « المختصر »: / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ -

[٢٥٨ / ٣]

الثاني - أنك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت^(١) على وجه التعميم والإجمال .

فنقول حينئذ : لا يجب عليه بعينه ردُّ السلام بل على واحد لا بعينه ، لكن أعدُّك في مسألة ردُّ التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت إلى باب الطهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر الفقه ؟

وأما قولك سابعاً : زعم أنه من بنات خلعٍ عليهن الشياب .

فالجواب عنه : أن الزعم قول يكون مظنة الكذب ، وما ذكره من الحقّ الأبلغ . ومنْ ظنَّ خلاف ذلك فقد وقع في الباطل^(٢) ، لأن مراده ببنات خلعٍ عليهن الشياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد « كشرح المنهاج » و « المصباح » و « شرح التصريف » و « اللباب » و « حواشىي شرح المفصل » و « المفصل » و « المفتاح » و « حواشىي شرح السنة » و « حواشىي الكشاف » و « المطالع » و « شرح الإشارات » وغير ذلك مما يطول ذكره .

وقولك : فلا ريب في أنها تكون ميتة أو بالية دالٌّ على جهلك

(١) في طبقات الشافعية : « أوردته » بالضمير .

(٢) في طبقات الشافعية : « الباطل اللجلج ». .

لأن قول العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتاج به . قال^(١) بعضهم : العلماء باقون ما بقي الدهر ، أعيانهم مفقودة ، وأشارهم في القلوب موجودة .

وقولك : مصدق كلامه : أن ينبش عنها :^(٢) ما هي ؟

قلت : الحذر الحذر فإنها نار حامية .

وقولك : أو يأتي بمثلها فترى ماهيه .

قلت ، نعم لكن بشرط أن تنزع من صمّاخيك صمام الصمم حتى أفرغ فيهما شيئاً من مباحث الحكم .

فأقول وبالله التوفيق : مما ذكره والدي في الفرق : أن صاحب « الكشاف » إنما حكم بأن قوله : « من مثله » إذا كان صفة سورة يجوز أن يعود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » .

وإن كان متعلقاً بـ « فأتوا » تعين أن يكون الضمير للعبد ، لأنه إذا كان صفة فإن عاد الضمير إلى « ما »^(٣) تكون « من »^(٤) زائدة كما هو

(١) في طبقات الشافعية : « أما قال » بهمزة الاستفهام .

(٢) في طبقات الشافعية : فترى ماهيه » ، وقد سقطت كلمة : « نرى » والموقف يحددتها .

(٣) من قوله تعالى : « ما نزلنا على عبدنا » البقرة / ٢٣

(٤) في قوله تعالى : « من مثله »

مذهب الأخفش في زيادة « من » / إذا المعنى حينئذ فأتوا بسورة مثل [٣ / ٢٥٩] القرآن في حُسْن النَّظَم ، واستقامة المعنى ، وفخامة الأناظ ، وجراة التركيب .

وليس النظر إلى أن يكون مثل بعض القرآن أو كله، بل لا وجه لهذا الاعتبار . ويريد قوله تعالى في موضع آخر : « فأتوا بسورة مثله وادعوها من استطعتم مِنْ دون الله ^(١) » وقال تعالى في موضع آخر ^(٢) « فأتوا بِعُشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ^{فلا تكون} » مِنْ للتبسيط ولا ابتدائية ، لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك .

وإن عاد الضمير على « عبدنا » تكون مِنْ ابتدائية وهو ظاهر . وأما إذا كان « من مثله » متعلقاً بـ « فأتوا » فلا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة ، لأن حرف الجر إذا كان زائداً لا يكون متعلقاً بشيء ، فتعين أن يكون المعنى : فأتوا بسورة من مثل عبدنا ، وتكون مِنْ ابتدائية .

ثم قال : أو نقول : إنما قال صاحب « الكشاف » : إن « من مثله » إن كان صفة « سورة » يحتمل عود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » لصحة أن يقال : سورة كائنة مِنْ مثل ما نزلنا بأن تكون السورة بعض مثل ما نُزِّل ، أو تكون مثل ما نُزِّل ^(٣) .

(١) يونس / ٣٨

(٢) هود / ١٣

(٣) في طبقات الشافعية : ٧٢/١٠ : « ما نزل مبتدأ نزوله » وقد سقطت : من نسخ الأشباه

ولِصِحةٍ أَنْ يَقُولُ : سُورَةٌ كَائِنَةٌ مِثْلُ عَبْدِنَا بَأْنَ يَكُونُ قَدْ
قَالَهُ ، وَيَكُونُ تَرْكِيَّهُ ، وَكَلَامُهُ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ « مِنْ مِثْلِهِ » مَتَعْلِقاً بـ « فَاتَوا » فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونُ
عَائِدًا إِلَى « عَبْدِنَا » لِاسْتِقَامَةِ أَنْ يَقُولُ : فَاتَوا مِنْ مِثْلِ عَبْدِنَا أَيُّ مِنْ عَبْدٍ
مِثْلُهُ بَأْنَ يَكُونُ كَلَامُهُ .

وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقُولُ : فَاتَوا مِنْ عَبْدٍ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا أَيُّ مِنْ جَهَتِهِ ،
إِذَا لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقُولُ : أَتَى هَذَا الْكَلَامُ مِنْ فَلَانٍ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْفَلَانُ
مِمَّنْ يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَلَامُهُ ، وَيَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ مَنْقُولاً مِنْهُ مَرْوِيًّا
عَنْهُ .

وَهَذَا ظَاهِرٌ ، وَلِهَذَا مَا بَسَطَ الرَّمَخْشِريُّ الْكَلَامُ فِيهِ بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى
ذَكْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ ثَامِنًاً : إِنَّ السُّؤَالَ لَمْ يُخَصَّ بِهِ مُخَاطِبٌ دُونَ
مُخَاطِبٍ ، فَهَذَا كَلَامُ الْمَجَانِينِ ، لَأَنَّكَ بَعَثْتَ هَذَا السُّؤَالَ عَلَى يَدِ
الشِّيخِ عَلَاءِ الدِّينِ الْبَارَزِيِّ^(١) إِلَى خِدْمَتِهِ ، وَطَلَبْتَ مِنْهُ الْجَوابَ ، لَكِنْ
لَمَّا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ القَوْلُ أَخْذَتْ تَبْدِي النِّزْقَ وَالْقَوْلَ^(٢) ، فَتَارَةً تَمْنَعُ

(١) فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ : « الْبَارَزِيُّ »

(٢) فِي طَوْنَسْخَةِ الْمُخْطُوطَةِ : « الْقَوْلُ » بِالْقَافِ صَوَابُهُ بِالْعَيْنِ وَانْظُرْ طَبَقَاتِ
الشَّافِعِيَّةِ : وَالْعَوْلُ : الظَّلْم

وتخاله صواباً ، وأخرى تردد وتبغضه جواباً ، أما تستحي من الفضلاء الذين كانوا متطلعين على هذا الحال ، ولقد صدق رسول الله / صلى الله [٢٦٠/٣] عليه وآله وسلم حيث قال : « إن مما أدرك الناس من الكلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ». .

ثم إن الذي يُقضى منه العَجَبُ حَالُكَ في قلة الإنصاف ، وفرط الجور والاعتساف ، وذلك أنَّ هذا ما هو أَوْلُ سؤالٍ سأله عنه ، بل ما زلت منذ توليت القضاء كلاً عليه حيث سيرت غير منفكٍ من اقتباس الأحكام من فتاواه أينما توجهت مسأله عن آيةٍ من التفسير ، وينبهك على تصحيح التقرير ، جاش^(١) منك الحمية ، فشرعت تجحد فضلَه وتُنكر سبقه ، هيئات هيئات . .

* اتسع الخرقُ على الواقع *

وقولك راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال . .

نعم ، هذا كان الواجب عليك لأنك أنت السائل والسائل كالتعلم ، والمسؤول عنه^(٢) كالتعلم فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يُرشدك وقد فعل ، بأن هداك إلى تصحيح السؤال . .

(١) في طبقات الشافعية : « جاشت » بالباء

(٢) في نسخ الأشباه : « منه » وما أثبته من طبقات الشافعية

وقولك : فأي رأى نفسه أهلاً لهذا الخطاب ؟

قلت : من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء في زمانه .

«أَم يحسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»^(١) .

ولقد أحسن بديع الرمان حيث قال :

أراك على شفا خطر مهول
بما أودعْتَ^(٢) رأسك من فضول
طلبت على تقدمنا دليلاً
متى احتاج النهار إلى دليل

وقولك : هلاً درأه^(٣) عن نفسه ألى من هو أجل منه قدرأ ، وأنور
بدرا ، فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنك بعثت إليه وسألت عنه فصار كفراً ض العين بالنسبة
إليه ؛ فلذا قال : ما حاصله أن السؤال يحتاج إلى التصحح بالنظر
الدقيق ؛ ليصير مستحقاً للجواب من أهل التحقيق .

(١) النساء / ٥٤

(٢) في ط : «أدبت» وفي النسخ المخطوطة «آدبت» وما أثبته من طبقات
الشافعية ٧٣ / ١٠

(٣) في طبقات الشافعية : «فهل لا رد»
في ط والنسخ المخطوطة : «وسائل منه» وما أثبته من طبقات الشافعية .

والثاني : قُلْ لِي : مَنْ كَانَ فِي «تَبْرِيز» ذَلِكَ الزَّمَانُ مِمَّنْ يَماثِلُهُ
أو يَدَانِيهِ؟ / [٢٦١ / ٣]

وقولك : في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول النحارير،
فُسْلِمَ ، لكن كلهم أو أكثرهم تلامذة أو تلمذة تلامذته ، وهذا لا
ينكره غير جاهل ماردٍ ، أو جاحد معانٍ ، أو ما كانوا يُهذِّبون^(١) إلى درر
فوائده من كُلٌّ فَجًّا عَمِيقًا ، ويترافقون على احتلال درر مباحثه فريقاً
بعد فريق ، وما أحسن قول من قال :

وَجُحُودٌ مَنْ جَحَدَ الصَّبَاحَ إِذَا بَدَا مِنْ بَعْدِ مَا انتَشَرَ لَهُ الْأَصْوَاءُ

ما دَلَّ أَنَّ الْفَجَرَ لِيْسَ بِطَالِعٍ

بل إن عيناً أَنْكَرْتُ عَمْيَاءً

وأما قولك تاسعاً : البليغ من عَدَتْ هفواته ، والجَوادُ مَنْ
حُصِّرَتْ عُثْرَاتُهُ إِلَى آخِرِ مَا هَذَيْتَ .

فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلوغاء الذين تكون هفواتهم
معدودة ، أو من الجواد الذي تكون عثراته محصورة ؛ فإنك قد عثرت في
هذا السؤال والجواب تعيشراً كثيراً كما ترى ولو لا دَعْدَعْتَنا^(٢) لك لبقيت
عائراً أبداً .

(١) في ط : «يهدون» وفي بعض النسخ المخطوطة : «يهدبون» وفي نسخة
المتحف البريطاني : «يذهبون» والتوصيب من طبقات الشافعية ، ففي
القاموس : هذبَ هذباً وهذابة : أسرع كاهذب ، وهذب .

(٢) الدعدة : هي دعاء للعائر أن ينتعش . انظر اللسان : «دع» والمراد : لولا
دعأونا لك بأن تقوم من عثرتك وتنتعش لبقيت عائراً أبداً

وقد قيل :

لَهُ اللَّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَاثِرٍ
وَلَا لَابْنِ عَمٍّ كَبَّهُ الدَّهْرُ دَعْدَعًا^(١)

بل أنت مثل ما قال الشاعر :

فُضُولٌ بلا فَضْلٍ وَسِنٌ بلا سِنًا^(٢)
وَطُولٌ بلا طُولٍ وَعَرْضٌ بلا عِرْضٍ

وأما قولك عاشراً : أظنك قد غررك رهط احتفوا^(٣) من حولك ،
وألقوا السمع إلى قولك ، إلى الآخر .

فالجواب : أن هذا ظن فاسد قد نشأ من سوء فهمك، وخطأ
قياسك ، لأنك قسته على نفسك .

والامر على عكس ذلك ، لأنك قد ركبت الشطط والأهوال ،
وبذلت العمر والأموال ، حتى اجتمع عندك جمّع من الفسقة
الجهّال ، لا يعرفون الحرام من الحلال ، ولا يميّزون الجواب عن
السؤال ، يعظمونك في الخطاب ، ويصدقونك في الغياب ، يمثلونك
[٢٦٢ / ٣] بذوي الرقاب / فقل بالله قولاً صادقاً ، هل تقدمت في مدة حياته في
مجالس التدريس وحلق المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأبهة ؟

(١) انظر اللسان : « دفع »

(٢) في النسخ المخطوطة : « سنن » بنونين ، تحريف

(٣) في طبقات الشافعية : « قد احتفوا » بزيادة : « قد »

أو ما كنت بالعامة مشتبه ، وبالأثر أكْمُقْتَدِه^(١) . يجرونك^(٢) إلى كل بلد سحيق ، وَيَرْمُونك في كل فج عميق . وهلّا سفهت رأي مخدومك محمد بن الرشيد ، وزير السلطان أبي سعيد ، حين بنسى باسمه المدرسة الحجرية ، في الربع الرشيدية ، وحضرت بين يديه يوم الإجلال صامتاً كالبُرْمَة عند الهراس^(٣) ، وقد الحواس ، و كنت كالوسواس الخناس ، الذي يُوسِّي في صدور الناس ، فنعود بالله من أمثالك من الجنة والناس .

وأما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه ، فهم العلماء الأبرار ، والصلحاء الأخيار ، بذلوا له الأنفس والأموال . منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطبي شارح الكشاف والتبیان ، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان .

ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح^(٤) « الحاجية »

(١) في نسخ الأشباه : « معنته » بالعين ، وما أثبته من طبقات الشافعية .

(٢) في نسخ الأشباه : « يتخدونك » وما أثبته من طبقات الشافعية

(٣) المُرسُ : الدق الشديد . والبرمة : القِدْر ، والجمع ، منها : بِرَام .

(٤) في طبقات الشافعية ١٠/٧٦ : « شارح » شرح « الحاجية » وقد سقطت الكلمة : « شرح » من نسخ الأشباه - وال حاجية هي كتاب الكافية ، وقد وصفها كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده بأنها « مختصرة معتبرة ، مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفن » ، إذ بها يعرف أكثر مسائله « وأهم شروحها باللغة العربية شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي .

انظر ما كتبه عنها المحقق في كتابه : « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٦٠ وما بعدها .

وـ«العروض الساخوجية»^(١) ، وهو الذي سار بذكره الركبان .

ومنهم التوران فرج بن أحمد الأردبيلي ، ومحمد بن أبي الطيب

(١) في طوالنسخ المخطوطة : «الساخوجية» بالخاء . وهذا خطأ تنبه إليه زميلنا محمد طبقات الشافعية ، ولأهمية تصحيح هذا الخطأ أنقل ما كتبه الزميل في هامش التحقيق بنصه لفائدته :

قال : «في المطبوعة» «الساخوجية» وفي ج و ك : الساوجية وكل ذلك خطأ ، والصواب : والعروض الساوية ، ويقال : عروض الساوي «قصيدة لامية ، وتسمى القصيدة الحسنة في العروض والقوافي نظمها صدر الدين محمد بن محمد الساوي

انظر مفتاح السعادة ٢١٧/١ ، وكشف الظنون ١١٣٦ ، وذكر أن من شروح هذه العروض شرح نجم الدين هذا ، وسماه : نجم الدين سعيد بن محمد السعدي .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (١٣) عروض . فهرس المخطوطات المصورة ٤١٤/١ ، وجاء فيه اسم الناظم : زين الدين محمد الساوي ، واسم الشارح : نجم الدين سعيد بن المولى السعيد محمد التبريزي »

بقي شيء وهو أن ما جاء في النسختين ج ، ك : «الساوحية» بحاء مهملة واضحة ، ولو كان الساوجية بالجيم لكان جائزاً ، فإن النسبة إلى ساوه : ساوي ، وساوجي . معجم البلدان لياقون ٣/٢٤ » انظرها مثل طبقات الشافعية ١٠/٧٦

وأقول : إن ما جاء في نسخ الأشباء : «الساخوجية» بالجيم يدل على صحة هذه النسبة بناء على إشارة المحقق أنها لو كانت بالجيم ل كانت النسبة جائزة ، وعلى ذلك فالساخوجية نسبة إلى «ساوة» . والخطأ فقط في زيادة الخاء في نسخ الأشباء .

الشيرازى وهم كالتأمين تراضعاً ببلبان ، وأى لبان ، ورتما من^(١)
العلوم في عشب أخصب من نعمان^(٢) :

ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو من لا يشق
غباره ، ولا يخفى عن غير المعرض مقداره ، فكم لو الذي مِنْ مثلهم من
التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم بعض تراجمهم
احتاج إلى مجلدات ، فيكون تضييعاً للقرطاس، وتضييقاً للأنفاس .

فهؤلاء لعمرى رجال إذا أمعن المتأمل فيهم عرف أن ماءهم
يبلغ قلتين فلم يحمل خبأ .

وقولك فاقبل النصيحة .

فنقول أيها المستتصح لم لا نصحن نفسك ، حتى كنا سلمنا
من هذا الهذيان ، أما سمعت قوله تعالى «أتأمرون الناس بالبر وتنسو
أنفسكم»^(٣) .

(١) في طبقات الشافعية : «ورتما من أكل العلوم في عشب» الخ .

(٢) نعمان : إن كانت بضم النون فهي الدّم ، وأنصيفت الشقائق إليه ، وهو المكان الذين بين الجبلين ينت العشب ، فحذف المضاف ، وهو شقائق ، واكتفى بال مضاد إليه وهو نعمان . أما إذا كانت بالفتح : نعمان كسحبان فهو واد قرب الكوفة ، ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات . انظر القاموس : «نعم» و«شقق» .

(٣) البقرة / ٤٤

وقول الشاعر :

٦٦٥ = لا تَنْهِ عن خُلُقٍ وَتَأْيِي مِثْلَه
عَارٌ عَلَيْكِ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًٰ^(١) / [٢٦٣ / ١]

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات ، وإلا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار ، والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الآخيار.

قال الشاعر :

وَمَا النَّفْسُ إِلَّا نُطْفَةٌ فِي قَرَارٍ^(٢)
إِذَا لَمْ تُكَدِّرْ كَانَ صَفْوًا غَدِيرُهَا

لكن الضرورة إلى هذا المقدار دعتني ، وفي المثل « لو ذات سوار لَطَمَتِي »^(٣) .

(١) في الدرر اللوامع ٤/٨٧ : هذا البيت وجد في قصيدة للأخطل ، وفي أخرى للمتوكل الكناني ، وفي أخرى للأسود التؤلي . وهذا الأخير هو الصحيح . وانظر ذيل ديوان أبي الأسود / ٢٣٣ .

(٢) في نسخ الأشباء : « في قرارها » مكان في قرار . وما أثبتته من طبقات الشافعية ، والبيت منسوب إلى عمارة بن عقيل برواية « نُطْفَةٌ بِقَرَارٍ » وقد ورد في الديوان / ٤٦ ضمن أبيات ثلاثة أولها :

تَبَخَّضَتْ سَخْطَنِي فَغَيَرَ بِحَكْمِ نَخِيلَةٍ نَفْسٌ كَانَ نَصْحَا ضَمِيرَهَا

(٣) في مجمع الأمثال للميداني ٢/١٧٤ وفي ٢/٢ : « لو غير ذات سوار لَطَمَتِي »

وقال الشاعر :

فَكَبْ عَنْهُمْ دَرَءَ الْأَعْدَى وَدَأْوَا بِالْجُنُونِ مِنَ الْجُنُونِ^(١)

ثم إنني استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ، غفار الذنوب ستار العيوب ، وأتوب إليه ، وأحلف بالله العظيم إن القاضي عَصَدُ الدِّينَ مَا كَانَ يَعْتَقِدُ فِي وَالَّذِي عَرَضَ بِهِ فِي الْجَوَابِ بَلْ كَانَ مُعَظَّمًا لَهُ غَايَةُ التَّعْظِيمِ حَضُورًا وَغَيْرَهُ ، وَحَاشَ اللَّهُ أَنْ أَعْتَقِدَ أَيْضًا فِيهِ مَا تَعْرَضَتْ لَهُ بِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، بَلْ أَنَا مُعَظَّمٌ لَهُ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْفَضَلَاءِ ، وَأَمَالِ الْعُلَمَاءِ . وَكَذَا وَالَّذِي كَانَ يَعْظِمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، نَعَمْ .

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلَ لِلْمَنِ النَّاسُ ذُوُوهُ^(٢)

والشيطان قد ينزع بين الأحبة والأخوان .

وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص فلا يظن ظان ، إنني

(١) في نسخ الأشباء : « دار » مكان : « درا » تحرير صوابه من طبقات الشافية .

وقد ورد هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات في الشعر والشعراء لابن قتيبة / ٤٣٦
والبيتان اللذان قبله هما :

وَلَا يَجِزُونَ مِنْ خَيْرِ بَشَرٍ وَلَا يَجِزُونَ مِنْ غَلَظٍ بَلِينٍ
هُمُّ أَهْمَّوا حَجَّ الْوَقَبَى بِضَربٍ يُؤْلَفُ بَيْنَ أَشْتَاتِ الْمُؤْنَى
وَالْوَقَبَى : مَاءُ لَبْنِي مَالِكَ بْنِ مَازِنَ .

(٢) من شواهد ابن يعيش ٣٨/٣ ، واهمع والدرر رقم ١٢٣٨

محقر له ، فإنه قد يُسْتُوفِي القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقائق الفقه ،

ثم إني أرجو من كرم الله سبحانه وتعالى أن يتتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنا ممن قال في حقهم « ونزعنا ما في صدورِهم من غلٌ إخواناً على سُرُرِ متقابلين ^(١) » ، والحمد لله رب العلمين .

رسالة مظفر الدين الشيرازي في تفسير الزمخشري : «من مثله»

(وهذه رسالة في ذلك تأليف صاحبنا العلامة مظفر الدين الشيرازي) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أطّلع أنوار القرآن ، وأنار أعيان الأكون ، وأظهر
بِدائع البَيَان قواطع البرهان ، فأضاءَ صحائف الزمان ، وصفائح
المكان ، والصلة / والسلام على الرسول المنزَل عليه ، والنبي [٢٦٤ / ٣]
الموحى إليه ، الذي نزلت لتصديق قوله، وتبيين فضله : «وَإِن كُنْتُمْ فِي
رِيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ» محمد المؤيد ببيانات
وحجج ، قرآنًا عربيًّا غير ذي عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام
ما اشتمل الكتاب على الخطاب ، ورتب الأحكام في الأبواب .

بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق رياها ، ويرتشف
من نقاوة سُلَافَة كؤس الدقائق حميّاها ، ما كان يقنع باقتناء اللطائف ،
بل كان يجتهد في التقاط النواذير من عيون الظرائف إِذْ افتحت عين

النظر على غرائب سور القرآن ، وانطبع في بصر الفكر بدائع صور الفرقان ، فكنت لالتقاط الدرر أغوص في لجج المعاني ، وطفقت لاقتناص الغرر أعموم في بحار المثاني ، إذ وقع المحط على آية هي معترك أنظار الأفضل والأعلى ، ومزدحم أفكار أرباب الفضائل والمعالي ، كُلُّ رفع في مضمونها راية ، ونصب لإثبات ما سمح له فيها آية ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر ، والمنافسة في التعاظم والتفاخر ، حتى إن بعضًا من سوابق فرسان هذا الميدان ، قد تناضلوا عن سهام الشتم والهذيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف أبداً ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحد أحداً ، ثم إنني ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل ، واطلعت على ما أورد في الكتب من تحقيقات الأفضل ، فاكتحلت عينُ الفكر من سواد أرقامهم^(٢) ، وانفتحت حدة النظر على عرائس نتائج أفهامهم ، في بينما كنت ناظراً بعين التأمل في تلك الأقوال إذ وقع سونوح الذهن في عقال الإشكال ، فأخذت أحل عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر^(٣) دُورها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أن الأسرار قد خفيت تحت الأستار ، وأن الأجلة ما اعتقدوها بأيديي الأفكار ، مما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمت

«(١) في ط «رأية» بالهمزة والأنسب أن تكون رأية بلا همزة كما في المخطوطات.

(٢) رقم : كَتَب أي من سواد كتابتهم . والرقمة أيضًا : الوادي انظر القاموس : رقم .

وفي طفقط : «أرقامهم»

(٣) في القاموس : عَبَر : «وعبر الذهب تعيرًا : وزنه ديناراً ديناراً .

التأمل لا يزول ، حتى آنسـت أنوار المقصود قد تلـأـلت عن أفق اليقين ، وشهد بصحتها لسان الحجـج والبراهـين ، فـشـرـعـتـ أحـقـقـ المـرامـ وأـحرـرـ الـكـلامـ ، فيـ فـنـاءـ بـيـتـ اللهـ الـحـرامـ ، رـاجـيـاـ مـنـهـ أـنـ لـاـ أـزـلـ عـنـ صـوـبـ الصـوابـ ، وـأـنـ لـاـ أـمـلـ عـنـ الـاجـتـهـادـ فـيـ فـعـلـ هـذـاـ الـبـابـ سـائـلاـ مـنـهـ الـفـوزـ بـالـاسـتـبـصـارـ عـمـنـ لـاـ تـفـتـرـ عـيـنـ فـهـمـهـ عـنـ /ـ الـاكـتـحالـ بـنـورـ [٣ / ٢٦٥]

التـحـقـيقـ ، وـلـاـ يـقـصـرـ شـأـوـ ذـهـنـهـ عـنـ الـعـرـوجـ إـلـىـ مـعـارـجـ التـدـقـيقـ ، فـوـجـدـتـ بـعـونـ اللهـ لـكـشـفـ كـنـوزـ الـحـقـائقـ مـعـيـناـ .ـ وـلـتـوضـيـحـ رـمـوزـ الـدـقـائقـ نـورـاـ مـعـيـناـ ،ـ ثـمـ جـعـلـتـ كـسـوـةـ الـمـقـصـودـ مـطـرـزـ بـطـرـازـ التـحـرـيرـ ،ـ لـيـكـونـ فـيـ مـعـرـضـ الـعـرـضـ عـلـىـ كـلـ عـالـمـ نـحـرـيرـ ،ـ مـوـرـداـ مـاـ جـرـىـ بـيـنـ الـأـجـلـةـ عـنـ الـطـرـادـ فـيـ مـضـمـارـ الـمـنـاظـرـ ،ـ وـمـاـ أـفـادـوـ بـعـدـ الـاخـتـبـارـ بـمـسـبـارـ الـمـفـاـكـرـةـ ،ـ مـذـيـلاـ بـمـاـ سـنـحـ لـيـ فـيـ الـخـاطـرـ الـفـاتـرـ ،ـ وـذـهـنـيـ الـقاـصـرـ مـتـوكـلاـ عـلـىـ الصـمـدـ الـمـعـبـودـ ،ـ فـإـنـهـ مـحـقـ الـمـقـصـودـ بـمـحـضـ الـفـيـضـ وـالـجـوـدـ .

قال صاحب (الكافـافـ) عند تفسير قول الله عز وجل : (وـإـنـ كـنـتـمـ فـيـ رـيـبـ مـمـاـ نـزـلـنـاـ عـلـىـ عـبـدـنـاـ فـأـتـوـ بـسـوـرـةـ مـنـ مـثـلـهـ) : «ـ مـنـ مـثـلـهـ» مـتـعلـقـ بـسـوـرـةـ صـفـةـ لـهـ أـيـ بـسـوـرـةـ كـائـنـةـ .

والضمير لما نـزـلـنـاـ أوـ لـعـبـدـنـاـ ،ـ وـيـجـوـزـ أـنـ يـتـعـلـقـ بـقـوـلـهـ :ـ فـأـتـوـ ،ـ وـالـضمـيرـ لـلـعـبـدـ .ـ اـنـتـهـىـ .

وحـاـصـلـهـ أـنـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ أـعـنـىـ «ـ مـنـ مـثـلـهـ»ـ إـمـاـ أـنـ يـتـعـلـقـ بـ«ـ فـأـتـوـ»ـ عـلـىـ أـنـ ظـرـفـ لـغـوـ ،ـ أـوـ صـفـةـ لـسـوـرـةـ عـلـىـ أـنـ ظـرـفـ مـسـتـقـرـ .

وعلى كلا التقديرتين فالضمير في « مثله » إما عائد ، إلى « ما نزلنا » أو إلى « عبدنا » ، فهذه صور أربع ، جوز ثلاثة منها تصريحاً ، ومنع واحدة منها تلويناً حيث سكت عنها ، وهي أن يكون الظرف متعلقاً بـ « فأتوا » ، والضمير لما نزلنا .

ولما كانت علة عدم التجويز خفيةً استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين ، واستعلم عن علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي تبركاً بشريف كلامه :

يا أدلة الهدى ومصابيح الدُّجى ، حِيَاكُمَ اللَّهُ وَبِيَاكُمْ ، وَأَلْهَمَنَا الْحَقَّ بِتَحْقِيقِهِ وَإِيَاكُمْ . هَا أَنَا مِنْ نُورِكُمْ مُقْتَبِسٌ ، وَبِضُوءِ نَارِكُمْ لِلْهُدَى مُلْتَمِسٌ ، مُمْتَحَنٌ بِالْقُصُورِ ، لَا مُمْتَحَنٌ ذُو غُرُورٍ ، يَنْشَدُ بِأَطْلَقِ لِسَانٍ ، وَأَرْقَ جَنَانٍ .

أَلَا قُلْ لِسَكَانِ وَادِيِ الْحَمَى
هَنِئًا لَكُمْ فِي الْجَنَانِ الْخَلُودِ
أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ فِي ضَأْ
فَنَحْنُ عَطَاشٌ وَأَنْسَمٌ وَرُودٌ

قد استبهم قول صاحب الكشاف ، أفيضت عليه سجال [٢٦٦ / ٣] الألطاف / « من مثله » متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا . ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصريحاً ،

وحضره في الوجه الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، وفأتوا منْ مثل ما نَزَّلنا بسورة؟ وهل هذا مُستبعدٌ من مثله؟ .

فإن رأيتم كشف الرّيبة، وإماتة الشّبهة ، والإنعم بالجواب
أثبتم أجزل الأجر والثواب .

ثم كتب الفاضل الجاربُردي في جوابه كلاماً معقداً في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ، ولا يطلع أحدٌ على مغزاها ، رأينا أن إيراده في أثناء البحث يشتت الكلام ، ويبعد المرام فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في رده خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتاراني في شرحه للكشاف :

الجواب : أن هذا أمر تعجيز باعتبار المأတى به والذوق، شاهد بأن تعلق «من مثله»^(١) وجود المثل ، ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء ، ومثل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة .

وأمّا إذا كان صفةً للسورة فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة، ولا يقتضي وجود المثل ، بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز .

وحاصله أن قولنا : أئْتَ مِثْلَ الْحَمَاسَةِ بِبَيْتٍ يَقْتَضِي وَجُودَ

(١) في ط : «يقتضي» بتقديم التاء على القاف .

المثل ، بخلاف قولنا : ائت ببيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول : لا يخفى أن قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء يفهم منه أنه اعتبر مثل القرآن كلاً له أجزاء ، ورجع التعجيز إلى الاتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : ائت من مثل الحماسة ببيت ، فكان مثل الحماسة كتاباً أمر بالإتيان ببيت منه على سبيل التعجيز .

وإذا كان الأمر على هذا النمط فلا شك أن الذوق يحكم بأن تعلق [من مثله] بالإتيان يقتضي وجود المثل / ورجوع العجز إلى أن يؤتى بشيء منه .

وأما إذا جعلنا مثل القرآن كلياً يصدق على كله وبعضه ، وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا تسلم أن الذوق يشهد بوجود المثل ، ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء ، بل الذوق يقتضي أن لا يكون لهذا الكلي فرد غير القرآن ، والأمر راجع إلى الإتيان بفرد آخر من هذا الكلي على سبيل التعجيز .

ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات الناس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوته ثمينة في الغاية قلما يوجد مثلها ، يقول في مقام التصالف : من يأتي من مثل هذه الياقوته بياقوتة أخرى ، والناس يفهمون منه أنه يدعى أنه لا يوجد فرد آخر من نوعه ، فظاهر أنه على هذا التقدير لا يلزم

مِنْ تَعْلُقٍ «مِنْ مِثْلِهِ» بِقَوْلِهِ : فَأَتَوْا أَنْ يَكُونَ مِثْلُ الْقُرْآنِ مُوجَدًا فَلَا مَحْذُورٌ .

وَأَمَّا الْمَثَالُ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ أَعْنِي قَوْلُهُ : إِنْتَ مِنْ مِثْلِ الْحَمَاسَةِ بِبَيْتِ فَنَقُولُ : هَذَا لَا يَطْابِقُ الْغَرْضَ ، فَإِنَّ الْحَمَاسَةَ إِنَّمَا تُطْلُقُ عَلَى مَجْمُوعِ الْكِتَابِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ كِتَابًا آخَرَ أَيْضًا ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ الْمَحْذُورَ .

وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَإِنَّ لَهُ مَفْهُومًا كُلِّيًّا يَصْدِقُ عَلَى كُلِّ الْقُرْآنِ وَأَبْعَادِهِ وَأَبْعَادِهِ إِلَى حَدٍّ لَا تَزُولُ عَنْهُ الْبَلَاغَةُ الْقَرَانِيَّةُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْغَرْضُ مِنْهُ الْمَفْهُومُ الْكُلِّيُّ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ الْبَلِيجِ ، فَرَدَّهُ الْقُرْآنُ وَقَدْ أَمْرَ بِإِتِيَانِ فَرْدٍ آخَرَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ فَلَا مَحْذُورٌ .

قَالَ فِي شِرْحِهِ الْمُخْتَصِرِ عَلَى التَّلْخِيصِ فِي مَعْرِضِ الْجَوابِ عَنِ هَذَا السُّؤَالِ : قَلْتُ : لَأْنَهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى ثَبُوتِ مِثْلِ الْقُرْآنِ فِي الْبَلَاغَةِ ، وَعَلَوْهُ الطَّبَقَةُ بِشَهَادَةِ الذُّوقِ ؛ إِذَا عَجَزَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الْمَأْتَى بِهِ ، فَكَانَ مِثْلُ الْقُرْآنِ ثَابِتًا لِكُنْهِمْ عَجَزُوا عَنْ أَنْ يَأْتُوا مِنْهُ بِسُورَةٍ ، بِخَلْفِ مَا إِذَا كَانَ وَصْفًا لِلْسُورَةِ فَإِنَّ الْمَعْجُوزَ عَنْهُ هُوَ السُورَةُ الْمُوصَفَةُ بِاعتِبَارِ انتِفَاءِ الْوَصْفِ .

فَإِنْ قَلْتُ : فَلِيَكُنَّ الْعَجَزُ بِاعتِبَارِ انتِفَاءِ الْمَأْتَى بِهِ .

قَلْتُ : احْتِمَالُ عَقْلِيٍّ لَا يُسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَلَا يُوجَدُ لَهُ مَسَاغٌ فِي اعْتِبارَاتِ الْبَلَاغَةِ ، وَاسْتِعْمَالُهُمْ فَلَا اعْتِدَادُ بِهِ . انتَهَى كَلَامُهُ .

وأقول لا يخفى أن كلامه هنا مجمل ليس نصاً فيما قصد به في [٢٦٨] كلامه / في (شرح الكشاف) ، وحيثند نقول : إن أراد بقوله : إذ العجز إنما يكون عن المأتى به ، فكان مثل القرآن ثابتاً أن العجز باعتبار المأتى به مستلزم لأن يكون مثل القرآن موجوداً ، ويكون العجز عن الإتيان بسورة منه بشهادة الذوق مطلقاً فممنوع ، لأنه إنما يشهد الذوق بلزوم ذلك إذا كان المأتى منه أعني مثل القرآن كلاً له أجزاء.

والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما صورناه سابقاً .

وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتى منه كلاً له أجزاء فهو مُسلِّم لكن كونه مراداً هنا ممنوع ، بل المراد هنا أن المأتى منه نوع من أنواع الكلام ، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر منه كما صورناه في مثال «الياقوته» فلتذكرة .

قال المدقق صاحب الكشف في شرحه على هذا الموضوع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلق بـ «فأتوا» والضمير للعبد ، أما إذا تعلق بسورة صفة لها فالضمير للمتنزل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر .

و «من» بيانية أو تبعيضية على الأول لأن السورة المفروضة مثل المتنزل على معنى سورة هي مثل المتنزل في حسن النظم ، أو لأن السورة المفروضة بعض المثل المفروض ، فال الأول أبلغ ، ولا يحمل على الابتداء على غير البعضية أو البيان ، فإنهما أيضاً يرجعان إليه على ما أثر شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني .

وأما إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنه لا يتبيّن إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوع إلى الأول ، وأن البيانية أبداً مستقرة^(١) على ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - فلا يمكن تعلّقها بالأمر ، ولا تبعيّض ، إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه كما في قولك : أخذت من المال . وإتيان البعض لا معنى له ، بل الإتيان بالبعض فتعين الابتداء .

ومثل السورة والسورة نفسها إن جعل مقمحاً لا يصلحان مبتدأ بوجيه ، فتعين أن يرجع الضمير إلى العبد ، وذلك لأن المعتبر في مبدئية الفعل البدء الفاعلي أو المادي أو الغائي أو جهة يتلبّس بها .

ولا يَصْحَّ واحدٌ منها فهذا ما لوح إليه العلامة ، وقد كفيت بهذا البيان إتمامه . انتهى كلامه . /

وأقول : حاصل كلامه أنه بطريق السبر والتّقسيم حكم بتعيين من للابتداء ، ثم بين أن مبدئية الفعل لا تصح هنا إلا للعبد فتعين أن يكون الضمير راجعاً إليه .

ولا يخفى أن قوله : ولا تبعيّض ؛ إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه الخ محل تأمل ، إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لم لا يجوز أن يكون بطريق التّبعية ، مثل أن يكون بدلاً ؟ فإنكم لما جوزتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتـم في : أخذت

(١) في طوب بعض النسخ المخطوطة : «مستقر» وفي بعضها الآخر : «مستقرة»

من الدرّاهم أنه بمعنى أخذت بعض الدرّاهم ، لم لا تجّوزون أن يكون بدلاً عن المفعول ؟ فكأنه قال بسورة بعض مثل ما نزلنا فتكون البعضية المستفادة مِنْ « مِنْ » ملحوظة على وجه البدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه ، فيكون في حيز الباء ، وإن لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعية ما لا يحتمل في المتبوّعة كما في قولهم : « رَبَ شَاءَ وَسَخْلُّهَا » ، لا بد لنفي هذا من دليل .

ثم على تقدير التسليم نقول : قوله لأن المعترض في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره محل بحث ، لأن التعميم الآتي في قوله : أوجهة يتّبس بها غير مُنْضَبِط ، فإن جهات التلبّس أكثر من أن تحصر من جهة الكمية ، ولا تنتهي إلى حد من الحدود من جهة الكيفية ، ولا يخفى أن كون مثل القرآن مبدأ ماديًّا للسورة من جهة التلبّس أمر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم .

على أنك لو حققت معنى « مِنْ » الابتدائية لظهر لك أن ليس معناه إلا أن يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهمًا .

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشف للرد ، وقال في أثناء الرد : على أن كون مثل القرآن مبدأ ماديًّا للإتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليًّا له . انتهى .

وأقول : الحق أن مثل العبد باعتبار الإتيان بسورة منه هو مبدأ فاعل السورة حقيقة ، لأنه لفرض وقوعه لا يكون العبد إلا مؤلفاً لمثل

السورة مخترعاً له ، فيكون مبدأ فاعلياً حقيقةً .

وأما مثل القرآن فلا يكون مبدأ مادياً للسورة إلا باعتبار التلبس المصحح للتشبّيه فهو أبعد منه غاية البُعد بل ليس / بينهما نسبة ، فإن [٣ / ٢٧٠] أحدهما بالحقيقة والأخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس . تأمل وأنصف .

قال الفاضل الطبيبي : لا يقال : إنه جعل « من مثله » صفة لسورة ، فإن كان الضمير للمنزل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن لابتداء ، وهو ظاهر .

فعلى هذا إنْ تعلّق قوله : « من مثله » بقوله : « فأتوا » فلا يكون الضمير للمنزل ، لأنّه يستدعي كونه للبيان ، والبيان يستدعي تقديم مبهم ، ولا تقديم ، فتعين أن يكون لابتداء لفظاً أو تقديراً ، أي أصدروا وأنشأوا ، فاستخرجوا من مثل العبد سورة ، لأن مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعين في الوجه الثاني عود الضمير إلى العبد ، لأن هذا وأمثاله ليس بوافي .

ولذلك تصدّى للسؤال بعض فضلاء الدهر ، وقال : قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوز في الوجه الأول كون الضمير « لما نَزَلَنا » تصريحاً ، وحظره في الوجه الثاني تلويناً ، فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نَزَلَنا ، وفأتوا من مثل ما نَزَلَنا بسورة ؟

وأجيب أنك إذا أطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك : أئت برجل من البصرة أي كائن منها وبين قولك أئت من البصرة بргل عثرت على الفرق بين المثالين ، وزال عنك التردد والارتياح .

ثم نقول : إن « من » إذا تعلق بالفعل يكون إما ظرفًا لغواً ، ومن لابتداء ، أو مفعولاً به ، ومن للتبعيض إذ لا يستقيم أن يكون بياناً لاقتضائه أن يكون مستقرًا والمقدار خلافه ،

وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان .

وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحدي الإتيان بالسورة فقط بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل القرآن . وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود واقتضاء المقام ، لأن المقام يقتضي التحدي على سبيل المبالغة ، وأن القرآن أبلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقله نظير ، فكيف للكلّ ، فالتحدي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الإعجاز .

وهذا إنما يتأنى إذا جعل الضمير لما نزلنا ، و « من مثله » صفة [٢٧١ / ٣] لسورة ، و « من » ببيانية ، فلا يكون المائي / به مشروطاً بذلك الشرط ، لأن البيان والمبين كشيء واحد قوله تعالى : « فاجتنبوا الرّجس من الأوثان »^(١) .

ويعدّه قول المصنف في سورة الفرقان : إن تنزيله مفرقاً وتحديهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كما^(١) نزل شيء منها أدخل في الإعجاز، وأنور للحجّة من أن ينزل كلّه جملة واحدة ، ويقال لهم : جيثوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بعد ما بين طرفيه أي طوله . انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يخفى على من له بالفنون أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه .

فنقول : قوله وعلى تقدير : أن يكون تبعيضاً ، فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان ، فيه بحث ، لأن بطلانه لا يظهر إلا على تقريره حيث غير النظم بتقديم معنى من على قوله : بسورة ، وهذا إفساد بلا ضرورة .

فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثل المنزل على ما هو النظم القرآني فهو في غاية الصحة والمتانة ، وحيثذا يكون قولنا : بعض مثل المنزل بدلاً ، فيكون معمولاً للفعل على ما حققناه سابقاً حيث قررنا على كلام صاحب الكشف فارجع وتأمل .

ثم قوله : وعلى تقدير أن تكون ابتداءً لا يكون المطلوب بالتحدي الاتيان بسورة فقط ، بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل

(١) هكذا في النسخ جميعها : « كما » ولعلها : « كلما » وهو الأوضح .

القرآن فيه نظر ، لأن الإِتِيَانُ مِنَ الْمُثَلِّ لَا يقتضي أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامٍ مُثَلِّ الْقَرْآنِ يَكُونُ الْمَأْتَى جُزْءاً مِنْهُ ، بَلْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِنْ نَوْعِ الْكَلَامِ عَالِيًّا فِي الْبَلَاغَةِ إِلَى حِيثُ انتَهَى بِهِ الْبَلَاغَةُ الْقَرَآنِيَّةُ . وَالْمَأْتَى بِهِ يَكُونُ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ .

ولعمري إنَّه ما وقع في هذا إِلَّا أَنَّه جَعَلَ الْمُثَلَّ كُلُّا لِهِ أَجْزَاءَ لَا كُلَّا لِهِ أَفْرَادٌ ، كَمَا فَصَّلْنَاهُ سَابِقاً فِي مَثَالِ الْيَاقُوتِ هِيَ أُورَدَنَا الْكَلَامُ عَلَى الْعَالَمَةِ التَّفَتازَانِيِّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الإِعَادَةِ .

وَظَرَّ أَنْ مُنْشَأَ كَلَامِ الْعَالَمَةِ التَّفَتازَانِيِّ لَيْسَ إِلَّا عَلَى كَلَامِ الْفَاضِلِ الطَّبِيعِيِّ . تَأْمِلُ وَتَدْبِرُ .

وَقَدْ يَجَابُ بِوُجُوهٍ أُخْرَى فِي غَايَةِ الْضُّعْفِ وَنَهَايَةِ الزَّيفِ أُورَدَهَا الْعَالَمَةُ التَّفَتازَانِيُّ فِي (شَرْحِ الْكَشَافِ) وَبَيْنَ مَا فِيهَا رَأَيْنَا أَنَّ نَقْلَهَا عَلَى مَا هِيَ / عَلَيْهِ^(١) اسْتِيعَاباً لِلْأَقْوَالِ ، وَلِيَكُونَ لِلْمَتَأْمِلِ فِي هَذِهِ الآيَةِ زِيَادَةَ بَصِيرَةً .

الْأُولُى : أَنَّه إِذَا تَعْلَقَ بِـ « فَأَتَوْا » فَمِنْ لِلابْتِداءِ قَطْعاً ، إِذْ لَا مِبْهَمٌ يَبْيَّنُ ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى الْبَعْضِيَّةِ ، لَأَنَّه لَا مَعْنَى لِإِتِيَانِ الْبَعْضِ ، وَلَا مَجازٌ لِتَقْدِيرِ الْبَاءِ مَعَ « مِنْ » ، كَيْفَ وَقَدْ ذَكَرَ الْمَأْتَى بِهِ صَرِيحاً وَهُوَ السُّورَةُ ؟

وَإِذَا كَانَتْ « مِنْ » لِلابْتِداءِ تَعْيَّنَ كَوْنُ الضَّمِيرِ لِلْعَبْدِ ، لَأَنَّهُ الْمَبْدُأُ لِإِتِيَانِ ، لَا مَثَلُ الْقَرآنِ .

(١) ط : « عَلَيْهَا »

وفيه نظر ، لأنَّ المبدأ الذي تقتضيه مِنْ الابتدائية ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإِتِيَان بالكلام في المتكلّم .

على أنك إذا تأمّلت فالمتكلّم ليس مبدأ الإِتِيَان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه : أنه يتصل به الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقةً أو تَوْهِيْماً كالبَصْرَة^(١) للخروج ، والقرآن للإِتِيَان بسورة منه .

الثاني : أنه إذا كان الضمير لِمَا نَزَّلَنَا وَمِنْ صلة فَأَتَوا ، كان المعنى : فَأَتَوا من منزل مثله بسورةٍ فكان مماثلةً ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا .

وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت به الآي الأخرى .

وفيه نظر ، لأن إضافة المثل إلى المنزل لا تقتضي أن يعتبر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن ، بل من كلام .

وكيف يتوهم ذلك ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن .

ولو سُلِّمَ فما ادَعَاهُ من لزوم خلاف المقصود غير بَيْنَ ولا مَبِينَ .

الثالث : أنها إذا كانت صلة (فَأَتَوا) كان المعنى : فَأَتَوا من عند المثل ، كما يقال : أئْتُوا من زيد بكتاب أي من عنده .

(١) في طفقط : « كالنصرة » والتوصيب من النسخ المخطوطة .

ولا يَصِحَّ أَئْتُوا مِنْ عِنْدِ مِثْلِ الْقُرْآنِ بِخَلَافِ مِثْلِ الْعَبْدِ وَهَذَا أَيْضًا بَيْنَ الْفَسَادِ ، انتهى .

وقد ألهمت على الكلام في فناء بيت الله الحرام ، ما إذا تمثلت فيه عسى أن يتضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ، وبidine أزمّة التحقيق .

إن الآية الكريمة ما أنزلت إلا للتحدي . وحقيقة التحدي هو [٢٧٣ / ٣] طلب المِثْلِ مِنْ مَنْ لَا يَقْدِيرُ عَلَى / الإِتِيَانِ بِهِ . فإذا قال المتحدي : أَئْتُوا بِسُورَةٍ بَدْوِنِ قُولَهُ : « مِنْ مُثْلِهِ » كُلُّ أَحَدٍ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَطْلُبُ سُورَةً مِنْ مَثْلِ الْقُرْآنِ .

وإذا قال : أَئْتُوا « مِنْ مُثْلِهِ » بَدْوِنِ قُولَهُ : « سُورَةً » كُلُّ أَحَدٍ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْ مَثْلِ الْقُرْآنِ مَا يَصْدِقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِثْلُ الْقُرْآنِ أَيْ قَدْرِ كَانَ سُورَةً أَوْ أَقْلَى مِنْهَا أَوْ أَكْثَرَ .

وإذا أراد المتحدي الجمع بين قوله : « بِسُورَةٍ » وبين قوله : « مِنْ مُثْلِهِ » فحق الكلام أن يقدّم « مِنْ مُثْلِهِ » ويؤخر : « بِسُورَةٍ » ، ويقول : فَأَئْتُوا « مِنْ مُثْلِهِ » بِسُورَةٍ حَتَّى يَتَعلَّقَ الْأَمْرُ بِالإِتِيَانِ مِنْ المِثْلِ أَوْلًا بِطَرِيقِ الْعُمُومِ ، وَكَانَ بِحِيثِ لَوْ اكْتَفَى بِهِ لَكَانَ الْمَقصُودُ حَاصِلًا ، وَالْكَلامُ مُفِيدًا ، لَكِنْ تَبَرَّعَ بِبَيَانِ قَدْرِ الْمَأْتَى بِهِ ، فَقَالَ : « بِسُورَةٍ » فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ التَّخْصِيصِ بَعْدِ التَّعْمِيمِ فِي الْكَلامِ ، وَالتَّبَيِّنُ بَعْدِ الإِبْهَامِ فِي الْمَقَامِ .

وَهَذَا الْأَسْلُوبُ مِمَّا يَعْتَنِي بِهِ الْبَلْغَاءُ .

وأماماً إذا قال : « فأتوا بسورة من مثله » على أن يكون « من مثله » متعلقاً بفأتوا يكون في الكلام حشواً ، وذلك ، لأنه لما قال : « بسورة » عرف أن المثل هو المأတي منه ، فبذكر « من مثله » على أن يكون متعلقاً بفأتوا يكون حشواً ، وكلام الله منزه عن هذا ، فلهذا حكم بأنه وصف للسورة .

وتلخيص الكلام ، أن التحدي بمثل هذه العبارة يقع على أربعة أساليب :

الأول : تعيين المأတي به فقط .

الثاني : تعيين المأတي منه فقط .

الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأတي منه مقدماً والمأတي به مؤخراً ،

الرابع : العكس .

ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد^(١) الكلام أن الأسلوب الثلاثة الأول مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى ذكر المأတي منه بعد ذكر المأတي به حشواً ، هذا إذا جعل المأတي منه مفهوم المثل .

وأماماً إذا كان المأတي منه مكاناً أو شخصاً أو شيئاً آخر مما لا يدل عليه التحدي ، فذكره مفيد قدم أو آخر ، ولذلك جوز العلامة صاحب

(١) في النسخ المخطوطة : « تنفيذ » بالفاء والذال ، وما في ط أو وضع المراد نقد الكلام .

الكشف أن يكون : « من مثله » متعلقاً بفأتوا ، حيث كان الضمير راجعاً إلى « عبدينا » .

والحاصل : أنه إذا جعل المثل المأတي منه مفهوم المثل وأريد [الجمع بين / المأတي منه والمأတي به ، فلا بد من تقديم المأတي منه على المأတي به ، وإلا يكون الكلام ركيكاً .

وإذا كان المأတي منه شيئاً آخر فالتقديم والتأخير سواءً .

ومما يؤيد هذا المعنى ما أفاده المحققون من قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب : أكلتُ من بستانك من العنب : أنه لو قال : أكلت من العنب علِّيم أنه أكل من البستان ، فقوله : « من بستانك » يبقى لغواً .

وأما إذا قال أولاً : من بستانك أفاد أنه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن بقي الإبهام في المأكول منه ، فلما قال : « من العنب » رفع الإبهام .

هذا ، وإن لم يكن مثالاً^(١) لما نحن فيه ، لكنه توضير إذا تأملت فيه تأنسَت بالمطلوب الذي نحن بصدده .

لا يقال : فعلى هذا جعله وصفاً أيضاً لغو ، بناء على أن التحدي يدلّ عليه ، لأننا نقول : لا شك أن التحدي يدلّ على أن السورة المأတي بها هي السورة المماثلة . فإذا قيل : من مثله مقدماً حصل فيه إبهام وإجمال من حيث المقدار ، فإذا قيل : « بسورة » تعين المقدار المأတي

(١) في طفقط « هذا وإن لم يلزمـنا لاـ ما نـحنـ فـيهـ » والعـبـارـةـ فـيهـ تـحرـيفـ ، صـوابـهاـ من النـسـخـ المـخطـوـطـةـ .

به ، وحينئذ قوله : « بسورة » لا يفيد إلا تعين المقدار المبهم ، إذ بعد أن فهم المماثلة من صريح الكلام تضمحل دلالة السياق فلا يلاحظ قوله : « بسورة » إلا من حيث أنه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر مستغنٍ عنه ، وأما إذا قيل : مؤخراً ، فإن جعلته وصفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً للسياق منطوقاً في الكلام بعينه .

وهذا في باب النعت إذا كان لفائدة لا يُنكر كما في قولهم :
أمسِ الدَّابِرِ وأمثاله .

واما إذا جعلت متعلقاً بفأتوا فدلاة السياق باقية على حالها ، إذ هي مقدمة على التصريح بالمماثلة ، ثم صرحت بذكر المماثلة ، فكأنك قلت : « فأتوا بسورة من مثله ، من مثله مرتين على أن يكون الأول وصفاً والثاني ظرفاً لغواً ، وهو حشو في الكلام بلا شبهة .

فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وصفاً للسورة ؟

قلت : الفائدة جليلة ، وهي التصريح بمنشأ التّعجيز ، فإنه ليس إلا وصف المماثلة .. وعند ملاحظة منشأ التّعجيز أعنى المثلية يحصل الانتقال إلى أن القرآن معجز .

والحاصل : أن الغرض من إثبات الوصف تحقيق مناط علية كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأملوا / بنظر الاعتبار فيرتدوا عما هم فيه من [٣ / ٢٧٥] الرّيّب والإِنْكَار .

هذا ما سُنح في الخاطر الفاتر ، والمرجو من الأفضل التَّنْظُر بعين
الإنصاف ، والتَّجنب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إن الغَور فيه
لعميق ، وإن المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التَّكلان .

* * * *

انتهى - بحمد الله - الجزء السادس

ويليه - إنْ شاء الله تعالى - الجزء السابع
وأوله : قائمة من مجموع ابن القمَاح .

* * * *

فهرس شواهد الجزء السادس

شواهد الفن السابع : مسائل نحوية .

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شواهد «المسألة الأولى»
٧	٥٧٧	= تعيرنا أنا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا
١٠	٥٧٨	= سلم ما، ومثله عشر ما
١١	٥٧٩	= وغمسك بعده بذنب عيش أحب الظاهر ليس له سنام
١٤	٥٨٠	= يا ليت أنا ضمنا سفينة حنس يعود الوصول كيتوة
		شواهد والمسألة الثانية
٢١	٥٨١	* هجرت غضوب وحب من يتغىّب *
٢٢	٥٨٢	= لم يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيتهم ما أرادوا حسّنَ ذا أدبا
٢٣	٥٨٣	= الله يقى على الأيام ذو حيد بمشمخِر به الظيان والأس
٢٣	٥٨٤	= لخطاب ليل يا لبرئن منكم أدل وأنفعى من سلك المقائب
٢٧	٥٨٥	= سيدوت فلم أملك سوادي وتحته قميص من القوهي بيض بناقة
٢٨	٥٨٦	= وقد علتني ذراً بادي بدبي ورثية تنهض في تشدي
٢٩	٥٨٧	= لقد زرقت عيناك يا بن معتبر كما كل ضبي من اللؤم أزرق
٣٣	٥٨٨	= توافت رجلها يداه ورأسه له قتب فوق الحقيقة رادف
٣٤	٥٨٩	= فكرت بتغيه فصادفته على دمه ومصرعه السباعا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٣٥	٥٩٠	= لن تراها وإن تألفت إلا ولما في مفارق الرأس طيبا شواهد المسألة الثالثة:
٤٤	٥٩١	= أحبار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذاً فيها تخون وتسرق شواهد المسألة الرابعة:
٤٦	٥٩٢	= أهوى لها أسفع الخديرين مطريق ريش القوادم لم ينصب له الشبك
٥٠	٥٩٣	= إن الذي سمح السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول
شواهد المسائل العشر المتعبات إلى الحشر		
٦٥	٥٩٤	= نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف
٧٨	٥٩٥	= فأصبحوا والتّوى عالى معرسهم وليس كُلّ النّوى يلقى المساكين
٧٨	٥٩٦	= هي الشقاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول
٨٢	٥٩٧	= هَفَقَىْ جوارك حين ليس مجبر * أرسلها العراك *
٨٥	٥٩٨	= ومن يك ذا فم مرّ مريض
٨٥	٥٩٩	= ورثتم قنادة الدين لا عن كلالة
٨٧	٦٠٠	= فالبيت لا أرثى لها من كللة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم
٩٠	٦٠١	= ولا من حفلى حتى تزور محمدًا
٩٨	٦٠٢	= لو استطعت ركب الناس كلهم إلى سعيد بن عبد الله بعرانا
٩٩	٦٠٣	= أسيير إلى إقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه
١٠٢	٦٠٤	= بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحتَ عَبْرَا ورنَت غزالا
١٠٤	٦٠٥	= * وقد تركناهم لحاماً على وَضْم *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٠٥	٦٠٦	* وَقُولَّا إِلَادُو فَلَادُو *
١٠٨	٦٠٧	* يَادَارْ هِنْدُ عَقَتْ إِلَّا أَثَافِي *
١٠٩	٦٠٨	= آَنْسٌ طِمْلَا مِنْ جَدِيلَةٍ مُشَغْفَوْنَا بَنُوهْ بِالسُّمَارْغِيلْ
١٠٩	٦٠٩	* بِضَاءِ ذَاتٍ سَاعِدِينْ غِيَلينْ *
١١٠	٦١٠	= إِنْ لِعْمَرِ الَّذِي خَطَطَ مَنَاسِمُهَا تَحْدِي وَسِيقَ إِلَيْهِ الْبَاقِرُ الْعَيْلُ
١١٢	٦١١	= غَيْرٌ مَأْسُوفٌ عَلَى زَمْنٍ يَنْقُصُ بِالْهَمِّ وَالْحَزْنِ
شواهد أبيات المعاني المشكلة الإعراب		
١١٨	٦١٢	= وَمِنْ قَبْلَ آَمْنَا وَقَدْ كَانَ قَوْمَنَا يَصْلُونَ لِلْأَوْثَانِ قَبْلُ عَمْدَأْ
١١٩	٦١٣	= لَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ شَرْ مَقَالَةٌ كَفَى بِكَ يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ حَسِيبُهَا
١٢٢	٦١٤	= قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدْمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا وَذَاتَ قَرْبَنِ ضَمْوَرًا ضَرْزَمَا
١٢٤	٦١٥	= فَلَمْ يَزِلْ يَبْتَزَ دَهْرَهُ مَا فِيهِ مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبٌ
شواهد: مسائل وأجوبتها لابن هشام الانصارى		
١٣١	٦١٦	= قَلَّا يَقْسِى عَلَى هَذَا الْقَلْقَنْ صَخْرَةٌ صَمَاءٌ فَضْلًا عَنْ رَمْقَ
١٣٣	٦١٧	= * هَذَا سَرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرِسُهُ *
١٣٥	٦١٨	= مَضِي زَمْنٍ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيلِ الْفَدَاءِ شَفِيعٌ
١٣٨	٦١٩	= * عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِنَارِهِ *
١٣٨	٦٢٠	= بِهِمْهِ مَا لَا أَنِيسَ بِهِ حَسْنٌ فَمَا فِيهِ لَهُ مِنْ رَبِّيْسٍ
١٤٤	٦٢١	= إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِلَّا سَنَةٌ مَرْكَبٌ فَلَا أُرِي لِلْمُحْتَاجِ إِلَّا رَكْوَبِهَا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٤٥	٦٢٢	* تمرون الديار ولم تعوجوا *
١٤٧	٦٢٣	= بعض الحلم عند الجھل للذلة إذعان
١٥٧	٦٢٤	= ربته حتى إذا تمعددا وأضن نهادا كالمحسان أجردا كان جزائي بالعصا أن أجلدنا
١٦٠	٦٢٥	= لطالما جرثُكْنَ جرا حتى نوى الأعجف واستمرا فالليوم لا الوركاب شرا
١٦١	٦٢٦	= فإن جاوزت مقدرة رمت بي إلى أخرى فتلك هلم جرا
١٦١	٦٢٧	= الطعمين لدى الشتا د سدائنا منيب غرا في الجماهيلية كان سو دد وائل فهُلُمْ جرا
١٦٥	٦٢٨	= * إذا قلت هاتي توكيبي تمايلت *
		شاهد: توجيه حديث: كلمة خفيفتان على اللسان الخ
١٧٨	٦٢٩	= ثلاثة تشرق الدنيا بطلعتهم شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
		شواهد مسائل نحوية من معجم الأدباء
١٨٩	٦٣٠	* كبكر المقاتنة الياض بصفة *
١٩٠	٦٣١	= يا ضب إن هوى القيون أضلكم
١٩٢	٦٣٢	= كفلال شيعة أعنور الدجال فأبا ولسم يعقد وراءها بد
١٩٣	٦٣٣	= غلامان خاصا الموت من كل جانب سيلقاه مکروه من الموت أسود ساداتها عدوه بالخیصر فلم تطل عنه ولسم تفصر متى يلقيا فردا فلا بد أنه قوم إذا عدتْ تميم معاً البسه الله ثياب الندى

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
١٩٣	٦٣٤	= قومي بنو مذحج من خير الأمم
١٩٤	٦٣٥	= ذريني إثنا خطئي وصوبي
١٩٧	٦٣٦	= ما تقسم الحرب العوان مني بازان عامين حديث سنتي لثل هذا ولدتنى أمي
١٩٨	٦٣٧	= وغيرها عن وصلها الشيب إنه شفيع إلى بعض الخدور مدربُ
٢٠١	٦٣٨	= * وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم *
٢٠٢	٦٣٩	= وقائلة أسيت فقلت جير أسي إنسى من ذاك إنـه
٢٠٥	٦٤٠	= تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبح
٢٠٦	٦٤١	= تغير كل ذي طعم ولوـن
٢٠٧	٦٤٢	= فألفـته غير مستـعـبـ
٢٠٨	٦٤٣	= بـأـبـيـ اـمـرـؤـ وـالـشـامـ بـيـنـيـ وـبـيـنـهـ
٢١٠	٦٤٤	= يـاـ عـمـرـوـ إـلـاـ تـدـعـ شـتـمـيـ وـمـنـقـصـتـيـ
٢١٢	٦٤٥	= عـلـىـ ثـبـتـ مـنـ أـمـرـهـمـ حـيـثـ يـمـواـ
٢١٣	٦٤٦	= رـهـانـ أـنـفـ إـذـ مـاـ ضـنـ بـالـلـبـنـ
٢٢١	٦٤٧	= مـاـ رـأـيـاـ خـرـبـاـ تـقـرـعـنـهـ الـيـضـ صـفـرـ
٢٢٦	٦٤٨	= لاـ يـكـونـ العـبـرـ مـهـراـ لاـ يـكـونـ الـمـهـرـ مـهـرـ
		= فـمـنـ يـهـجـوـ رـسـوـلـ اللهـ مـنـكـمـ
		شاهد: مسألة لأبي الطيب: في مراتب النحوين.
		= أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام نحبه ظلم

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شواهد من المسائل لابن السيد
٢٣١	٦٤٩	= النازلين بكل معرتك والطيون معاقد الأزير
٢٣٤	٦٥٠	= ولو أصابت لقالت وهي صادقة إن الرياضة لا تنصبك للشيب
٢٣٤	٦٥١	= ألا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعت به سباعي
		وكوني بالمكان ذكريني ودلل ماجدة صناع
٢٣٥	٦٥٢	= فلماً أنت أخ لا نعدمة فإنما أنت أخ لا نعدمة
٢٣٦	٦٥٣	= * ألا انعم صباحاً أنها الربيع وانطق *
٢٣٨	٦٥٤	= ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحها
٢٣٩	٦٥٥	= أشتليتُ عترى ومسختُ قعبي
٢٤٣	٦٥٦	= في راكبا إما عرضتَ فبلغَ نداماي من نجران ألا تلاقيا
٢٤٣	٦٥٧	= * كأنه خارجاً من جنب صفحته *
٢٥١	٦٥٨	= يقوم على الوغد في قومه فيغفو إذا شاء أو ينتقم
٢٥٤	٦٥٩	= فلماً رأين الليل والشمس حية
٢٥٤	٦٦٠	= وإن لم أكفتها فموت معجلٌ وزهراء إن كفتها فهو عيشها
٢٦٣	٦٦١	= فلا خير في اللذات من دونها استر
٢٦٣	٦٦٢	= إن القصائد شرهما أخلفاها
٢٦٩	٦٦٣	= وما كل مؤتٍ نصحه بلبيب
٢٧١	٦٦٤	= * ويرحم الله عبداً قال : آمينا *
٢٩٤	٦٦٥	= لاتنه عن خلق وتأيي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

فهرس الموضوعات

٣١٦ - ٥

الفن السابع : مسائل نحوية

٥	مسألة من تذكرة ابن مكتوم
٦	توجيه قراءة : « إن هذان الساحران »
٧	مسألة من كتاب : « سفر السعادة »
١٥	مسألة : في : التعجب من : « ضرب زيد »
٣٧	مسألة : في الأمر من : « إدأ »
٤٥	مسألة في : « مررت برجل أسهل خد غلام أشد سواد طرفة »
٥٦	مسألة في : « إن ساراً سارة حديث كلامك »
٥٨	مسألة في : « هذه ساعة أنا فرح »

١١٧ - ٦٠

المسائل العشر المتعبات إلى الحشر

٦٠	المسألة الأولى : في قوله تعالى : « أَيُعْدِكُمْ أَنْكُمْ .. أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ »
٧٠	المسألة الثانية : في مادتي : نهاوش ، ونهابر من الحديث الشريف
٧٦	المسألة الثالثة : في قول العرب : ليس الطيب إلا المسك
٨٤	المسألة الرابعة : في نصب « كلاله » من قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً »
٩١	المسألة الخامسة : في بناء : « شوى » على مثال : عصفور
٩٨	المسألة السادسة : في التضمين
١٠٥	المسألة السابعة : في : « إِلَّا دُوْ فِلَادَه »

- ١٠٩ المسألة الثامنة: في: تفسير كلمة: «غيل»
 ١١٣ المسألة التاسعة: في: «إعراب غير من قول
 الشاعر: غير مأسوف»... الخ
 ١١٤ المسألة العاشرة: في قول العرب: «جئت من عنده»

أبيات المعاني المشكلة الأعراب

- ١٢٩ - ١١٨ إشكال في قوله تعالى: «وروح منه»
 ١٢١ حل معنى أبيات مشكلة المعنى لمسافر العبسي
 ١٢٤ بيت إعرابه مشكل للحريري
 ١٢٧ فائدة من مقامات الحريري في قوله:
 حتى إذا ألاً الأفق... الخ

مسائل وأجوبتها

لابن هشام الأنباري

- ١٣٠ - ١٣٠ «فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار»

الإعراب لغة البيان
 يجوز كذا خلافاً لكنذا
 قال: أيضاً.
 هلم جرا



توجيه حديث شريف وهو:

- ١٧٠ «كلمتان خفيتان على اللسان... الخ»

تعارض النفي والاثبات ١٨٣ - ١٨٨

مسائل من معجم الأدباء لياقوت ١٨٩ - ٢٢٣

مسألة من كتاب : طبقات النحاة للزبيدي

مسألة من كتاب : مراتب النحوين لأبي الطيب اللغوي

من مسائل ابن السيد البطليوسى ٢٢٨ - ٢٥٨

هل الله تعالى أصله : الـ إـلـهـ
إنكار عطف الصلاة على البسمة ، والرد على المنكريـنـ .
نصب : « قائـمـاـ » في قوله تعالى :
« وأولـوـ الـعـلـمـ قـائـمـاـ بـالـقـسـطـ »

حوار بين العضد والجـارـ بـرـدـىـ

في قوله تعالى : فأتوا بـسـوـرـةـ من مـثـلـهـ .

- سؤال العـضـدـ .
إجـابةـ الجـارـ بـرـدـىـ
تعليق العـضـدـ على إجـابةـ الجـارـ بـرـدـىـ
نـقـدـ وـلـدـ الجـارـ بـرـدـىـ لـتـعـلـيقـ
الـعـضـدـ عـلـىـ إـجـابةـ وـالـدـهـ .
رسـالـةـ مـظـفـرـ الدـيـنـ الشـيرـازـيـ فـيـ تـقـسـيـرـ الزـخـشـريـ
لـقولـهـ تـعـالـىـ : « مـثـلـهـ »
إـجـابةـ الـفـتـنـاـزـانـيـ عـنـ إـشـكـالـ تـقـسـيـرـ الزـخـشـريـ
لـقولـهـ تـعـالـىـ : « مـثـلـهـ » .

انتهى بـحـمـدـ اللـهـ